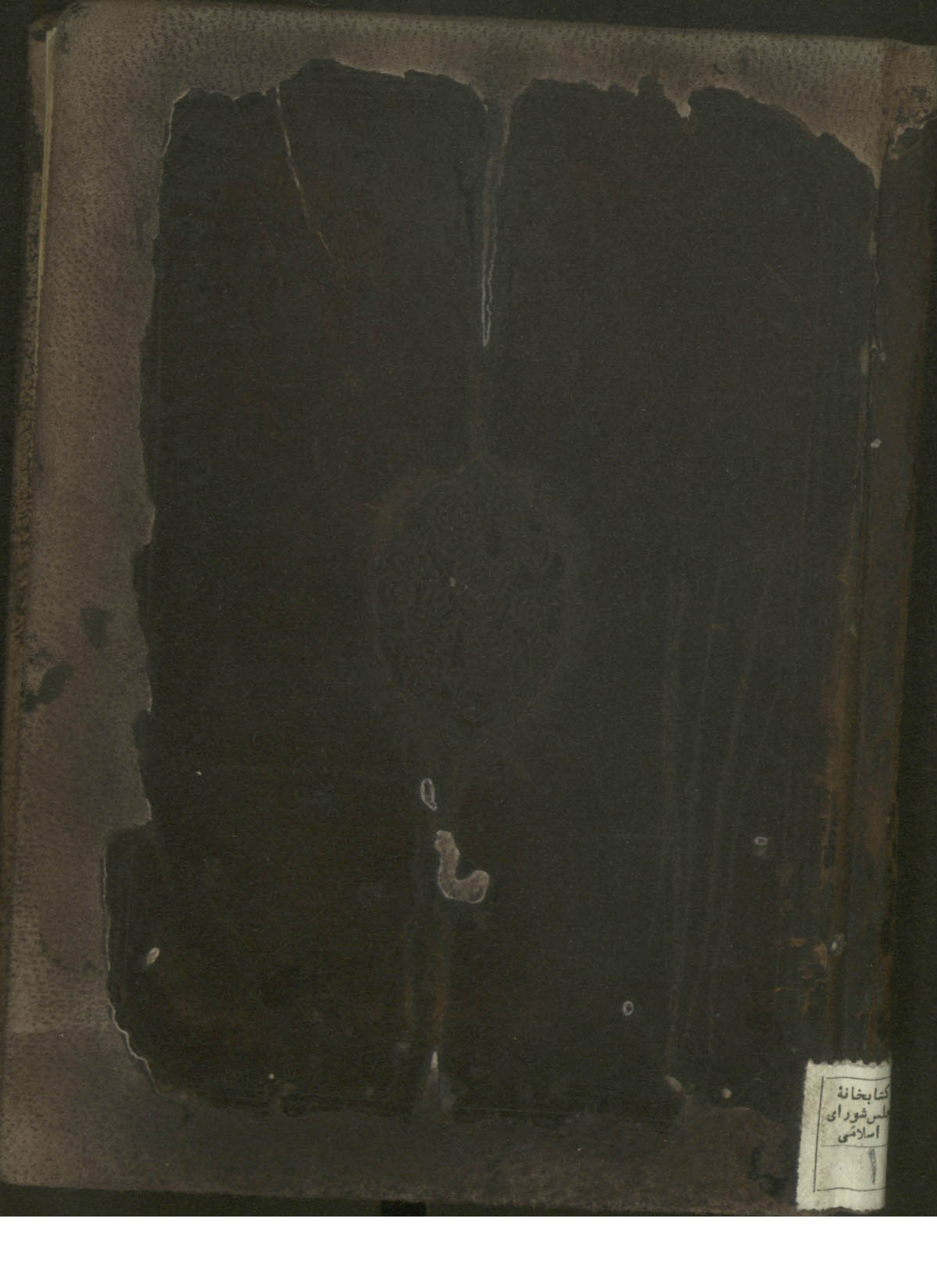
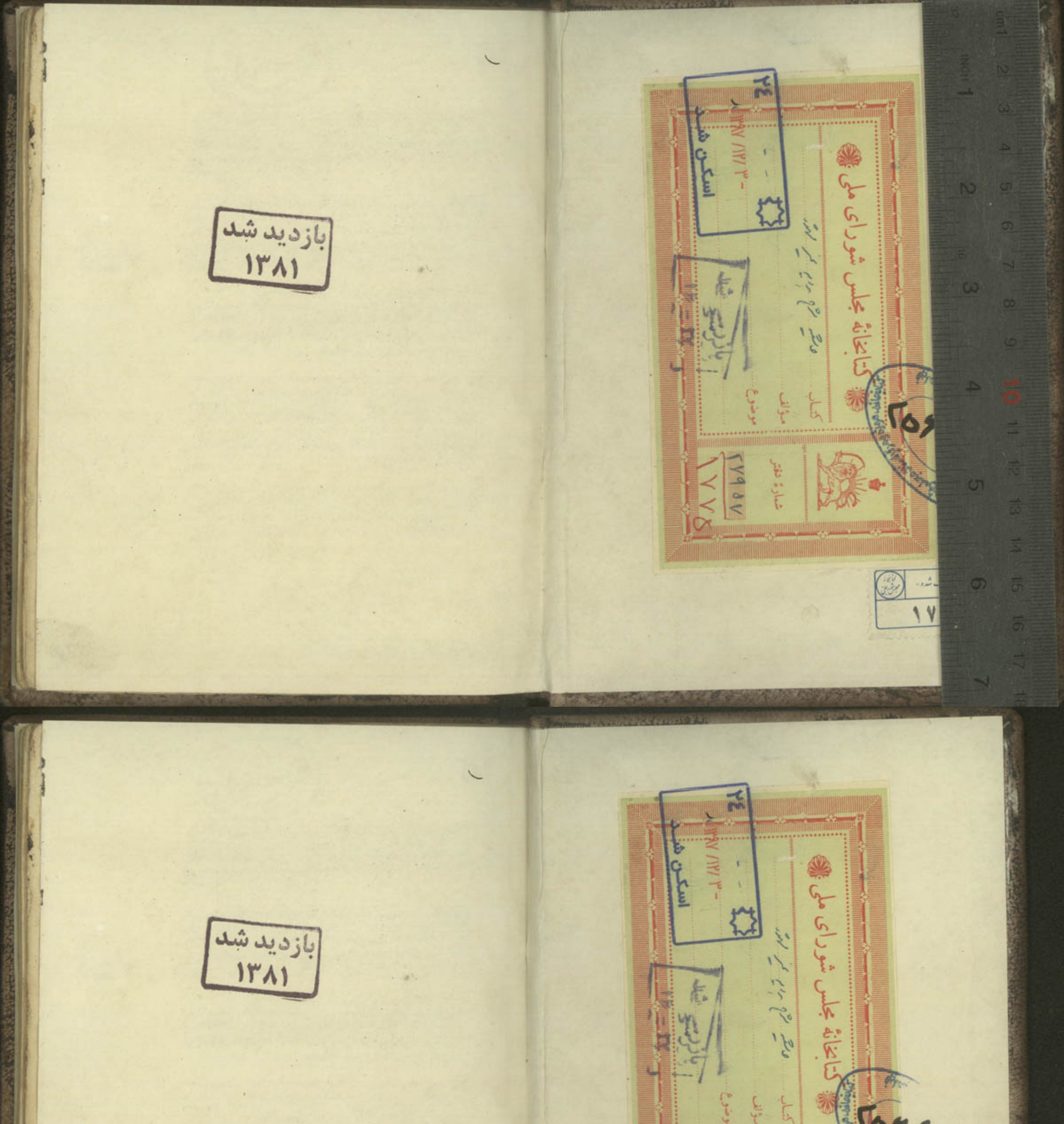
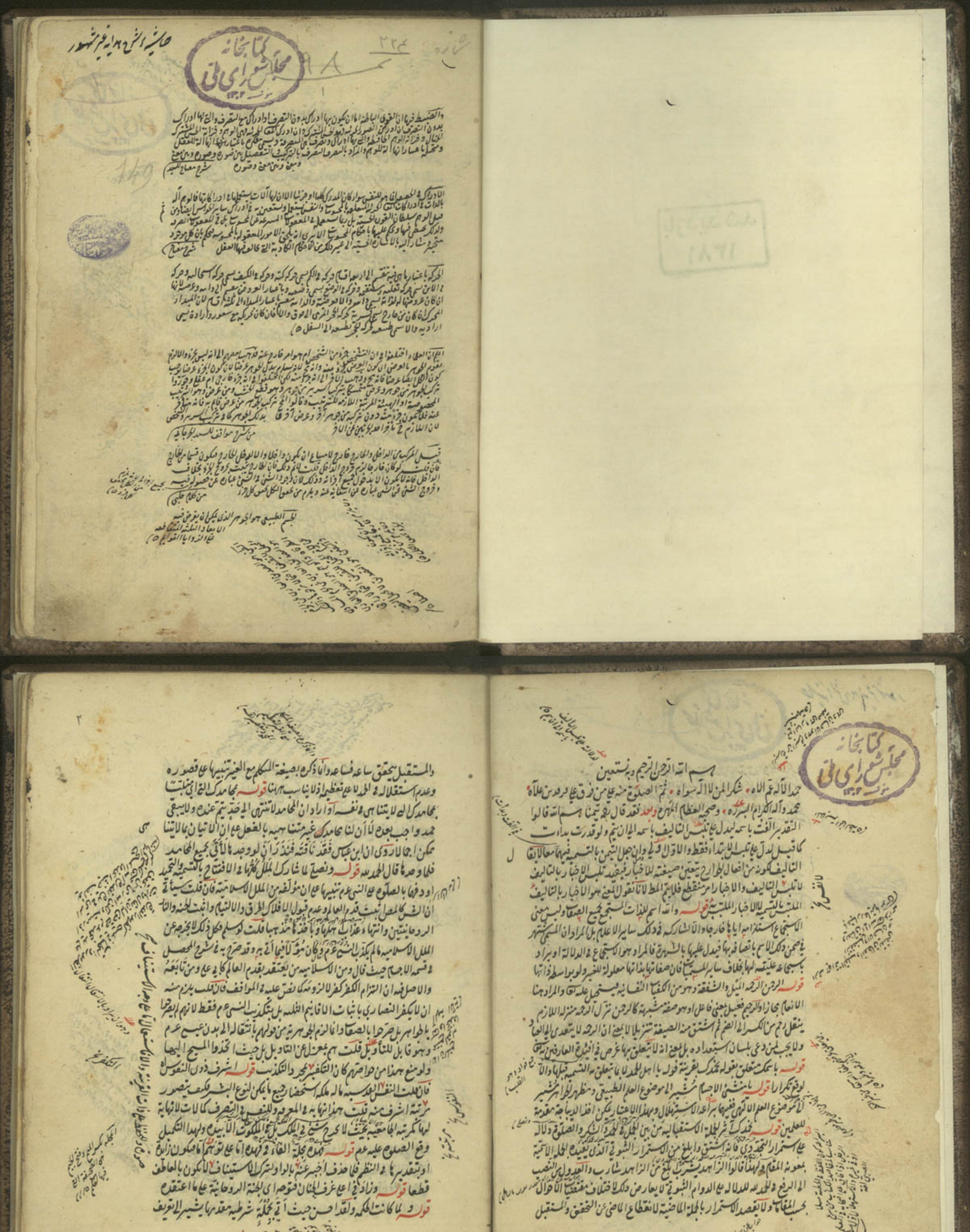


کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی



بازدید شد
۱۳۸۱
کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
کتاب
مؤلف
موضوع
شمارهٔ دفتر
۲۷۹۵۷
اسکن شد
۱۳۸۷/۱۲/۳
۲۵۶۴


حاشية الشرح هداية غير مشهور

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

حمداً لله عم الاه • شكراً لمن لا اله سواه • ثم الصلوة منه على من فرق على فرقدين علاه • محمد وآله الكرام البررة • وصحبه العظام المهرة وبعد فقد قال تيمنا بسم الله قالوا التقدير الفت باسمه ليدل على تلبس التاليف باسمه الجان تيم ولو قدرت بداءت كما قيل ليدل على تلبس الابتداء فقط والاول اولى وان جعل التيمن بالتسمية فيهما معا لا بقاء التاليف لكونه من افعال الجوارح يتعين صيغته للاخبار فيفيد تلبس الاخبار بالتاليف لا تلبس التاليف والاخبار امر منقطع فلا يتم المط لانا نقول المعنى هو الاخبار بالتاليف الملتبس بالتسمية لا الاخبار الملتبس قوله والله اسم للذات المستجمع لجميع الصفات وليس معنى الاستجماع استلزامه اياها خارجا والا لشاركه في ذلك ساير الاعلام بل المراد ان المسمى مشتهر في ضمن ذلك الاسم باتصافه بها فيدل عليها بالشهرة فالمراد هو الاستجماع في الدلالة او يراد باستجماعه عليته لها بخلاف ساير المسميات فان صفاتها بذاتها معلولة للغير ولو بواسطة ذاتها قوله الرحمن الرحمة الميل والشفقة وهو من الكيفيات النفسانية فيستحيل عليه تعالى والمراد هنا الانعام مجازا والرحيم فعيل بمعنى فاعل او هو صفة مشبهة كالرحمن تنزل الرحمة منزلة اللازم ينقل رحم من الكسر الى الضم ثم اشتق منه الصيغة تنزيلا لا بمعنى ان الرحمة لا تتعدى الى العباد ولا يجب لمن دعى بلسان استعداده بل بمعنى انه لا يتعلق بها غرض في ايثار العارفين به فيكتفي قوله باسمك متعلق بقوله نحمدك بقرينة قوله يا اهل الحمد لا بما يتعلق به التسمية قبلها والا لوقع تكرارا قوله يا منشئ الاجسام تشير الى موضوع العلم الطبيعي ومظهر الظواهر تشير الى موضوع العلم الالهي فيهما براعة الاستهلال وبهذا الاعتبار يمكن اخذ الديباجة مقدمة للعلمين قوله نحمدك آثر الجملة الاستقبالية من بين الجمل في الحمد والشكر والصلوة دلالة على استمرار التجددي فانه اشتق وابلغ من الاستمرار الثبوتي الذي يفيده الجملة الاسمية بمعونة المقام ولهذا قالوا الزاهد يشرب ابلغ من الزاهد شارب والعدول عن النصب الى الرفع في الحمد لله للدلالة على الدوام الثبوتي لا يعارض ذلك لاختلاف مقتضيات الاحوال بحسب المقامات ولا يقصد الاستمرار بالجملة الماضية لانقطاع الماضي عن التحقق والمستقبل

2

والمستقبل يتحقق ساعة فساعة وانما ذكره بصيغة المتكلم مع الغير تنبيها على قصوره وعدم استقلاله في الحمد لا على تعظيمه اذ لا يناسب ههنا قوله بمحامدك التي لا منتهى محامدك الى لا يتناهى في نفسه او اراد ان المحامد لا تنتهي الى حد يتم عنده ولا يبقى حمد واجب بعده لا ان لنا محامد غير متناهية بالفعل على ان الاتيان بما لا يتناهى ممكن اجمالا لا روي ان ابن عباس فقد ناقته فنذر ان لو وجدها لأتى بجميع المحامد فلما وجدها قال الحمد لله قوله ونصلي لما شارك الملل كلها في الافتتاح بالتسمية والتحميد اردفها بالصلوة على النبي عم تنبيها على ان مؤلفه من الملل الاسلامية فان قلت سيأتي ان الشيخ كالمصنف اثبت قدم العالم وعدم قبول الافلاك الخرق والالتيام واثبت الجنة والنار الروحانيتين وانتهاها وعذابها وبا فنائها مذهبا قلت لو سلم فكل ذلك لا يخرج عن الملل الاسلامية ما لم يكذب النبي عم وكان مؤولا فيما اتى به وقد صرح به في شرح المحصل في قسمة الاجسام حيث قال ومن الاسلامية من يعتقد بقدم العالم كابي علي ومن تابعه والاصل فيه ان التزام الكفر كفر لا لزومه كما نص عليه في المواقف فان قلت يلزم منه ان لا يكفر النصارى باثبات الاقانيم الثلثة بل بتكذيب النبي عم فقط لانهم لم يصرحوا بالظواهر بل صرحوا بالصفات وانما الزم الجوهرية من قولهم بانتقالها الى بدن عيسى عم وهو قابل للتاويل قلت هم بمعزل عن التاويل بل حيث اتخذوا المسيح الها ولو منع هذا من خواصهم كان التكفير بمجرد التكذيب قوله اشرف ذوي النفوس فان قلت النفس القدسية ما له ملكة استحضار جميع ما يمكن للنوع البشر فكيف يتصور مرتبة اشرف منه قلت هذا نهايته في المعرفة وللنفس في التصرف كمالات لا نهاية لها كمرتبة الجامعية بحيث لا يحجبه شيء في الملك بل في الملكوت الابين ولهذا التكميل وقع الصلوة عليه عم قوله تهدي بجملة الفاء في فهو اما على توهم اما فيكون زائدة او بتقديرها في النظم فلما حذف اجبر عنه بالواو ولترك الاستيناف لا تكون بالعاطف قطعا قوله وزاد في اعلى غرف الجنان فتوحا اي الجنة الروحانية على ما اعتقده قوله ولما كانت الحكمة ولقد احسن حيث اتى بجملة شرطية مقدمها يشير الى التعريف

لكمه وموضوعها وتاليها ينبه على تقسيمها بحسب الموضوع مشيرا الى مسائله اجمالا قوله
عن احوال الموجودات اتى بصيغة الجمع تنبيها على ان موضوع الحكمة افراد الموجودات
لتناسبها في الوجود لا مفهومه كما قيل قوله الخارجية يخرج بهذه العلوم العربية لان
موضوعها الالفاظ العربية التي لا وجود لها في الخارج اما لعدم اجتماع اجزائها في الوجود
او لاعتبار الوضع والدلالة فيها وهما من الامور النسبية ومن حذف قيد الخارجية فقد
اخرجها بما هي عليه الموجود في نفس الامر اذ المراد به ما لا يكون بوضع الواضع كالنقود وغيرها
سواء كان وضعا خارجيا كالعوارض المحسوسة او امرا اعتباريا كالامكان والوجوب
لا يقال يلزم منه ان لا يعد العمليات من الحكمة لوضع الشرع فيها لان الحكمة العملية في الحقيقة ما يتعلق
بالحسن والقبح العقليين لافعالنا ولا مدخل لوضع الشرع فيها وانما الشرع لتعيينها و
وتسهيلها فان قلت قد يبحث في الحكمة عن الماهية من حيث هي هي وعن الماهية المجردة
وعن الموجود الذهني فلا يكون موضوعها الموجود الخارجي قلت البحث عن الاولين
استطرادي والبحث عن الثالث بحث عن الموجود الخارجي بان له وجودا ذهنيا ام لا
قوله بقدر الطاقة البشرية تنبيه على قصور طاقته عن ان يدرك نهاية ما عليه
الموجود في نفسه كما هو رأي من وقف على قوله تعالى لا يعلم تأويله الا الله تعالى قوله
ما يوجد في الخارج بلا مادة اي بلا شرطها وان جاز ان يوجد معها كمباحث الوجود
والكثرة والعلة والمعلول وامثالها مما يعرض للمجردات والماديات اذ لو اريد ما لا يوجد
في الخارج الا بلا مادة وقد كان القسم الثالث ما لا يوجد الا معها كان هناك قسم رابع كما
رأى من ربع القسمة اللهم الا ان يدعى ادراجه في تلك الثلثة استطرادا لكن دعوى
الاستطراد في ماله مباحث كثيرة ودقايق جمة مما لا يرتضيه قوله او ما لا يوجد
الا معها فيه بحث لان علم الحساب من الرياضي يبحث عن العدد الذي يمكن ان يوجد مع المادة
وبدونها فيخرج عن الرياضي ويدخل في الالهي وما ذكره القطب من ان الالهي يبحث
عن ماهية العدد من حيث هي هي ويمكن ان يوجد مع المادة وبدونها والرياضي
انما يبحث عنها من حيث تعلقها بالمادة حيث والا لما امكن تجريدها عن المادة في البحث

في البحث مع ان بحث الرياضي من حيث انه زوج او فرد او زوج زوج او زوج فرد مما يشمل
المادي والمجرد قوله اما ان يمكن تجريده وهو الهيئة والهندسة والحساب اما الحساب
فلان موضوعه العدد وامكان تصوره بلا مادة ظ واما الهندسة فلان موضوعه
وهو المقادير المتصلة يمكن ان يتخيل مع الذهول عن جميع المواد ولذا ذهب الى امكانه
المتكلمون والى وجوده القائلون بالبعد المفطور فالمقدار بهذا الاعتبار موضوع
له وللهيئة وباعتبار تعلقه بالمادة موضوع للطبيعي ففرق ما بين الطبيعي والرياضي
ان البحث في الطبيعي باعتبار المادة احواله وفي الهيئة باعتبار انفسها ولذا لم يحتج
بما يفتقر الى المادة فلم يحتج تصور موضوعاتها اليها قوله وهو الموسوم بالرياضي
من راض يروض اذا قوي وتم استعداده او من رضيته اذا ربيته واتممته
قوله والاول علم الاخلاق وبدايته هو الطهارة عن الكدورات النفسانية والظلمات
الهيولانية حتى ينطبع في لوح القلب الصور القدسية الربانية والواردات الروحانية
والرحمانية ثم الفناء عن الهوية الناسوتية فيستغرق في التجليات اللاهوتية
حتى يرى كل قدرة وهوية مضمحلة في القدرة الاحدية والهوية الصمدية فيتم عند
ذلك صومه وصلوته ويشهد حقا ان كل شيء هالك الا وجهه ومن لم يترق الى ذلك
علمه لم يرتفع من الهوى سلطانه ولم ينطبق بالشريعة المصطفوية برهانه فاولئك
الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا
وهب لنا من امرنا رشدا قوله ولم يدخل فيها المنطق لكون حكمة نظرية لبحثها عن
المعقولات الثانية التي ليست باختيارنا قوله الى العمل اي نفس العمل كما صرح به القطب
لا الحكمة العملية كما توهم لدخولها والتعبير السابق ايضا فلا معنى للاضراب اصلا
وسبب دخول العمل فيها ان الاعمال سبب لكمالها بحسب القوة العملية كما ان الادراك
سبب لها بحسب القوة النظرية والحق ان يخرج العمل عن الحكمة كما اخرجه الشيخ ويأول
التعريف المذكور بعلم يخرج به النفس الخ فان قلت الحكمة علم فكيف يتعقل جعل العمل قسما منه
قلت من زعم ذلك لم يجعلها علما بل مركبا من العلم والعمل ومن التزم كونها علما قيل شايع

ان السرير جوهرا اتفاقا مع تركبه من الجوهر والعرض فقد اخطأ ولان للجوهر معنى عاما
يشمل المركب منهما وهو ما لا يتقوم بغيره بخلاف العلم قوله والثالثة باعتبار النشأة
الاولى يحصل بالطبيعي فالنفس وان كانت مجردة في نفسها عن المادة لكن باعتبار النشأة
الاولى لا يوجد الا مع المادة ذهنا وخارجا قوله لا يتبنائها في الاكثر على الامور الموهومة
لم يرد ان تلك الامور موضوع للعلم الرياضي والا لما دخل في الحكمة بل هي عوارض يبحث عنها فيه
وان وقعت موضوعات في المسائل قوله عن احوال الجسم الطبيعي الجسم يطلق بالاشتراك
اللفظي على الطبيعي وهو جوهر يمكن ان يفرض فيه الابعاد الثلثة المتقاطعة على زوايا قائمة
وعلى التعليمي وهو بعد واحد سار في جميع اجزاء الجسم والتقييد بالطبيعي لاخراجه واما
قيد الطبيعي بامكان الفرض لان الكرة المصمتة ليس فيها ابعاد بالفعل حتى يمكن اعتبارها
متقاطعة بل فيها بعد واحد مسمى بالتعليمي والسطح وان كان بعدا آخر محيطا به لكن لا يمكن
ان يقاطعه لكونه نهاية له قال القطب انما لم يعرف الطبيعي بالبعد التعليمي لتبدله مع بقاء
الطبيعي بعينه كما في الشمعة المتبدلة فيه بحث لانه انما ينافي اعتبار البعد المعين لا المطلق
قوله من حيث انه واقع في التغير هذا اولى مما ذكره القطب من ان موضوعه الجسم من
حيث الحركة والسكون لخروج التغير بالكون والفساد عنه ظ اعترض عليه بان تقييد الموضوع
بالتغير ينافي جعل اقسام التغير من العوارض الذاتية كالحركة والسكون مثلا لان قيد الموضوع
اما واسطة لثبوت العوارض او لاثبوتها وكون الشيء واسطة لنفسه غير متصور اجاب القطب
عنه بان قيد الموضوع استعداد الحركة والسكون لا انفسهما وقد يجاب بان القيد مطلق
التغير والبحث عن اقسامه فيهما بحث لان كلا الجوابين يستلزم ان لا يكون البحث عن القابلية
من الطبيعي وقد يبحث فيه بان الفلك قابل للحركة المستديرة والعنصر قابل للحركة المستقيمة
وللكون والفساد اما استلزام الاول فظ واما الثاني فلان القابلية من الاحوال الثابتة
فلا يكون من اقسام التغير وان جعل الحيثية المذكورة بيانا للعوارض الذاتية لا قيد الموضوع
ورد عليه ذلك ايضا وكذا البحث عن الاستدارة وقبول التجزية وغير ذلك من الاحوال
الثابتة فالاولى ان يعد جميع هذه المباحث استطرادا بالتصير مبادي الى المقاصد ويصح

ويصح على جواب القطب واعترض على الجواب الثاني بان المطلق ما لم يثبت لم يصلح واسطة
لثبوت العوارض وثبوت المطلق انما هو في ضمن اقسامه فيعود واسطة الشيء لنفسه
والجواب ان اثبات المطلق يمكن بلا ملاحظة اثبات اقسامه وان لم يمكن ثبوته بدون ثبوتها
في نفس الامر فقيد الموضوع ههنا واسطة لاثبات العوارض لا لثبوتها في نفسها قوله
فالبحث اما عن الاحوال المشتركة اعترض عليه بانه ان اريد بالجسم الذي هو موضوع العلم
الطبيعي مفهوم الجسم لم يكن الاحوال المختصة بانواعه من العوارض الذاتية وان اريد
انواعه المحصلة صح لم يكن الاحوال المشتركة منها لعدم المساوات واجاب في المواقف
عن مثله باختيار الشق الاول وان العرض الذاتي يجوز ان يكون اخص من معروضه
فيه بحث لان جوازه مشروط بوجود المساوات على سبيل التقابل بحيث لا يحتاج عروض
كل من المتقابلين الى ان يصير الموضوع نوعا معينا يستعد لعروضه كالجسم للحركة مع السكون
كما صرح في شرح المطالع والجسم المطلق يحتاج في عروض الاحوال المختصة له الى ان يصير
نوعا فلكيا او غيره فالصواب ان يجاب باختيار الثاني كما هو المناسب لاخذ الموجودات
في تعريف الحكمة وتقييد الاحوال المشتركة بما يحصل للموضوع ويساويه او يكتفي بالمساوات
على سبيل التقابل مطلقا قوله كاستدارتها وحركتها على الاستدارة قيل عليه
الاستدارة ليست من الاحوال المختصة بالفلك اجيب بان الاستدارة مع التحرك على
الاستدارة مختصة به فيه بحث لانه مبني على انهما شيء واحد وليس كذلك بل كل منهما
شيء على حدة مبرهنة ببرهان مستقل فالصواب ان يقال المراد هو الاستدارة التامة
بحيث يمتنع زوالها والنار وان كانت صحيحة الاستدارة تحدبها ومقعرها لكن يمكن
زوالها والعناصر الثلثة ليست صحيحة الاستدارة اتفاقا قوله على ما ذكره في تقديم
الطبيعيات يعني ان التقديم والتأخير مما يتعلق بالاغراض يجوز ان يتعلق الغرض بشيء
في المقامين قوله وسمع الكيان الطبيعة انما سمي الاحوال المشتركة سماع الطبيعي
لكونها اول مسموعا من الطبيعي قوله او بالبسايط السفلية ويندرج فيه بحث المزاج
لكونه حال البسايط السفلية قبل دخولها تحت المركبات وانما عنون بابه باب الكون

والفساد ولكثرة مباحثهما قوله لانه من المبادي التصورية لا يقال المبادي من اجزاء العلم
فلا يكون تصوره قبل الشروع فيه لان التحقيق انها خارجة عن حقيقته وان عدت منه مجازا
او نقول تصور موضوع العلم من المقدمة وتصور موضوع المسئلة من المبادي فالمراد هنا
الاول وذلك لان التصديق بالموضوعية من المقدمة اتفاقا وهو يتوقف على تصور الموضوع
فتقدمه المقدمة مقدمة كيف يعد من المبادي واما انه موضوع العلم دون المسئلة فلان
التصديق بان الجسم الطبيعي موضوع العلم الطبيعي مثلا انما يتوقف على تصور الجسم لا على
تصور جزئياته التي هي موضوع المسئلة كالمتحدد مثلا فاتضح بذلك معنى قولهم المبادي
ما يتوقف عليها ذات المسائل والمقدمة ما يتوقف عليه الشروع فان قلت لما اريد هنا تصور
موضوع العلم وقد كان من المقدمة فما معنى قوله لانه من المبادي التصورية قلت اراد بالمبادي
ما يتوقف عليه المسئلة ذاتا او شروعا لا المبادي المصطلح عليها بدليل عليه قوله قبل الشروع
في العلم قوله بتيان تالفه من الهيولى فان قلت لم ترك المص تعريفه بجوهر يمكن
ان يفرض فيه الابعاد المتقاطعة كما مر قلت لان كلا من الهيولى والصورة الجسمية جوهر يمكن
ان يعرض له الابعاد المذكورة فلا يطرد التعريف اجاب المواقف عن الاول بان المتبادر
من العبارة فرض الابعاد بالنظر الى ذات الجوهر وفرضها في الهيولى بواسطة الصورة
لا بالذات وعن الثاني بان الجسم في بادي النظر هو الصورة فلا محذور في دخوله فيه بحث
لان فرض الابعاد في الجسم ايضا بواسطة الصورة لا بالذات وفي دخول غير المحدود يضر
الطرد ولو شابهه وان امكن تكلف الجواب عنهما لكن العلم بان فرض الابعاد في الصورة
بالذات وفي الهيولى بواسطتها انما يحصل بعد اثباتهما واثبات احوالهما وتعريف الجسم مما ذكر
مقدمة لاثبات ذلك كله مصادرة ظاهرة قوله لما توقف على بطلان الجزء الذي اه
ذكر القطب ان نفي الجزء وتناهي الابعاد من مسائل العلم الطبيعي اما نفي الجزء فلان
عدم التركيب من اجزاء لا تتجزى من عوارض الجسم الطبيعي واما تناهي الابعاد فقط
وذكر ان مباحث المادة والصورة وتلازمهما من الالهي فاستغناه كل من ذلك عن المادة
فيه بحث لان ما يبرهن عليه في فصل الجزء بط ويلزمه ان الجسم لا يتركب منه وما يبرهن عليه في

بجواز الجزء

في مباحث المادة والصورة ثبوتهما ويلزمه ان الجسم يتركب منهما فان نظر الى نفس ما يبرهن
عليه فكلاهما من الالهي وان نظر الى الغرض منهما فكلاهما من الطبيعي فلا فرق بينهما
فان قلت اذا كانت تلك المباحث من الالهي او الطبيعي كانت موقوفة على المبادي
اي تصور الجسم الطبيعي اما الطبيعي فظ واما الالهي فلكون الطبيعي مبادية فلو توقف
تصور الجسم عليها لدار قلت تحقيق ماهية الجسم الطبيعي يتوقف على تلك المباحث وهي انما تتوقف
على تصور الجسم بوجه ما فلا دور قوله وقعت خبر مبتدأ واعلم ان كلمة فصل لا يقصد به المعنى
التركيبي بل انما تأتي لفصل ما بعده عما قبله فلا حاجة الى اعتبار تعلقه بمقدر هذا اذا لم يتنظم شي
في التركيب وهنا قد وقع موصوفا بما بعده فلا بد من التقدير قوله جوهر ذو وضع اي مشار
اليه اشارة حسية قوله ولا بحسب الوهم او الفرض العقلي فرق القطب بين القسمة الوهمية والفرضية
بان الوهم تقف في القسمة لا العقل اما ان الوهم تقف فلانه لا يدرك الامور الصغيرة الغائبة عن
الحس فلا يقوى على قسمتها ولان قوى الجسم لا تقوى على اعمال وتوجهات غير متناهية واما ان العقل
لا تقف فلانه يدرك الكليات المشتملة على الامور الصغيرة والكبيرة متناهية وغير متناهية على ان بعض
الشارحين اسند القسمة العقلية الصعوبة استحضار على الخيال فاراد بها القسمة لكونه بواسطة الحس
لان القسمة الكلية بمعنى حكم العقل بان كل جسم ينقسم لا يتوقف على استحضار الخيال فعلى هذا لا يبقى فرق
بين القسمة العقلية والوهمية وينا سبه ما في بعض الشرح من قوله او فرضا عقليا بدل قوله ولا فرضا
ويلزمه كون القسمة الكلية كما هو الحق والاتفاق وقد تعلل امتناع القسمة العقلية بامتناع فرض العقل
اياه وهذا في القسمة الكلية لكنه محل بحث لان قسمة الجزء وان امتنع فللعقل ان يفرض العقل الممتنع
ودعوى امتناع الفرض بط اذ لا فرق بين ممتنع وممتنع في الامتناع ففرض بعضه كفرض كله
نعم يمكن الفرق باعتبار ان الفرض الممتنع يوجب تبدل نفس المفهوم وفرض الممتنع يوجب تبدل
حكمه لا نفسه كما لو فرض شركة زيد خرج عن الهذية ولو فرض شركة الواجب تبدل حكمه حيث
تحقق ذلك المفهوم بعينه مع آخر فالمانع جزء من الاول لا الثاني لكن هذا الفرق لا يشفي في هذا المقام
لا يقال الوجوب مانع داخلي فيكون الواجب جزئيا لا كليا لان الوجوب لكونه صفة انما يقتضي ذاتا
يقوم به واما انه واحد او لا وانه زيد او غيره فهو ساكت عنه ما لم يبرهن على التوحيد وعلى امكان زيد

قوله ممكن غير مناف له لا يقال بل الترتيب المذكور لاستلزامه تجزي الا يتجزى محال لان منشأ
الاستحالة فرض عدم التجزي والترتيب المذكور مظهر له لا منشأ قوله لم يذكر بيان الملازمة لظهوره
اي كبديهيته او لجلاء مقدماته فالبيان المذكور تنبيه او قياس قوله وكذا يستلزم عدم ازدياد
حجم الاجزاء لا يقال عدم منع الوسط تلاقي الطرفين اما بتداخلهما في الوسط او بتداخل
احدهما فيه او بتداخل الوسط في الطرفين وعلى ازدياد حجم الاجزاء على الواحد انما يلزم على الاول
لا على الآخرين لانا نقول المراد هو الاول واستحالة يستلزم استحالة الآخرين بناء على ان جواز
الآخرين يستلزم جواز الاول قوله ان اتحد محل النهايتين لم يتميز احدهما كالون مع السطح لما
اتحد محلهما لم يتمايزا في الوضع والتالي بط ضرورة امتياز اليمين عن اليسار واما قوله بعد كلا فان
احدهما له جهة ثانية متفرعة على هذه الحجة اعترض عليه بالحدود المشتركة المتوسطة بين الخطوط فان
جهاتها متغايرة مع اتحاد ذاتها وكذا مركز الدائرة يختلف جهاته بحسب اختلاف المحاذاة مع اتحاده
والجواب ان الحد المشترك ليس له طرفان احدهما مبدأ خط والآخر منتهى خط وانما هو امر واحد
عرض له باعتبار كونه مبدأ خط وباعتبار آخر كونه منتهى الآخر وكذا حال المركز قوله على هذا
التقدير لا يرد الاعتراض هذا الاعتراض وارد على هذه العبارة ايضا وان اندفع بالتوجيه المذكور
وذلك حيث قال المص ولو فرضنا جزءا على ملتقى جزئين وهذا انما يكون للجزء الفوقاني ملاقيا او غير
ملاق اصلا فلذا اورد بعض الشارحين ودفعه بما دفع به الش قوله كل جسم فهو مركب ادخل
الفاء في الخبر بلا كون المبتدأ موصولا او موصوفا بالجملة بناء على ما جوزه سيبويه فان قلت
لم ترك المص الصورة النوعية حيث قال كل جسم فهو مركب من جزئين قلت اما لان ذكره في فصل مستانف
بعدا وللتنبيه على ان المعتبر في نفس الجسمية هو الجزءان فقط والصورة النوعية انما تعتبر في نوعها
وكونها فلكا او عنصرا مثلا وهذا كما لو قيل كل حيوان مركب من الجسم النامي الحساس كان صحيحا
من الكلام والفصول المتنوعة انما تعتبر في تحقق الانسان والفرسية مثلا قوله بادي النظر
اي اول الفكر بخلاف الهيولى والصورة النوعية فانهما انما تدركان بعد الفكر وقيل المراد النظر
بالبصر ويؤيده قوله بعد المحسوس من الجسم اولا ورد عليهما بان الصورة ليست محسوسة ولو سلم
فالمحسوس اولا هو الالوان والاشكال لا هي اجيب بان الصورة محسوسة بعوارضها وقوله من

من الجسم اي من اجزاء الجسم فيخرج الاعراض وفيه بحث لان باقي اجزاء الجسم ليس بمحسوس حتى يكون الصورة
اول المحسوسات فالصواب هو الجواب الاول لان الصورة معقولة بذاتها محسوسة بعوارضها على معنى
ان من رأى الاعراض يعلم ان لها معروضا فيها بداهة في بادي النظر اي قبل الفكر وهذا محمل قوله بعد
المحسوس من الجسم اولا اي قبل الفكر قوله بل هو متصل في نفسه رد على المتكلمين حيث قالوا بالاتصال
الحسي فقط وهو تماس الاجزاء قوله القابلة للانفكاك في هو الانفصال الخارجي او الانفصال الوهمي
والعقلي قوله وما تركب منها دفع لما توهم ان الجوهر المتصل غير موجود في المركبات من الفها من اجزاء
بالفعل وهو البسائط وفساده ظ لان الاتصال بالنسبة الى الاجزاء المقدارية لا ينافي التاليف من
الاجزاء الاصلية قوله لان اي جسم ولقد احسن الش حيث جمع في تقرير الدليل المذاهب الستة ولو
بعضها ضمنيا واشار الى بطلان كل منها وهي التالف من اجزاء لا تتجزى متناهية او غير متناهية
والتالف من الخطوط والسطوح ومعنى ان الجسم اما متصل بذاته قابل للانقسامات المتناهية او اللامتناهية
او ينتهي الى اجزاء صغار قابلة للانقسام غير منقسمة بالفعل وعلى كل واحد منها ثبت الجوهر المتصل لكن
يرد عليه ان تلك الاجزاء الصغار لم لا يجوز ان لا تقبل الانفكاك الخارجي صغرها كما ذهب اليه ذي مقراطيس
فيبطل قوله بعد وهذا الجسم بط وعليه الانفصال على ما نشاهده لان المشاهد ظ بان الانفصال
على مفاصل تلك الاجزاء الصغار لا على انفسها فلا يحتاج الى قابل يقبله فظهر ان اثبات الهيولى
موقوف على ابطال هذا الشق واحتج الشيخ على ابطاله بان الجسم اذا تركب من اجزاء صغار
قابلة للانقسامات الوهمية كان مركبا من اجزاء خارجية ووهمية متماثلة لان في الحقيقة فيجوز على
المتصلين اي الوهميين ما على المنفصلين من الانفكاك وعلى المنفصلين ما على المتصلين من الاتصال ورد عليه
بجواز كون التشخص مانعا وان تماثلتا في الحقيقة واجاب المواقف بان التشخص ليس من لوازم الماهية فبعد
فرض زواله يوجد الانفصال بالفعل وفيه بحث لان الانفصال مما يعرض الماهية الموجودة
لا الماهية من حيث هي والتشخص المطلق من لوازم الماهية الموجودة بلا مرية على ان القابل ان يمنع
تماثلهما في الحقيقة وان قال به ذي مقراطيس قوله فالقابل للانفصال انما يكون هو المقدار
او الصورة الجسمية واما الصورة النوعية فهي في الفعل كالسيالة فلا تكون قابلا واستدل على مغايرة
المقدار للصورة بالشمعة المتبدلة فانها اذا جعلت مضلعة حصل لها مقدار اصغر منها اذا كا

6

كن مع بقاء الجسمية بعينها في الحالتين وغير الباقي غير الباقي قوله والقابل يجب وجوده مع المقبول
اراد بالقابل الموصوف فان الموصوف يجب ثبوته مع الصفة اي عند ثبوت الصفة وان لم يستلزم
ثبوتها فاندفع ما قيل ان الممكن قابل للوجود والجسم للبياض مع انهما قد ينفكان عنهما وقد يطلق
القابل على ما يطرء عليه شيء فيتنفي جزء بانه ولا يوصف به كالصورة الزائلة بطريان
الانفصال وقولهم الكم عرض يقبل القسمة لانه يحمل على المعنى اذا اريد القسمة الانفكاكية زوج
زوال الكمية الحاصلة بالانفكاك قوله فان العدم لا يحتاج الى القابل اعترض عليه بان الانفصال
ليس عدم الاتصال مطلقا بل عدمه عن القابل له فيحتاج الى القابل قلت لعل مراده نفي كون
الانفصال عدم الاتصال مطلقا ولذا لم يعدم بعد من شانه الاتصال كما قيد به الامام فورد
عليه الاعتراض لكن على هذا ينبغي ان يقول بدل على قوله بل معناه زوال الاتصال اه بل عدم
الاتصال عما من شانه الاتصال وانما عدل عنه الى التفسير باللازم تنبيها على ان في الجسم شيئا
باقيا قابلا للصورة الواحدة قبل الانفصال وللصورتين بعده حتى يظهر محلية الهيولى للصورة
قوله حتى انه قبوله الانفصال اه هذا تفسير باللازم ايضا لاظهار محلية الهيولى فان الانفصال
في التحقيق تفريق الاجزاء المتصلة يلزمه زوال اتصال واحد وحصول اتصالين فان القبول
لم يستلزم لقبول الاتصالات الثلث انما احتاج الى تغيير القبول بعد قوله والقابل للانفصال هو القابل
للاتصال الواحد اه لان يصادق المتقين ما اخذنهما لصدق كل نام سيتيقظ لا كل يوم استيقاظ
قوله فيكون محلا للصورة الجسمية بهذا ظهر بطلان قابلية الصورة النوعية للانفصال لانها ليست
قابلة للصورة الجسمية بل بالعكس لان الجسم بها يصير نوعا معينا فهو ناعت للجسمية والنعت حال والمنعوت
محل قوله مشتركة في الحدود والنهايات اي تكون نهاية جزء بداية الآخر هذا عند فرض الانقسام
اما اذا انقسم الجسم بالفعل كان لكل من الطرفين نهاية على حدة قوله لم يكن له اتصال لم يكن جوهرا
متصلا بل مفارقا فيه بحث لان الهيولى ليس له اتصال بوجه الحيثية وليس بمفارق ولانه ان
اراد به الاتصال المطلق فبعد الانفصال هو باق فلا ينعدم المتصل الاول حتى يلزم حدوث
الجسمين لا عن شيء وان اراد به الاتصال المخصوص فلا يلزم من انتفائه كونه جوهرا مفارقا بل
منفصلا لا انفصال المراد هو الاتصال المطلق لكن انتفاء حصته عن الجوهر المخصوص يوجب انتفائه ويصير

ويصير الاتصال ان الحادثان للمتصلين آخرين لا للجوهر الباقي كما ان انتفاء حصة الحيوان عن زيد
مثلا يوجب انتفائه ولا يمكن بقائه بحيوانية اخرى لانا نقول الاتصال المفسر بما ذكر لازم لماهية
المتصل كما عرفت لا ذاتي له كالحيوان لكونه نسبة وتبدل اللازم مع بقاء ملزومه جائز كبقاء الجسمية
المعينة مع تبدل المقدار اللازم لذاته في الشمعة المتبدلة وكبقاء الانسان مع تبدل ادراكه اللازم
لذاته وقد يتوهم ان المراد الاتصال المخصوص بهذا الجوهر لو لم يكن له اتصال لم يكن جوهرا متصلا بل
مفارقا اي منفصلا وهذا مسلم لكن لا يفيد كون الاتصال من لوازم ماهية الجوهر المتصل لجواز
ان يكون الاتصال مع الانفصال عرضين متعاقبين كالسواد مع عدمه فاذا انتفى احدهما تحقق
الآخر مع بقاء ماهية الجوهر المتصل في الحالتين كما رآه افلاطون واستصوبه الشيخ النصير
الطوسي قوله ويصير الجوهر الباقي بهما جسمين يشير الى ان الاتصال ليس من لوازم ذلك
الجوهر والا لما بقي مع انتفائه فاندفع به ما يقال ان مادتي الجسمين اما ان يوجدا قبل الانفصال فيلزم
ان يكون له اجزاء بالفعل فلم يكن متصلا هف او لا يوجدا بالفعل ثم صارتا موجودتين عند الانفصال
فيكون حدوث الجسمين لا عن شيء وجه الاندفاع ان مادتي الجسمين موجودتان قبل الانفصال
لكن لا على صفة التعدد بل التعدد انما يعرض في الانفصال وهو باق في الحالتين قوله والحال
معلوم الانتفاء لان المحل الثالث يكفي لقبول الاتصال والانفصال بلا حاجة الى هيولى ثانية
قوله في زوال الصورة مع بقاء المحل اي لما ثبت ان الهيولى باقية مع زوال الصورة ثبت
محلية الهيولى لان بقاء المحل بصورة اخرى متعقول دون العكس فافهم ولا تظن ان فيه استدلالا لا
بمحلية الهيولى على محليتها فانه بحث لانهم اجمعوا على ان الصورة النوعية حالة في الجسمية فيندفع طريان الا
الانفصال يزول القابل مع بقاء المقبول بما عرفت لان الاتصال ليس من لوازم الصورة حتى
تزول بزواله قوله فان الجوهر الباقي بالجسمية يصير جسما فيه بحث لان الجسمية الحادثة يصير بالجوهر الباقي
ايضا جسما ضرورة ان الجسم مركب منهما فنسبته الى احدهما دون الآخر ترجيح بلا مرجح بخلاف الابيض
فان الابيض شيء له بياض فهو لا يصدق على البياض بل على الجسم فيصدق ان يقال الجسم مع البياض
يصير ابيض دون العكس والجواب ان الجسمية الحادثة تناسب البياض في الحدوث والجوهر الباقي بالجسم
في البقاء وعدم المناسبة ترجح الشبهة المذكورة قوله واذا ثبت الهيولى لما كان مدار الحجة السابقة على

قبول الانفكاك ولم يتم ذلك في الافلاك استدل عليها بزيادة مقدمات اخر وقد يستدل على ثبوت
الهيولى بقبول الانفصال الوهمي فلا حاجة الى قابل يصيلها في الخارج بل في الوهم فلم يلزم منه الا وجود
الهيولى في الوهم والمطلوب وجوده في الخارج قوله الصورة الجسمية المشتركة بين الاجسام كلها اي ليست
طبايع مختلفة كالانسان والفرس بل طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة لا تختلف مقتضاها جنسية
كانت او نوعية وستطلع على حقيقته ان شاء الله ويمكن ان يحمل كلامه على ان الصورة الجسمية طبيعة نوعية
مشتركة بين الاجسام كلها وبعد الطبيعة الجنسية طبايع مختلفة لاختلافها بالفصول التي لا يتمايز عنها في
الوجود قوله مع قطع النظر عما يغاير دفع لما قيل انه يلزم من عدم عنائها افتقارها بذاتها
لجواز ان يكون كل منهما من خارج حاصل الدفع انه لا واسطة بين الافتقار والغناء الذاتيين قوله
لان الحلول بالمعنى المذكور دفع لما قيل من انه لا يلزم من غنائها بذاتها استحالة حلولها كالماء الغني
بذاته عن القيود في الجسم مع حلوله في الاجسام الرطبة بعد تسر الدفع ان الحلول بالمعنى المذكور يستلزم
الافتقار بحلولها يناقض غنائها الذاتي بخلاف حلول الماء فانه لا يستلزم الافتقار لجواز انفكاكه عنه
كانفكاك ماء الورد عن الورد قوله لم يتخلف عن الذات مقتضاها فان نوقض ذلك بتخلف البرودة
عن الماء بالتسخين والكرة عن طبايع العناصر بالقسر اجيب بان المقتضي فيهما اقتضاء البرودة
والكرة وللاقتضاء لم يتخلف عن الذات ولذا اذا خليتا وطبعهما يعودان الى البرودة والكرة وفيه
بحث لجواز ان يحمل المعنى بذاته عن المحل ح مع بقاء اقتضاء المعنى وايضا يؤدي الى جواز عدم
ما يقتضي وجوده لذاته مع بقاء اقتضاء وجوده ولا يخلص عن هذا البحث الا بان يفصل
الاقتضاء الى ما لا يمكن ان يختلف مقتضاه لعائق كاقتضاء الواجب الوجود والممتنع العدم
والى ما يمكنه ذلك كاقتضاء الكرة والبرودة مثلا لكن ح يحتاج الى ان بين ان اقتضاء الصورة
الافتقار من قبيل الاول قوله بل ورد هذا الحكم على سبيل الفرض حيث قال القابل اما
صورة او المقدار ولم يحكم بان الصورة في القابل لا يعال لكم بان الصورة ليست بقابلة حكم قطعي
فيقتضي وجود الصورة لان السالبة لا تقتضي وجود ما فيه بحث لانا لا نسلم ان الحكم الفرضي السلبي
لا يقتضي وجود الموضوع الا انه استدلال بالسبر والتقسيم وهو حصر الاشياء الموجودة الصالحة
للقابلية في عدد ثم ابطال بعضها ليثبت عليه الباقي فكل من الحكم الفرضي والسلبي يقتضي وجود

وجود الموضوع في امثال هذا المقام كيف ولو صح الترديد في الامور الفرضية قبل العلم بثبوتها
لامكن ان يفرض هناك امور آخر فيحتاج الى ابطال قابليتها حتى يثبت الهيولى على ان السؤال
باق في الحكم بان الصورة متصل بذاته لا ينفك عنه الاتصال فانه من المقدمات ايضا قوله ان اراد انه
لا يتوقف على وجودها في الواقع واعلم ان قول المجيب في وجودها الثابت بالدليل لا يتوقف على وجود الهيولى
يدل على ان المراد وجود الصورة في الاعتقاد لان الثابت بالدليل هو الوجود في الواقع ويدل
ايضا على انه لا يتوقف على وجود الهيولى لا في الاعتقاد ولا في الواقع لاطلاق سلب التوقف
فعلم ان الشارح لم يزد على جواب المعترض الا تفصيلا استدركا قوله فضعفه ظاهر مما حققناه
وجوابه ان الاتصال كما يطلق على كون الشيء بحيث يكون له اجزاء مشتركة في الحدود يطلق ايضا
على الجسم التعليمي وعلى الصورة الجسمية ايضا ولو مجازا كما نبه الشيخ الطوسي انما تم ان لو ثبت ان الصورة
ماهية نوعية واعلم ان ههنا ثلث احتمالات احدها ان يكون الصورة الجسمية طبيعة نوعية وثانيها كونها
طبيعة جنسية تختلف بفصول غير الصورة النوعية فانها تمتاز في الوجود عن الصورة الجسمية فلا يصلح
فصلا لها وثالثها ان يكون طبايع مختلفة كالانسان والفرس وهو بعيد جدا واختلاف اللوازم
صحيح في الثالث غير صحيح في الاول اتفاقا واختلف في الطبيعة الجنسية فمنهم من قال بجواز
اختلاف لوازمها كالطبيعة الحيوانية التي يقتضي في الانسان ما لا يقتضيه في الفرس واستدلوا
عليه بان الطبيعة الجنسية غير محصلة وانما يقتضي شيئا اذا تحصلت بالفصل فيختلف مقتضاها باختلاف
الفصول وفيه بحث لان عدم تحصل الطبيعة الجنسية بنفسها لا يستلزم ان لا يقتضي شيئا بنفسها
عند تحصلها مع الماهية النوعية الا يرى ان الطبيعة الحيوانية لما اقتضت قابلية الشيء مثلا بنفسها
لم يختلف ذلك القابلية في الانواع كلها وانما الذي اختلف اقتضاؤه بواسطة الفصول وكفى لك
دليلا على هذا تصريحهم بان ما ثبت للاعم والاخص كان للاعم اولا وبالذات وللاخص بواسطة
قوله فمن الجائز ان يكون الصورة في الاجسام العاقلة بر يد جواز اختلاف الصورة بفصول
متحدة معها في الوجود الخارجي غير الصورة النوعية فانها لا تصلح فصلا للصورة الجسمية كما مر
وان زعم قوله انها لا تختلف الا بالفصول بل بالامور الخارجية فان قلت كذلك الاجناس انما
تختلف بالفصول الخارجية عنها وان كانت داخلة في الانواع كالحيوان المختلف بالناطق وغيره

٨

من الفصول الخارجة فلا فرق بين الصورة الجسمية والاجناس في الاختلاف بالعوارض قلت اراد بالامور
الخارجة الامور الممتازة عن الصورة الجسمية في الوجود الخارجي كالصورة النوعية الخارجة عنها وان
كانت داخلة في الاجسام الطبيعية فلما كان الاجناس مع الفصول متحدين في الوجود الخارجي عد اختلاف
تلك الصورة بالفصول اختلافا بالامور الداخلة فيها قوله لكونها فلكا او عنصرا اراد بهما الصورة
النوعية قوله لكانت اما متناهية او غير متناهية لانها ذات مقدار وكل ذات مقدار اما متناه
او غير متناه بخلاف العقول والنفوس المجردة فظهر منه ان المقدار انما يعرض بالذات للصورة
الجسمية حتى لو وجدت مجردة عن الهيولى لكانت مستلزمة لها بخلاف الهيولى اذا تجردت عن
الصورة قوله على تناهي ما يزيد البعد الواصل بينهما اي بحسب العدد لان عدم تناهي ما يزيد
البعد بحسب المقدار عين وجود بعد واحد غير متناه قوله اذا تمهد هذه المقدمات الثلث
نقول ان هناك ابعاد غير متناهية متزائدة غير متناهية بحكم المقدمتين والابعاد الغير المتناهية
جملة من جمل وكل جملة موجودة في بعد فوقها بحكم المقدمة الثالثة فينتج ان الابعاد الغير المتناهية
موجودة في بعد فوقها والمشتمل على الابعاد الغير المتناهية غير متناه وفيه بحث لان قوله
كل جملة موجودة في بعد فوقها غير بديهي فيرد عليه انه ان اراد ان كل جملة متناهية كذلك فمسلم
لكنه لا يفيد وجود بعد غير متناه وان اراد ان الجملة المتناهية وغير المتناهية كذلك
فممنوع لان غير المتناهي لا يحاط بشيء فان قلت لا يخلو اما ان يوجد فوق تلك الابعاد الغير المتناهية
بعد او لا فان وجد لزم المطلوب من ان الفوقاني يشتمل التحتاني والمشتمل على الغير المتناهي
غير متناه وان لم يوجد لزم ان يكون هناك بعد ليس فوقه بعد فيكون آخر الابعاد فيلزم التناهي
قلت سلمنا انه لم يوجد فوق تلك الابعاد بعد قوله لزم ان يكون هناك بعد ليس فوقه بعد فيكون
آخر الابعاد ممنوع وانما يلزم ذلك ان لو كان عدم وجود بعد فوق تلك الابعاد للتناهي وليس كذلك
بل هو لعدم التناهي فان غير المتناهي لا يوجد فوقه ما يشتمله بناء على ان غير المتناهي لا يحاط بشيء
والحاصل ان كل بعد من الابعاد الغير المتناهية موجود في بعد فوقه ولا يلزم منه ان كل جملة من تلك
الابعاد كذلك لجواز تغاير حكمي الجزء والكل وان شئت ان يستوضحه فاعتبره بالحركات الفلكية
الغير المتناهية فانه ما من حركة الا وجد فوقها حركة اخرى ومجموع الحركات الغير المتناهية ليس فوقها

فوقها حركة اخرى ولا يلزم منه ان يكون هناك حركة هي آخر الحركات حتى يلزم التناهي قوله متزائدة بقدر
واحد انما قال بقدر واحد لان الزيادة اذا كانت متناقصة لا يلزم من كونها غير متناهية ان يصير
المشتمل عليها غير متناه كما اذا نصفنا خطا وجعلنا احد نصفيه اصلا وزدنا عليه نصف النصف
الآخر ثم نصف النصف الباقي لا الى نهاية فالمشتمل على مثل هذا غير ممتنع بل واقع لاحتمال كل مقدار
لانقسامات غير متناهية فرضا قوله فيوجد بين الخطين بعد واحد غير متناه محصور بين الحاصرين
وهذا البعد تناهي البعد الواصل في طرفيه ويلزم منه تناهي الساقين ولهم فيه طريق آخر وهو ان البعد
المشتمل على الابعاد الغير المتناهية ان كان فوقه بعد لم يكن مشتملا على الجميع وان لم يكن كان هو آخر
الابعاد فيتناهى ويعود عليه المنع السابق كما لا يخفى لكنه على تقدير تمامه يفيد تناهي الساقين
وتناهي عدد الابعاد بينهما ويلزم تناهي البعد الواصل في طرفيه قوله اذ الشكل هو الهيئة
الحاصلة للجسم قبل الصواب ان يغير كلمة الجسم بشكل السطح يمكن ان يقال هذا تفسير للشكل
الجسماني اذ هو كاف فيما نحن فيه او نقول شكل السطح يصدق عليه انه هيئة حاصلة للجسم ولو بواسطة
السطح قوله بسبب احاطة الحد او احتراز عن الهيئات التي ليست بسبب احاطة الحد كالسواد
وغيره قوله اذ نسبة الفاعل الى جميع الاشكال على السوية ولا يجوز تخصيصه بشرط الحركات الفلكية
والا لجاز زوال الشكل بزوال شرطه كتبوغ فساده فيه بحث لجواز ان يكون الحركة شرطا لحدوث
الشكل لا لبقائه فلا يلزم تبدله بتبدل الشرط فالصواب ان يقال الحركات الفلكية انما يعد
ويخصص محله وضع بالنسبة اليه والكلام في وجود الاجسام ابتداء وبلا وضع سابق لها قوله
المنفس الجسمية وانما لازم فيه بحث لجواز ان يخصصها الصورة النوعية كما هو المخصص في مقارنة
الهيولى لا يقال لو خصصها الصورة النوعية لشارك الجزء الكل في الشكل لشركتهما في الصورة
مع ان الافلاك الخارجة المركز والتداوير اجزاء الافلاك الكلية ولا يشاركها في الشكل بل لها
اشكال كرية على حدة لانا نقول الشارك في الصورة ثم فلان الافلاك الجزئية صورا نوعية تخالف
صور الافلاك الكلية كما بين في موضعه واجاب المواقف بان الصورة تجردت عن المادة لا يكون
هناك الا الطبيعة الجسمية المشتركة فلا يكون تمكن الكل والجزء فضلا عن اختلافهما بالشكل قوله والا
لاشترك الاجسام في الشكل على معنى ان يكون لمجموع الاجسام شكل واحد بالشخص وقيل معناه ان

٩

ان يكون مجموعها على شكل واحد بالنوع وان تعدد افراده والحق هو الاول بناء على ان الاتصال من لوازم
الجسمية لا تعدد الا بالانفصال ولذا قالوا الكلية والجزئية من لوازم المادة وفيه بحث لجواز اشتراكها
في شكل واحد كالكرة مثلا مع اختلافها بالعوارض كالاجسام المركبة فان بسائطها الموجودة فيها
بعض الكرية والتركيب مانع والجواب ان الاختلاف بالعوارض يستلزم الانفعال وهو من لواحق
المادة قوله لان جواز زوال العلة يوجب جواز زوال المعلول فيه بحث لجواز ان يخالف علة
الحدوث لعلة البقاء فلا يلزم من زوال الاول زوال الثاني قوله لا بد عن ان اللازم هو الاتصال
او الانفصال فقط هذا تفسير للحكم المستفاد من قوله وتبدله انما يكون بالاتصال والانفصال
قوله لا يخرج عن اتصال بعضها الى بعض وانفصال بعضها عن بعض فيه بحث اذ لو وجد الانفصال بالفعل
لما استقام الاستدلال لانهم على انعدام الصورة الجسمية مع التعليمي بان الطبيعة المعينة باقية في الشمعة المتبدلة
والجسم التعليمي متبدل وغير المتبدل غير المتبدل وذلك لما عرفت ان الانفصال يعدم الجسمية ويحدث
جسمين آخرين ويمكن ان يجاب بان هذا الانفصال لا يعدم الجسمية المعينة لا يعدم وحدتها حيث
لم يحدث اثنينية فان قلت اذا لم يحدث اثنينية لم يكن هناك اجزاء بالفعل فكيف يتصور
انفصاله وهو وصف خارجي قلت المنفصل هو ذات الجزء وهو موجود خارجي وانما الوصف
في اتصافه بالجزئية وههنا بحث وهو ان الانفصال الذاتي للحدث الاثنينية لم يثبت حاجته
الى الهيولى على ما سبق تحقيقه فالمانع ان يمنع الآن او يدعي الضرورة قوله من باب تعيين الطريق
وفيه بحث لان غرضه ان ذكر الاتصال في الانفصال مع الانفعال كما وقع والتقرير السابق
مستدرك وهذا حق نعم لو قيد الانفعال بما لا يشملها كان الاعتراض بان ذكر الانفعال المطلق
يغني عن ذكر هذه البلية من باب تعيين الطريق قوله لو كانت مجا لكانت مركبة فيه بحث
لان اللازم من ذلك ثبوت الجوهر منقسم في الجهات الثلث وهو حاصل بمقارنة الجسم التعليمي للهيولى
بلا تركيب الصورة معها والجواب ان الجسم التعليمي لا وجود له الا مع الصورة الجسمية لان الاتصال
العرضي من عوارض الاتصال الذاتي فيلزم التركيب مع الصورة قوله لا نهايتها يا والاطراف النهايات بمعنى
انتهاء الشيء وانقطاعه عدم مضاف فلا يكون تلك الاعراض الموجودة الغير المستقلة قسما منها بل
هي قسم من النهاية بمعنى ما ينتهي به الشيء والنهاية بمعنى الآخر واسطة في عروض الاول للجسم وان كان

كان الاول واسطة في ثبوت الثاني له والطرف مرادف للمعنى الثاني فلذا جعله عطف تفسير له قوله
وهو نهاية السطح فان قلت كون الخط نهاية السطح ينافي قولهم لا خط بالفعل في الكرة ضرورة ان سطحها
متناه فالخط نهايته قلت سطح الكرة وان كان متناهيا في المقدار ضرورة تناهي الابعاد كلها لكنه
غير متناه في الوضع وكون الخط نهاية السطح انما هو من جهة الاولى لا من جهة الثانية قوله لم يكن
الممتدان معا الطول لسا في اعترافه فيه بحث لان المقدار من حيث انه مقدار اذا انضم الى مقدار
آخر كان المجموع اعظم من احدهما والا لزم التداخل وقولهم مجموع الخطين اعظم انما هو اذا انضم من جهة
انه خط ومقدار والخطوط المنطبقة في العرض ليس انضمامه من حيث انه مقدار لا يقال بعد الخطين
عند انضمام العرض ان كان موجودا فلم لم يظهر وان كان معدوما لم يتصور الانضمام لانا نقول
لا نم ان وجوده يستلزم ظهوره فان التداخل نفوذ بعد في بعد مع ارتفاع الامتياز الوضعي بينهما
فلا يظهر هناك الا بعد واحد ويؤيده هذا ما ذكره الشارح الشيخ من ان النقطة لا خط لها في العظم
فلذلك لا مانع عن الاجتماع الرافع للامتياز الوضعي على سبيل الاتحاد والخطوط في العرض والعمق
والسطوح في العمق كالنقطة ولذلك ينطبق الخطوط والسطوح بعضها على بعض بحسب رفع الامتياز
الوضعي قوله كانت ذات وضع باقتران الصورة وبه ظهر ان كون الصورة ذات وضع امر
مسلم لانها هي الهوية المحسوسة والملازمة لها وكل محسوس ذو وضع فلذا لم يتعرض في ذكر الصورة
كونها غير ذات وضع بل نفى التناهي واللاتناهي وكل منهما متفرع على كونها ذات وضع قوله
فلان حصول الهيولى في كل واحد من الاحياز ممكن على السواء اعترض عليه بان الجسم العنصري
يمكن ان يتصف بكل واحد من الصور النوعية مع دوام اتصافه ببعضها اجيب بان كل صورة نوعية
مسبوقة بصورة اخرى معدة للهيولى لقبول الصورة اللاحقة قوله فلا بد من ان يخصص كل
من اجزائها بحيز معين فيه بحث لان الهيولى اذا لم تكن مجردة عن الصورة بل كانت مقارنة
لها في بدايتها فلا بد من امر يخصص اجزائها باجزاء الحيز على ان الحق ان الهيولى المقارنة للصورة
متصل لا جزء له بالفعل حتى يحتاج الى مخصص فالصواب ان يقرر الدليل هكذا الهيولى المجردة
اذا حصلت عند طرو الصورة في جزء من اجزاء حيز الكل فلا بد لها من مخصص بذلك الجزء والصورة
النوعية لا تخصص ذلك لتساوي نسبتها الى الجميع فان قلت لو فرضنا كره هيولى الكل فعند

١١

لحوق الصورة انما يحصل في حيز الكل لا في جزئه فلا يتم التقريب قلت امكان تجرد الكل يستلزم امكان تجرد البعض والثاني باطل لما عرفت في المقدم مثله قوله فانها قبل اقتران الصورة لا وضع لها اصلا اعترض عليه بان الهيولى المجردة يمكن ان تتصف في حال تجردها باوصاف معدة لحصولها في حيز معين بعد حلول الصورة كما جاز ان تتصف بصور معدة للحوق صورة معينة لا يقال يلزم ان الهيولى الموصوفة بتلك الاوصاف ان كانت ذات وضع لم يكن مجردة والا فنسبتها مع تلك الاوصاف الى جميع الاوضاع على السواء لان هذا مبني على ان مدار الوضع لا يكون الا الاوضاع وهو ممنوع قوله باعتبار كونه مبدأ للحركة اي فاعلا لها والمراد بالحركة انواعها الاربعة وبالمبدأ المبدأ القريب ليخرج النفوس الانسانية والحيوانية فانها مبدأ لحركة العناصر في الكم والكيف لكن لا اولا بل انما يستند الحركة اولا الى طبايع العناصر باستخدام القوى الغاذية والنامية وغيرها بواسطتها الى النفوس فهي مبدأ بالذات لا خراج الحركة القسرية والوضعية فان طبيعة القاسر بل مقسور بالنسبة الى الحركة القسرية ليست طبيعة واما كون النفوس الحيوانية مبدأ للحركة الارادية فليست طبايع واسطة فيها اذ ربما تحركها الى خلاف مقتضاها كما في الصعود وباعتبار تلك الحركة طبيعة وقد يعد بعض الطبيعة بوحدة النهج وعدم الارادة لتخرج النفس فان قلت الطبيعة انما تحرك الجسم بواسطة الميل فلا يكون مبدأ قريبا قلت المراد بالواسطة الواسطة في الحركة والميل لا الة الحركة قوله ليس امرا خارجا كالمفارق مثلا علله الامام بان نسبة المفارق الى جميع الاجسام على السوية فلا يختلف اثاره ورد عليه لجواز ان يكون للمفارق خصوصية بالقياس الى بعض الاجسام فان افلاطون ذهب الى ان لكل نوع مبدأ مفارقا يستند اليه اثاره المختصة ولا فرق بينه وبين النفس الا بان النفس تتألم وتتلذذ بحسب اختلاف الآلات بخلافه ولو سلم ان نسبة المفارق الى جميع الاجسام على السوية فيجوز ان يستند اختلاف الآثار الى الاستعدادات المختلفة لهيولات الاجسام فلذا عدل عنه الشارح واستدل عليه بانا نعلم بالضرورة ان العنصر الثقيل انما يتحرك الى المركز بحسب ذاته لا بحسب امر خارج عنه وكذا الاحراق ليس الا من النار والترطيب ليس الا من الماء لا من امر خارج عنها مغاير لها فان قال اولا فيه بحث لان عدم العلم باستفادتها الى امر خارج لا يستلزم عدم استفادتها اليه في الواقع قوله معلول كل نوع اه حاصله ان لكل نوع اثارا مختصة به فلا بد لها من مخصص هو الصورة النوعية وانما حمل الشارح ههنا التحيز لعمومه وظهوره والوضع وان كان اعم لشموله للمحدد ولكن للتحيز اظهر منه اعترض عليه الامام بانه اذا كان اختصاص الاثار بالصورة فلا بد لاختصاص الصورة من سبب ايضا ولو قلت ان اختصاص الصورة في العناصر لاختلاف استعداد المواد بالصور السابقة واختصاصها في الكيفيات لاختلاف موادها ماهية فان كل مادة منها لا يقبل الا الصورة الحاصلة لها قلنا فلا يكون ذلك سببا لاختصاص الاثار بلا حاجة الى توسط الصورة بان يستعد مواد العناصر بالكيفيات السابقة اللاحقة ومادة كل فلك لا تقبل الا كيفية بعينها واجاب عنه الشيخ بجوابين احدهما ان اختصاص الصورة مستند الى المفارق ويمتنع استناد الآثار اليه لما مر انها ليست بامر خارج عن ذات الجسم وثانيهما ان مبادي تلك الآثار متنوعة للاجسام ومحصلة لها والاستعدادات لا تصلح منوعة لها لزوالها عند حصول تلك الآثار وكذلك المواد لانها قابلة لا فاعلة وفيه بحث لان اللازم من امتناع استناد تلك الآثار الى امر خارج ليس الا استنادها الى امر حاصل في الجسم واما انه صورة منوعة فانما يثبت ان لو ثبت انه جوهر مقوم للجسم وهو ممنوع لجواز ان يكون قوى موجودة في الجسم مستندة الى المفارق ومنهم من ادعى بديهة حقايق اختلاف الجسمية وقال يجب لا بد من اختلافها بامور جوهري مختص وفيه بحث لان المعلوم بديهة ليس الا اختلاف الاجسام في الاثار واما اختلافها في الحقايق فلا ولو سلم اختلافها في الحقايق ولا يلزم ان يكون ذلك في امور جوهري لجواز ان يكون التقوم بالعرض القايم لجزئه كتقوم السرير بالهيئة الاجتماعية القايمة بالخشب وانما يستحيل تقوم الجوهر بالعرض القايم بنفسه قوله فمعنى الثالث فان قلت لو سلم ان في الجسم جوهرا انما هو مبدأ الاثار المختصة واما انه صورة نوعية فانما يثبت اذا ثبت انه حال في الهيولى ومقوم لها ولم يثبت بعد قلت يمكن ان يجاب عنه بانه حال فيها ومقوم لها اما الاول فلانه ثابت للهيولى والتعت حال لها كما سبق واما الثاني فلان الهيولى كما لا يحصل في جسميتها الا بالصورة الجسمية كذلك لا يحصل في نوعيتها اي مائية او نارية الا بالجوهر الثالث ولا معنى للمتقوم الا هذا فان قلت الدليل لم يدل الا على ان الاثار المختصة مبدأ خاص في الاجسام واما انه واحد فلا دلالة عليه كيف دل على ان الامر الواحد لا يصير مبدأ الاثار المتعددة من الكيفيات والالوان والاوضاع قلت انما اقتصر على الواحد لعدم الحاجة الى المتعدد فان الصورة وان كانت واحدة بالذات تختلف جهات مناسبة لكل من تلك الاثار فبتلك الجهات تصدر عنه الكثير كذا ذكره القطب وفيه بحث لان الظاهر من الجهات في الصورة هي الماهية والوجود والامكان والحلول والنسبة هي الجهات الى جميع العوارض على السواء فلا بد من اثبات جهات مناسبة لكل واحد من تلك العوارض قوله اذ لو كانت الهيولى علة فاعلية فيه تنبيه على انه اراد بالعلة الموجبة العلة الفاعلية وان كان من الشرائط التأثير فيه بحث لجواز ان لا يكون احد الشيئين علة فاعلية للآخر مع استلزامه اياه كالعلة الصورية مثلا فيبطل قوله اذ لولاه لم يستلزم العلة المعلول والحق ان العلة الموجبة ما يمتنع انفكاك المعلول عنه فاعلية كانت او لا كالواسطة القريبة من الشرائط قوله لما تبين ان الهيولى مفتقرة فيه بحث لانه بناء على ما بين في فصل اثبات الهيولى من افتقار الصورة الى الهيولى افتقارا ذاتيا والجواب ان المراد من الافتقار الذاتي هناك الافتقار بحسب العوارض اللازمة كما اشار اليه بقوله لانها مع قطع النظر عما يغاير ذاتها وينفصل عنها قوله ولا يلزم منه ان يكون للتشخص دخل في ذلك لان التشخص عبارة عن التعين بالعوارض المشخصة والاتصاف بها كالشكل وغيره ولا استحالة في احتياج الشيء في اتصافه بصفة الى ما يتأخر عن ذاته فيجوز تقدم ذات الهيولى على الصورة مع تأخر تشخصها عنها كتأخره عن العوارض المشخصة فيه بحث لانه يستلزم صحة ما يبطله من علية الصورة للهيولى وذلك لان المتأخر من الهيولى او الشكل هو الصورة المشخصة كما ستقف عليه فلا ينافي تقدم ذات الصورة على الهيولى وعليتها لها فالصواب ان الهيولى لو كانت علة موجبة للصورة يلزم تقدم الهيولى وتشخصها على الصورة كما ستطلع على تحقيقه ان شاء الله تعالى قوله لزم ان لا يكون الصورة علة فاعلية لتشخص الهيولى والا لتقدمت الصورة المتشخصة مع تشخصها على تشخص الهيولى وكانت الهيولى علة لتشخص الصورة ايضا فتقدم الهيولى المتشخصة مع تشخصها على تشخص الصورة فيلزم تقدم تشخص الصورة على نفسه بمرتبتين فيه بحث لان قولهم الصورة فاعلة لتشخص الهيولى فليس المراد به مبدأ له بل المراد انه شريك المبدأ ومعينه وسيأتي عليك الفرق بين نفس العلة وشريكها قوله لانها ليست علة فاعلية للشكل فيه بحث لان التقدم بالفاعلية والقابلية اخص من مطلق التقدم ولا يلزم من انتفاء الخاص انتفاء العام الا يرى ان الصورة ليست علة فاعلية ولا قابلية للهيولى مع تقدمها عليها على ان الحق ان كلا من الساهي والتشكل والوضع انما يعرض اولا للصورة وبواسطتها للهيولى فيكون علة قابلة لها قوله فلا يتقدم اه اعترض عليه بان الشكل لما كان هيئة الجسم بسبب احاطة الحدود وكانت متأخرة عن الحدود والمتأخر عن المقدار لكونها نهايات المقدار والمقدار متأخر عن الجسم المتأخر عن الجسمية التي هي من جزئه فيتقدم على الجسمية على الشكل بهذه المراتب حيث ان هذا البيان يقتضي تقدم ذات الصورة على الشكل وذا لا ينافي تأخر الصورة المتشخصة في تشخصها عن تلك الامور وبهذا تبين ان تأخر الصورة عن الشكل لا بما ذكره من نفي القابلية والفاعلية وتبين ايضا ان المقصود نفي علية الصورة المتشخصة والماديات الصورة المطلقة فتتوقف على امتناع عليتها للهيولى قوله لا المتقدم على المتقدم او المع رد عليه التقدم على المع بانه انما يصح في التقدم الزماني لا غير الا يرى اذا عن ب ج مثلا معلولان معا كان ب مقدما على معلوله لا على معلول ج اما الطبيعي والعلي فلعدم افتقار معلول ج على ب واما غيرهما فظ قوله لما كان الكل مقدرا اه فيه بحث اذ لو ثبت ان الهيولى متقدمة على الشكل كان هذا الوجه ضروريا ولو لم يثبت فلا بد من ذكر المعية وايضا المستدرك لا طابق الواقع وكان عن ذكره غنى وهذا غير مطابق قوله لما كان يشاركه الهيولى هذا ابتناء على ان الشكل والساهي من لواحق المادة فيتقدم المادة عليها ضرورة قوله فصدورهما يشير الى كونهما معلولين لعلة ثالثة لا يكفي في اثبات التلازم والا لكان العقل الكل مع النفس الناطقة للمحدد مثلا متلازمين لاستنادهما الى مبدأ يوجب لهما وليس كذلك لامكان احدهما بدون الآخر لا يقال كل واحد من المعلولين ملزوم للعلة والعلة لايجابها ملزوم للمعلول الآخر فكل واحد من المعلولين ملزوم للآخر لانا نقول كل واحد من المعلولين انما يصدر عن علته بجهة مغايرة لجهة صدور الآخر فكل واحد منهما لا يستلزم العلة الا من جهة صدوره والعلة لا تستلزم المعلول الآخر الا من جهة اخرى فلا يتكرر الوسط فوجب ان يبين اقتضاء تلك العلة الموجبة تعلق كل واحد من المعلولين بالآخر تعلقا دائميا قوله فلانه يفضي الى امتناع تألف الجسم منهما ثم ان الافتقار من احد الطرفين وان كفى في تألف الجسم منهما لكن لما وقع الافتقار ههنا من الطرفين نبه على ما وقع قوله لما بينا ان الهيولى تفتقر الى ان تقوم بشيء الى ذكر

ان الهيولى افتقر الى الصورة في الوجود لا في الماهية فوجب ان تصح ان تقوم من القيام لا من التقويم
لكان توهم فيه بحث بل المتبين في فصل ملزومية الهيولى افتقارها الى الصورة في تحيزها وكونها
ذات وضع ولو ادعى انا نستدل بعدم وجودها ذات وضع بدون الصورة على افتقارها
اليها في الوجود قلنا انا نستدل بعدم وجود الصورة بدون الهيولى متناهية او غير متناهية
على افتقارها الى الهيولى في الوجود قوله بالفعل يشير الى ان الافتقار في الوجود الخارجي لا الذهني
قوله الى مقارنة الصورة اى تفتقر الى الصورة افتقارا يستلزم المقارنة فيندفع ما اورد على
ظاهره من ان المقارنة نسبة مقارنة متاخرة عن الطرفين اعني الهيولى والصورة فكيف
تفتقر الهيولى اليه قوله لان الصورة الفاسدة وان لم يعقبها بدل اعترض عليه باعراض المنع
على الجسم من الاين والشكل والمقدار وغيرها مع حلو الجسم عنها لا بدلا انه يحصل بدله فيفتقر الهيولى
في البقاء اليها فيلزم ان تكون صورا اجيب بانا لا يلزم كونها صورا لو كانت مقومة للجسم وحقيقته
وليس كذلك بل هي مقومة له في تشخصه فيفتقر الهيولى اليها في تشخصها قوله فافتقار الهيولى
الى الصورة في البقاء لما تبين افتقارها الى الصورة في ابتداء الوجود فرع عليه افتقارها اليها
في البقاء ايضا والاظهر ان يقال تفتقر الهيولى الى الصورة في البقاء قوله وهو لا يناقض القاعدة
المقررة عندهم اى لعدم الهيولى على شكل الصورة لا ينافي كونه ذات الصورة شريكة علة الهيولى
فان قلت فما الفرق بين كون ذات الصورة علة الهيولى وبين كونها شريكة العلة حتى يمتنع الاول
ويصح الثاني قلت الفرق ان الصورة المطلقة ليست واحدة بالعدد فلم يصح ان تكون علة للهيولى
الواحدة بالشخص ضرورة ان المعلول الشخصي يحتاج الى علة شخصية اما اذا كانت شريكة العلة
كان هناك مبدأ واحد اوضح اليه الصورة المطلقة فيحصل منهما للهيولى علة واحدة بالعدد
تامة مستمرة الوجود معها كمن تمسك سقفا بدعايم متعاقبة يزول واحد منها ويقيم اخرى
بدلها كذا ذكره الشارح الطوسي وفيه بحث لان الصورة المطلقة لما لم تكن واحدة بالعدد لم
تكن الحاصل منها ومن المبدأ واحدا بالعدد وهذا ظ ولو اعتبر وحدة طبيعة الصورة المطلقة
فلنعتبر ذلك في عليتها ايضا والجواب ان المبدأ المعين مع ما يقارنه من الطبيعة امر معين
بناء على ان انضمام الكلي الى الجزئي يفيد الجزئية والاظهر في التعبير ان يكتفى بوحدة المبدأ وتشخصه

وتشخصه لكن عبارة الشارح يأبى عنه كما يرى قوله وهو قريب بما ذكرناه لان المراد بذات الصورة
ما لا يعتبر معها شيء من التعينات المقارنة لها وهو المراد بالمطلق فيغاير التعبير وقع المنبه
القرب بينهما فان قلت المطلق مع المشخص متحدان في الوجود الخارجي وان امتازا في العقل
فلا يمكن ان يقال بعلية المطلق وتاخر المشخص وان اريد بالمطلق المطلق من حيث هو فلا
في الخارج حتى يصير علة لشيء خارجي قلت المراد بالصورة المطلقة هي احدى الصور المعينة
بلا اعتبار تعينها فان الهيولى ابدا لا ينفك عن احدى الصور المعينة فلما لم يعتبر تعينها
في العلية لم يلزم تقدم تعينها على الهيولى وان كان التقدم معيته زمانية وتوضيح هذا ان
الامور الكلية والاعتبارية وان لم تصلح منشأ للامور الخارجية لكونها عدمية لكن الموجود
الخارجي باعتبار اتصافه بها يصلح منشأ للامور الخارجية فكل واحد من تلك الصور الموجودة
باعتبار انه صورة ما شريكة علة للهيولى وباعتبار انه شخص متاخر عن الهيولى وهذا معنى علية
الصورة المطلقة وتاخر المشخصة قوله غير موجه بعد قيام الدليل وفيه بحث لان المعترض لم يمنع
كون الافتقار على الوجه المذكور حتى يمنعه الدليل بل قال لم قلتم ان الافتقار على هذا الوجه دون
عكسه اى لم يقع عكس هذا الوجه كما ينبئ عنه كما يشعر به جوابه بلزوم الدور فان الدور انما يلزم
في الافتقار من الطرفين من جهة واحدة قوله فان كون الشيء علة قابلة لعرض قائم بشيء آخر غير معقول
ورد عليه بانه انما يكون غير معقول لو لم يقم ذلك الآخر بذلك الشيء واما اذا قام به كالجسم القابل
للسطح والعرض القائم به فعدم قابليته غير معقول وفيه بحث لان الكلام في القابل بالذات
لان القابل بواسطة لا يفتقر اليه القابل بالذات في قبوله بل جعله او في تحقق مقبوله فان
السطح لا يحتاج الى الجسم في قبوله البياض بل في تحصيل نفسه او تحقق البياض فالقول بافتقار الصورة
الى الهيولى في تشكلها يوجب كون الهيولى قابلة بالذات وذا غير معقول اللهم الا ان يمنع قيام
الشكل بالصورة بل يدعى قيامه بالهيولى اولا وبالذات لكن الحق ان الشكل كالنهاية انما يعرض
اولا للصورة ثم بواسطتها للهيولى على ما سبق اليه بالارشاد في فصل الملازمة قوله وهو افتقار
تشكل كل منهما الى ذات الاخرى اى افتقار تشخص كل منهما الى ذات الاخرى فان التشخص هو كون
الشخص معروضا للعوارض المشخصة من الشكل وغيره فعبر عنه الشارح ببعض العوارض ورد عليه

الشارح الطوسي بان تشخص الصورة بذات الهيولى غير معقول لان هذه الصورة يمتنع ان يفارق
هذه الهيولى فيعلم بهذه الهيولى واما الهيولى فانما يصير هذه الهيولى لا بهذه الصورة بل الصورة
فذات الصورة علة في علة التشخص الهيولى والهيولى المتشخصة علة قابلة لتشخص الصورة وفيه بحث
لان الهيولى انما يتشخص بالعوارض المكتنفة بها من المقدار والتناهي والشكل والوضع وغيرها وتلك
العوارض انما يعرض اولا للصورة وبواسطتها للهيولى فالصورة بعوارضها المكتنفة سبب لتشخص
الهيولى فيبطل الهيولى المتشخصة بتشخص الصورة لوجوب تقدم القابل على المقبول وما ذكره الشارح
من ان هذه الصورة يمتنع ان يفارق هذه الهيولى فلا يقتضي ان يكون لتشخصها دخل في القابلية
فان قلت العوارض المكتنفة كلها فلم يتشخص حتى يصير سببا لتشخص الصورة والهيولى قلت انما يتشخص
باستعداد سابقة لعوارض اخرى كما قاله الامام او بواسطة القوى السماوية والعنصرية والقواسر
الخارجية على ما فصله الشارح الطوسي كالواقف تحت البحر حصل له كيفية مخصوصة ذو وضع وشكل
كذلك فلا شك ان افاعيل ذلك يحتاج كلها الى الاستعداد الهيولاني فيعود يخصص تلك العوارض الى الهيولى
فالحق ان ذات كل من الهيولى والعوارض والصورة سبب لتشخص الاخر فيفيض التشخص من المبدأ
عند انضمام الجميع فذات الهيولى كما انه سبب لتشخص الصورة قابل له ايضا لا في بل القابل قابل
بخلاف الصورة والعوارض قوله اراد ان يشرع فيما هو المقصود ولا يتوهم من هذه العبارة
ان لا يكون بحث تناهي الابعاد وبحث الجزء الذي لا يتجزى من مقاصد الطبيعي لانهما وان كانا من
المقاصد الطبيعي لم يذكرهما ههنا الا للمبادئية وافادة تصور الموضوع لا بعدهما من المقاصد قوله
فلعدم اختصاصها ويمكن ان يجاب عنه بانهم ارادوا بجهة الانتقال ما يكون الانتقال عنه واليه
موجودين وقتا لا انتقال كما يتبادر من ظاهر هذه العبارة ومثله لا يوجد في باقي المعقولات
فالاولى ان لا يسقط هذه الخاصة ليحترز بها عن القول بان المكان هو الهيولى وعن القول بانه الصورة
الجسمية كما نسب كلاهما الى افلاطون ولما ظهر بطلانهما وجهوهما بان افلاطون لما ذهب الى ان
المكان هو البعد المجرد سماه تارة بالهيولى للمناسبة بينهما في توارد الاجسام عليها واخرى بالصورة
لان الجواهر الجسمانية تنفذ فيها دون المجردة وهو كالجزء الصوري للاجسام قوله فالنسب المذكورة انما قيل
فالنسب بصيغة الجمع مع تعدد النسب لرجوع ضمير الطرفين لا الطرفية قوله وصح بذلك اى بتعيين تلك

تلك النسب لان يقع لهم نزاع او لو لم يتعين لجاز ان يريد احدهما غير ما اراده الآخر فلم يكن بينهما نزاع
معنى قوله بعد موجود في الخارج استدل على ثبوته بان المكان يتفاوت بالزيادة والنقصان
فهو موجود فذلك الموجود اما السطح او البعد المجرد والاول بط لان كل جسم متحيز فلو كان هو السطح
لزم عدم تناهي الاجسام فتعين الثاني وفيه بحث لان التفاوت وان كان ثابتا في نفس الامر مع
قطع عن فرض العقل اياه لكنه غير ثابت في الخارج وثبوت الوصف في نفس الامر انما يقتضي
ثبوت موصوفه فيها لا في الخارج كامكان الذاتي الثابت لماهية الممكن في العدم قوله يسمونه
البعد المفطور اى المخلوق او الذي فطر النفس على ادراكه بديهة الا يرى ان الناس قد اجمعوا على
حصول الماء في الفضاء والذي بين اطراف الاناء بلا نظر وتامل وانما النظر والنزاع في كونه موهوما
او موجودا او كالمشقوق لنفوذ الجسم فيه وان لم يكن هناك شق والا لاحتاج الى مادة تقبله
وقد فرض تجرده عنها قوله بهذا الاعتبار اى باعتبار ان من شانه ان يحصل فيه الجسم سواء
بالفعل ولا كما صرح به بعد قوله ولانه لو اعتبر في مفهومه حصول الجسم فيه اى الجسم المعين كالماء
مثلا فان كون الخير حيزا طبيعيا انما هو بالنسبة الى الجسم المعين وانقطاع تلك النسبة انما هو بالنسبة
بعدم حصول ذلك المعين فيه وايضا لو اريد الجسم المطلق لم يصح قوله بعد عدم حصوله فيه لامتناع
الخلاء عندهم بخلاف الجسم المعين فان عدم حصوله يمكن بدله وفيه بحث اذ لو اريد المعين لم يتم
الاستدلال على الاطلاق تقسيم الحيز طوا ان يعتبر في مفهومه حصول جسم ما فيه فيكون قيد الطبيعية
تقييدا له عن القرينة قوله في امتناع الخلاء وامكانه اى المتكلمون جوزوا كون الجسمين بحيث
لا يتماسان ويكون ما بينهما بعدا موهوما خاليا عن الشاغل والحكماء منعوه فبعضهم ذهب الى البعد
المجرد والآخرون الى السطح وفيه بحث لان كل واحد من البعد المجرد والجسماني ممكن بالامكان الخاص
فامكان عدم المحاط امكان الخلاء وبعينه فان ارادوا الامتناع بالغير فذلك مع انهم لا ينافي
الامكان الذي ادعوه المتكلمون قوله فلانه على تقدير الوجود وفيه بحث اذ لا يلزم من امتناع
وجود البعد المفطور امتناع البعد الموهوم الذي جوزه المتكلمون والجواب ان امكان الفراغ
الموهوم يتصور على وجهين احدهما وجود بعد مجرد عن المواد وثانيهما انتفاء الشيء الموجود
فيما بين الجدارين والمتكلمون قائلون بامكان كل منهما وان لم يقولوا بوجوده فاراد الشارح

١٤

الرد على الاول بقوله فلانه على تقدير الوجود وعلى الثاني بقوله واما القيد السلبي فحصل الرد على مذهبي
المتكلمين وافلاطون قوله عن تداخل الابعاد اي الابعاد الموجودة وهي البعد الجسماني مع
المجرد ولان تداخل الابعاد الموجوده مع الموهومه ثابت بالفعل عند المتكلمين قوله لا يتصور
شي سواهما يوجد له الخاصه لا يقال لو قيل بان الماء يقال بانه في داخل الكوز هناك امر ثالث
لان المكان لا بد وان يلاقي المتمكن كما يشعر به كلمة في والملاقي هو السطح فقط والاضافه الى
الكوز لتعينه به ولان السطح لكونه مشتملا قريبا يغني اعتباره عن اعتبار الكوز وان وجد له الخاصه
المذكوره قوله وكلاهما شانه انه موجود مفروض امتناع الاشارة الى المعدوم ورد
ذلك بالاشارة الى النقطه الموهومه في وسط الخط او الخط المتوهم في وسط السطح بل الفرق
وجود المشار اليه او وجود ما يتوهم المشار اليه فيه قوله وهو الفضاء المفروض فراغه وبحث
اذ هناك قسم ثالث وهو الفراغ المتوهم بلا فرض شغل الجسم فراد على ما هو الحكم عند
المتكلمين والجواب ان هذا المعنى مع الخلاء متحدان بالذات متغايران بالاعتبار فامتناع احد هما
امتناع الآخر اذ لا دخل للعوض المذكور في الامتناع قوله ماخوذا مع صفه كونه لا شيئا
ايجابا ماخوذا مع قيد ان لا يكون هناك بعد موجود مجرد او جسماني قوله فان الفضاء بين الجدارين
اقول هذا يدل على امتناع الخلاء داخل العالم واما الخلاء خارجه فثبوته متفق عليه بين الحكماء
والمتكلمين لعدم الزيادة والنقصان هناك في نفس الامر كذا في شرح المواقف وبحث
لانه اذا فرض نفوذ جسم فيه كان نفوذ ذراع مثلا اكثر من نفوذ نصفه فالصواب ان يمنع انتفاء
التفاوت بالزيادة والنقصان وجود موصوفه وقد يفسر الخلاء بالفضاء بين المقدارين
في لا خلاء ولا ملاء في خارج العالم قوله والقابل للزيادة والنقصان يمتنع ان يكون وبحث
لان هذا الوجه وان دل على امتناع بمعنى اللاشي المحض وقد اثبت وجوده بمعنى البعد المفطور
والجواب ان هذا يدل على ان هناك امرا موجودا قابلا للزيادة والنقصان فذلك الامر الموجود اما
السطح او البعد المفطور فاذا امتنع الثاني تعين الاول قوله ولم يثبت بعد فاذا لم يثبت لم يثبت
امتناع الخلاء وقد يستدل على امتناعه بوجهين احدهما انه يلزم من نفوذ الجسم فيه تداخل الابعاد
والثاني ان كل بعد قابل للقسمة الوهميه فيكون قابلا للقسمة الانفكاكيه فيكون ذا ماده وقد فرض

فرض مجردا عنها واجيب عن الاول بان المحال تداخل الابعاد الجسميه لتدافع حجميها بخلاف
المجرده مع الجسمانيه وعن الثاني بانه انما يتم ان لو كان بعض البعد المجرد منفكا حتى يلزم جواز انفكاك
الكل بناء على التماثل وهو ممنوع قوله كل نوع من انواع الاجسام انما قيد بالنوع احترازا عن اجزاء
العناصر اذ ليس لها بخصوصها مواضع معينه بل من حيث انه فرد من افراد نوع مخصوص
حتى لو اخرج جزء من الهواء عن حيز الهواء ثم زال قاسره يميل بطبعه الى حيز الهواء مطلقا فوقوعه
في بعض اجزاء ذلك الحيز لا باقتضاء طبعه بل بالمحاذات السابقة قوله لانه عند تجرده عن العوائق
ومع ذلك لو اراد ان لا يكون له حيز اصلا عند تجرده عنها كالمجرد واليه ذهب ارسطو ومن
تبعه او يقتضي كل جسم حيزا مبهما حتى يخصصه مخصص خارجي كرد نوع يطلب في حيز النوع الى
اجيب عن الثاني بان جزء النوع اذا تجرد عن القواسر اتصل بكله فلم يبق موجودا منفردا حتى
يقتضي المكان وما دام موجودا منفردا لا يخلو عن القاسر وقد يستدل على ان لكل جسم حيزا طبيعيا
بان الحجر المرمي يميل بالطبع الى السفل والنار الى العلو ورد بان ذلك للجنسية لا لاقتضاء
الطبيعه حتى لو فرض الارض في الفلك لا يرجع الى المرمي اليها ولو فرضت الارض نصفين
في جانبين لتادي طلب كل منهما صاحبه حتى تلتقيا في وسط المسافه قوله حكم البسيط
الغالب قيل عليه يجوز ان يقتضي الصوره النوعيه للمركب مكان المغلوب كما ان ثقل الذهب
بصورته النوعيه لا للاجزاء الارضيه قوله لامتناع المعتدل الحقيقي ومنهم من جوزه وقال ان الحيز
الطبيعي له ما اتفق وجوده فيه فان تساوي الجذب من الاطراف يقتضي بقاءه ثمه كالحديد
التي يحد بها مع قطع متساويه من المقناطيس قوله وان لم يطلبه لم يكن هو طبيعيا له لا ينتقض
هذا بالجزء العنصري بان عدم طلبه جزءا اخر من حيز الكل لا يخرج ذلك الاخر عن كونه حيزا طبيعيا
له لما عرفت من ان كون جزء الحيز حيزا طبيعيا له ليس باعتبار خصوصه بل باعتبار نوعه فحصوله
في بعض اجزاء الحيز للمحاذات السابقة ان انفصل والا فلا حاجة له اصلا كما مر قوله على سمت
الحرس هو عبارة عن خط مستقيم وقع عليه الحجر قوله لانه تفسير لمذهبه الخاص بمحل النزاع
اي هو تفسير بما يصلح مذهبا لكل من الفريقين فلا يكون تفسير المذهب الخاص لا يقال هذا
تفسير بالاعم فيكون مغايرا لكل من الفريقين لان تعميمهم بالفراغ الموهوم التزام بازيغه اولا

١٥

وقد يفسر الحيز بما به تمايز الاجسام في الاشارة الحسية فيعم المحدد اذ له وضع يمتاز به عن غيره في
الاشارة الحسية قوله اللهم الا ان يقال المحدد مستثنى وبحث لان الحكم المطلق لما كان مقتضى
الطبيعه الجسميه كان بين الاجسام كلها لم يصح استثناء البعض لان الاستثناء انما يصح في الدلائل
الوضعيه لا العقليه والا لا يمكن استثناء بعض الممكن عن الحاجه الى المؤثر ورد ايضا بان كل
جسم مشار اليه بهناك والمشار اليه المكان فلا يصح استثناء المحدد عنه وان ادعى ان المشار اليه
بهناك قد يكون الحالة المتميزة في الاشارة الحسية كما قاله البعض بطل قوله وقيل واما الحصر فيها
الاستقراء ويمكن ان يتكلف عن البحث بان علة اقتضاء الحكم الطبيعه الجسميه بشرط كونها محاطا
كما ان علة احراق الطبيعه النارية بشرط الحطب لا يقال كونه محاطا عين التحيز ففيه تعليل الشيء
بنفسه لان الاحاطه المطلقة في داخل المحدد بشرط لاقتضاء التحيز المخصوص ككونه في المركز
مثلا قوله لان كل جسم متناه التناهي من لوازم الجسميه بحسب الوجود لا بحسب الماهيه من حيث هي
لامكان تصور جسم غير متناه قوله والثاني منتف بالضرورة فتعين الاول اعترض الامام
عليه وعلى ان كل جسم له حيز طبيعي بان الفلك يستحيل خلوه عن الوضع المطلق ولا قاسر مع
عدم اقتضائه بطبعه وضعا معينا عندكم فلم لا يجوز ان لا يقتضي الاجسام مواضع والمكان لا
معينه مع استحالة خلوه عنها مجردا عن القواسر اجيب بان كل جسم مع قطع النظر عن غيره لا يحصل
له الوضع فلا يكون الوضع من مقتضى الطبع بخلاف الشكل والتحيز ورد عليه القطب بان كلا
من الشكل والتحيز ايضا ليس من مقتضى طبع الجسم اما التحيز فلحصوله بواسطة الغير وهو الحيز
واما الشكل فلكونه بواسطة التناهي وهو من لوازم الوجود لا الماهيه وبحث
لان كون كل من الوضع والتحيز بواسطة الغير لا ينافي كونه بالاقتضاء الطبيعي وانما المنافي له كونه
بواسطة القاسر او بمجرد اختيار المختار وكذا كون الشكل بحسب الوجود لا ينافي الاقتضاء الطبيعي
فان الاحراق للنار طبيعي مع اشتراطه بالوجود الخارجي بل بالحطب ايضا ولو كان الطبيعه شرطا
بالمثل فكان المجيب لم يفرق بين لوازم الماهيه من حيث هي ولوازم الطبيعه فظن ان المقتضى
الطبيعي ليس الا الاول ولعل غرض القطب الرد على التفرقه بينهما وبين الوضع لا منع الاقتضاء
الطبيعي فيهما والفرق ان لوازم الماهيه ما يلزمها بحسب الوجودين ولوازم الطبيعه ما يلزم بحسب الوجود

الوجود الخارجي فكان الطبيعه هي الصوره النوعيه الحالة في المادة ولوازم الوجود ما يلزم بعض
عوارضه وتشخصاته كالسواد للحبشي قوله من حيث هو جسم طبيعي اي لا من حيث انه نار
او ماء وقيد الحيثية لبيان انهما من الاحوال المشتركة لا المختصة وفيه تعريض للقطب حيث صرح
بان الحركه مع ما يقابلها من السكون متساوي الجسم على سبيل التقابل وان كان كل منهما اخص فاندفع
ما قيل من ان الاولى ان يقال من حيث التغير لان الجسم الطبيعي ليس من حيث هو موضوع
للعلم الطبيعي بل من حيث التغير قوله وهي مع السكون متقابلان قيل زعم الشارح ان عدميه
السكون ينافي كونه عرضا ذاتيا فانما ذكر النص لتقابل مع الحركه وهذا فاسد بل العرض
الذاتي هو الوصف المساوي وجوديا كان او عدميا وبحث بل اعتبار التقابل للتعليل
جميعها في هذا الفصل واما التعرض بكون الحركه من عوارض الجسم الطبيعي دون السكون فلكونها
وجودية وابتناء فصل الزمان عليه وللتعرض السابق اذ لو قال لما كانت الحركه مع السكون
من عوارض الجسم لتوهم التساوي على سبيل التقابل قوله والا لكان وجوده بالقوه بل هو كونه
بالقوه كان بالقوه ايضا فلا يكون بالقوه قوله وانه موقوف الحصول فلسلا فيل الحصول دليلا
هو الحصول الزماني فالدور عايد وبحث لامكان تصور احدهما بدون الآخر وان تلازما
في الوجود الخارجي قوله فانه محرك لشي غير الجسميه اي بالصوره النوعيه كما هو المشهور فيه
يرد عليه انه يلزم ان يتحرك كل جسم دائما لاشتراكها في دوام الصوره النوعيه ولو فسر الغير الجسميه
بالصوره النوعيه مع الميل لم يتم الاستدلال لجواز ان يكون المحرك الجسميه مع الميل فلا يلزم
فلا يلزم دوامها اصلا فالاولى ان يعلل بانه لو كان متحركا بالجسميه لزم اتحاد الحركات كلها لان
لاشتراكها في الجسميه وميلها فيكون متحركا بغيرها وهو الصوره النوعيه مع ميلها قوله باعتبار
ما فيه تقسيم الى اربعه اقسام فيه تنبيه على ان المعقولات الست لا يقع فيها الحركه اما الجواهر
فلانه لا يقبل الانتقال التدريجي بان ينتقل الهيولى او الجسم مثلا من صوره الى صوره
والا لكان هناك صور متعاقبه فبعض تلك الصور ان كانت زمانية سكنت الحركه في الصوره
وان كان كلها آنية فان تواصلت لزم تتالي الآنات وان تفاصلت وجد بين المتعاقبين
زمان خال عن الصوره يلزم بقاء الحركه بدون المتحرك الذي هو الجسم او الهيولى ولا يشكل هذا

بالحركة في الكيف اذ لو وجد هناك زمان خال عن الكيف لم يلزم بقاء الحركة بدون المتحرك الذي هو الجسم
ورد عليه بانه يستلزم بقاء الحركة بدون ما فيه الحركة وهو ايضا قبيح وتحرير الجواب على ما حققه الفاضل
ان لنا من بداية المسافة الى نهايتها كيفية واحدة سيالة يتعدد نسبتها الى حدود المسافة
لا كيفيات متعددة في تردد فيها كالترديد في الصور المتعاقبة وكذا الحال في الحركة الكمية
والاينية والوضعية قوله اما اولا فلان الحركة لو وقعت في الكيفيات الثلث فادعاء
انها كيفية واحدة سيالة بديهي البطلان واما ثانيا فلان الهيولى وان لم تعقل بلا صورة
لكن يمكن بقاؤها مع تبدل الصورة كما مر فيمكن ان يتحرك الهيولى الواحدة في الصور السيالة
ايضا وما قيل من ان الهيولى ماهية مبهمة فانما تحصل بالصورة والمتحرك ما لم يحصل بالفعل
لم يتحرك في مقولة فلما كانت الصورة ما لم تحصل به المتحرك امتنع اعتبارها بما فيه الحركة ففساده
ظ لانه ان اراد انها تحصل بالصورة كتحصل الحيوان بالناطق فذلك ينافي بقاؤها مع الصورتين
وان اراد انها انما تحصل بمقارنة الصورة وان تغايرا في الوجود فذلك لا ينافي اعتبار
مجرد الهيولى متحركا في الصورة السيالة واما مع امتناع الحركة في باقي المقولات فليطلب في
المطولات قوله في اقطار الثلثة احترز عن السمن قوله على تناسب يقتضيه احترز عن
الورم قوله بحلل اجزاء متصلة احترز عن التخلخل وهو ازدياد المقدار بلا تحلل اجزاء
من خارج ويقابله التكاثف وهو انتقاص المقدار بلا انحلال بعض اجزائه وكل من المتحركات
الثلث من باب الحركة في الكم واستدل على ثبوت الثالث بان الماء اذا انجمد صغر حجمه فاذا
ذاب عاد الى حجمه الاول قوله لجواز ان يرجع ذلك التفاوت الى شدة التماس
وضعفه فلا يكون هناك امر زيدا على نفس الجسمية كما قاله المليون قوله فالنمو حركة
الجسم من مقدار الى مقدار ازيد واستبعده الامام بناء على بقاء كل واحد من الاجزاء الاصلية
والزائدة في المغتذي على مقداره الذي كان عليه واجيب بان الاجزاء الاصلية زاد مقدارها
بنفوذ الزوائد في منافذها ونقص في الذبول قال في شرح المواقف والحق ان الاجزاء
الاصلية والزائدة ان كانتا على وجه يصير المجموع متصلا واحدا فالصواب قال المجيب والا
فالقول ما قاله الامام قوله لان المجموع وان كان متصلا واحدا لكن الموجود في بداية المسافة

المسافة غيره ما وجد في نهايتها والمتحرك يجب بقاؤه في حدود المسافة كلها قوله فتسمية حركة
من بر ودته بت الشارح باضافة الحركة لا الجسم في المقولات الاربع على ان معنى وقوع الحركة في مقولة
هو ان يتحرك الموضوع من نوع لتلك المقولة الى نوع آخر ومن فرد الى فرد لا كما زعم بعض الناس
من ان معناها هو ان لتلك المقولة مع بقائها بعينها تتغير من حال الى حال تدريجا فيكون المقولة
على هذا نفس المتحرك لا ما فيه الحركة قوله وهي حركة الجسم من مكان فيه مسامحة والمراد حركته من
كون في مكان الى كون آخر لما تبين ان معنى وقوع الحركة في مقولة ان ينتقل من مقولة الى مقولة
والاين ليس بمكان بل كون فيه قوله ملازما لمكان قيل عليه ان الحركة حول الشيء على الاطلاق
مع تبدل مكانه واما الملازم لمكانه كالفلك فلا يتم كون حركة كل جزء منه حركة اينية اصلا
فقيل لا اجزاء له بالفعل حتى يتحرك قوله لان ذوات الاجزاء موجودة بالفعل في الجسم
المتصل على صفة الوضع والعرض انما هو في كونها اجزاء متعددة ومن الظاهر ان الحركة
الاينية انما يعرض على ذوات الاجزاء لا على وصفها الجزئية قوله لا بواسطة عروضها هذا
تفسير للعروض بذاته حتى يعم الحركة القسرية وتدقيق العروض لذاته بما يكون منشأ عروضه
الذات فيخرج القسرية قوله الاول التنبيه على انية الزمان ذكر الشيخ ان الزمان
ظاهر الانية خفي الماهية على القطب ظهور الانية بان الناس كلهم يجزمون بوجوده حتى
قسموه الى الساعات والايام وغيرها قوله لان الحكم ليس الا بان لنا امرا ممتدا منقسما
اليها واما انه وهمي او موجود فيحتاج الى تامل دقيق وقول الشارح يشعر بعد بديهة هذا الظاهر
فلا يكون ذكر مقدماته للكسب بل للتوضيح والتنبيه قوله تحقق ماهيته قدم بيان
الانية عليها لان الهلية البسيطة متقدمة على ماهية الحقيقية قوله امرا موجودا يسع قطع المسافة
يشير الى ان الزمان مقدار الحركة بمعنى القطع وهو الامر المطابق للمسافة المتجزي بتجزيها
قوله لان الحركة بهذا المعنى امر وهمي لا وجود لها في الخارج فيكون مقدارها ايضا
وهميا لا انية له والاستدلال على انيته بقبول الزيادة والنقصان كما قالوا باطل لكونه
وهميا ايضا ضرورة ان الموجود ليس الا الزمان الحاضر وهو ليس بمتجزي حتى يتصف في الخارج
بالزيادة على جزئية قوله لم يبعد ان يتوهم لا يقال الحركة عين القطع فلا معنى لاحاطتها

بنفسها لان قطع المسافة تحصيلها او الوصول الى نهايتها فالحركة سبب القطع لا نفسه قوله
وبعرض الحركتين يندفع هذا الوهم قوله لان الوهم سيندفع بمجرد فرض حركتين سريعتين
او بطيئتين متفقتين في الاخذ والترك او مختلفتين فلا بد من فائدة هذا القيود فالاولى
ان يقال فرض الحركتين بهذه القيود لاظهار مغايرة ذلك الامر للمسافة والحركة والسرعة
والبطوء ضرورة اتحاد ذلك الامر مع تعدد الحركة وتفاوت المسافة والسرعة والبطوء
قوله وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان فيريدان يثبت ان هذا الامكان من قبيل
المقدار فان قبولهما من خواص المقدار فكان الانسب ان يورد هذه المقدمة في تحقيق الماهية
فلعل ايراده هاهنا ليتم انيته بقبولهما وقد عرفت ما فيه واعترض المواقف على مقداريته بانه
انما يتم ان لو تبين ان قبوله بالذات ولم يتبين بعد ويمكن الجواب عنه بان كلا من الحركة والمسافة
غير قابل لهما بالذات وهو ظ فتعين ان القابل بالذات هو المقدار ومقدار المسافة
قار فتعين مقدار الحركة قوله فان في الوجود حركات متخالفة لا حاجة في اثبات القابلية المذكورة
الى فرض الحركات المتخالفة ضرورة ان امكان قطع النصف اقل من امكان قطع الكل قوله
لان اجزاء امكان قطع المسافة يشير الى ان الزمان مع الحركة والمسافة متطابقة فيلزم من كون
احدها غير مجتمع الاجزاء كون الباقيين كذلك والمسافة من حيث وقوع الحركة فيها غير مجتمع الاجزاء
والمتكلمون بنوا على هذه المقدمة انكار وجود الزمان فقالوا الماضي ما كان حاضرا ثم فات
والمستقبل ما سيحضر فلو وجد الزمان لم يوجد منه الا الحاضر وهو غير متجز والا لم يكن حاضرا
لعدم اجتماع اجزائه المفروضة في الوجود ويلزم من تجزيه عدم تجزي الحركة والمسافة لكونهما متطابقتين
فيلزم الجزء الذي لا يتجزى وقد ابطلتم به تحقيق الجواب ان الزمان له معنيان احدهما امر موجود
في الخارج غير متجز يستمر على تشخصه من الازل الى الابد ويسمى الآن السيال والثاني امر ممتد غير
مجتمع الاجزاء يتخيل بوجوده من سيلان المعنى الاول وللحركة ايضا معنيان احدهما امر موجود
في الخارج غير متجز يستمر في حدود المسافة كلها وهو الحركة بمعنى التوسط والثاني امر ممتد يتخيل
من وجود الاول وسيلانه كالدائرة المتخيلة من دوران الجمرة النارية والاول من معنيي
الزمان مقدار للاول من الحركة والثاني للثاني والمسافة لا يطابق الاولين حتى يلزم تركبهما من

من اجزاء لا تتجزى بل ينطبق الاخرين هذا تلخيص ما في شرح المواقف قوله لانه مبني على نفي
الجزء اذ لو تألف المسافة من اجزاء بالفعل صار الكون في هذا الجزء غير الكون في ذلك فيكون
هناك حركات متعاقبة لا حركة واحدة مستمرة على تشخصها والزمان الذي هو مقادير تلك
الحركات يكون ذا اجزاء متجاورة لا متصلا واحدا وقد عرفت ان نفي الجزء الذي لا يتجزى وان تم
فنفي الجزء المقراطيسي لم يكد يتم قال بعض الافاضل الزمان عند الحكماء اما ماض او مستقبل او حاضر
وهو الآن الموهوم وهو حد مشترك بينهما ليس جزء من الزمان فلا يصلح ان يقال الزمان الماضي
ما كان حاضرا والمستقبل ما سيحضر حتى يندفع ما ذكره المتكلمون انتهى كلامه وانت خبير بان
هذا البحث وان دفع دليلهم فقد اثبت دعواهم وهو انكار وجود الزمان قوله
فالزمان مقدار الحركة اي مقدار متصل اذ لو كان منفصلا لتركب من الآنات المتتالية
فيلزم منه تركب المسافة من اجزاء لا تتجزى لتطابقهما فان قلت كون الزمان مقدارا متصلا
ينافي كونه غير قار اذ لو وجد الآن معا لم يكن غير قار والا لزم اتصال الموجود بالمعدوم
ان وجد جزء منه او اتصال المعدوم بالمعدوم ان لم يوجد اصلا قلت الاتصال انما هو
في الخيال كما عرفت فلا ينافي كونه غير قار في الخارج على معنى ان ما يتخيله متصلا من بداية
المسافة الى نهايتها لا يوجد في الخارج عرض الاجزاء منه قوله لاستلزامه وجود الشيء بدون
مقداره لان الزمان لا لم يوجد منه الا الآن السيال وهو غير متجزي لم يصلح مقدارا للجسم
الذي هو متجزي قوله لزم ان يكون له بداية ونهاية وهما محالان فان قلت لا نلزم من
فرض عدمه محال كان وجوده واجبا لذاته كما رآه بعض قدماء الفلاسفة قلت هذا الوجه
لا يفيد امتناع العدم مطلقا بل امتناع السابق واللاحق فلا يلزم الوجوب لذاته وفيه هنا
بحث وهو ان الزمان اذا كان مقدار الحركة فالعقل يجوز ان يكون له بداية ونهاية كما يجوز
ذلك في الحركة وقولهم القبلية التي لا توجد مع البعدية لا يكون الا بالزمان فيلزم ان يكون
تقدم الزمان ووجوده زمان آخر ممنوع بل يستحيل العقل وجود هذه القبلية بدون الامتداد
الوهمي واما وجودها بدون الامتداد القائم بالحركة فمما يشهد بجوازه بديهة العقل قوله
القبلية والبعدية انما يكونان بالذات لاجزاء الزمان فلا يمكن ان يكون قبله بعد وبعده قبل

لان ما يقتضيه ذات الشي يستحيل انفكاكه عنه بخلاف الزمانيات فانا لو فرضنا جوهرا الا
من حيث هو اب عمكن ان يوجد بعد الابن كذا في المواقف وبحث لان الحركة من الز مانيات
فامكان وجود المتقدم منها متاخرا والمتاخر متقدما يستلزم امكانه في الزمان ايضا والا لامتنع
في الحركة ايضا بناء على ان امكان الملزوم يستلزم امكان اللازم وامتناع اللازم يستلزم
امتناع الملزوم واستدل الاصفهاني على الاقتضاء الذاتي بان ماهية الزمان هي اتصال
التقضي والتجدد وعدم الاستقرار وتصورها يستلزم تصور القبلية والبعدية بخلاف ما له
ماهية غير عدم الاستقرار كالحركة وبحث لان حقيقة الزمان هي الكم المتصل وهو متصف
باتصال التقضي وعدم الاستقرار كالحركة وذكر القطب في حله ان ليس المراد بكون القبلية
والبعدية الذاتيين للزمان ان اجزاء الزمان يقتضيهما في الخارج اقتضاء العلة للمعلول ل
بل معناه اذا تصورنا الزمان لم يحتج في تصور تقدم بعض الاجزاء وتاخر بعضها الى تصور
غير الزمان كاليوم والامس بخلاف الزمانيات كالحركة فان تقدم بعض وتاخر بعض منها
انما يتصور بوقوعه في زمان هذا فعلى هذا الحل يمكن ان يكون قبله بعد وبعده قبل لا يقال
الاجزاء الفرضية للزمان متحدة بالنوع فانما يتبين تقدم بعضها وتاخر بعضها في التصور
لا التصور تابع للوقوع واما ترتب الزمان في الوقوع فهو تابع لترتب الحركات في الواقع
وان كان الامر بالعكس في التصور قوله فهي الاطراف الستة هي الجهات الست التي اشتهرت
فيما بين الجمهور لا مطلق الجهة فلا يرد عليه ان الجهة طرف الامتداد سواء كان من الامتدادات
المتقاطعة على زوايا قائمة او لا فلا تنحصر في الستة قوله لان الفوقية والتحتية يريد ان
كلا من الفوقية والتحتية وان كانت مضافة الى الاخر الا ان معروضها مستقلان في اقتضاء هذه
الاضافة فلا يتبدل لان واما الاربعة الباقية فالمقتضي لها ذوات معروضها مع الاضافة
الى اقوى الجانبين او غيره فيتبدل بتبدل تلك الاضافة قوله ولهذا لا يتبدل لان اصلا
فان قلت لو قام الشخصان في طرفي قطر الارض كان ما يلي قدم كل منهما يلي راس الاخر فينقلب
الفوق تحتا قلت المراد بما يلي الراس والمقدم ما يليهما على النسبة الطبيعية وليس ما يلي قدم
احدهما على راس الاخر على تلك النسبة والا يلزم تلك النسبة اذا قام الاخر حيث قام الاول

الاول فالنسبة الطبيعية للقدم ليس الا الى المركز وللراس الى المحدد وقد يطلق الفوق والتحت
في العرف على الجهات الاضافية فحينئذ يتبدل لان كما لو قام شمس فوق بدر يقال فوق الت
تحت الاول قوله فان كلا منهما للحقيقة جهة فوق او تحت يريد انه راجع اليهما والا فكونه جهة
فوق او تحت ليس على الحقيقة بل على الاضافة قوله ولهذا ينقلب اليمين يسارا كالمتحول عن القبلة
اذا توجه اليها انقلبت يمينه يسارا وبالعكس وخلفه قداما وبالعكس وقيل معنى الانقلاب
فرض الجانب الاقوى ضعيفا وبالعكس كما في بعض الاشخاص وهذا الانقلاب في الخلف والقدام
ليس الا بمجرد الفرض بان فرض البصر خلف الراس وكلام الشارح يناسب هذا القول
حيث اكتفى بانقلاب اليمين وترك انقلاب القدام وفسرها بما يلي اقوى الجانبين ولم يقيد
بتقييد غالبا حتى لا يخرج الضعف النادر عن كونه يمينا قوله في امتداد ماخذ الحركة واعلم
ان الجهة هو السطح الباطن من المحدد منقسم في امتداد العرضي لا في الامتداد الذي هو ماخذ الحركة
اي محلها لكونها طرفا لذلك الامتداد وذو الطرف لا ينقسم او يراد بالماخذ نفس الجهة اقام
الماخذ مقام الضمير للاشعار بان وجه انها لا ينقسم من حيث انه ماخذ الامتداد ومبدا الحركة
السفلية فاضافة الامتداد اليه في الاول بيانية وفي الثاني كاضافة الخط الى طرفه والفرق
بين المكان والجهة ان المكان مطلب المتحرك للحصول فيه والجهة مطلب للحصول اليه او عنده فهي اعم
وسطح المحدد جهة للنار لا مكان لها قوله لامتنع الاشارة وتوجه المتحرك استدل كل من الاشارة
والتوجه على كون الجهة موجودة ذات وضع والمنع السابق في انية المكان عائد عليه فان
الاشارة انما يقتضي وجود ما يتوهم المشار اليه فيه وكذا التوجه الى الشي لتحصل فيه او عنده
لا يقتضي وجوده كيف والمتحرك الى الهواء انما تحصل له السطح الباطن فيه اذا وصل اليه لا قبله
وقد يجاب عنه بان الحصول عند الوصول كاف وانما يدفع السند لا المنع اعترض القطب
على الاستدلال بالاشارة بان الوضع هاهنا بمعنى قبول الاشارة فالاستدلال بالاشارة
على قبولها مصادرة وبحث لان الاشارة في الذكر سابق على قبول الاشارة وان تاخر
عنه في الثبوت قوله الحركة المستقيمة انما قيدها بالمستقيمة لان التوجه بباقي الحركات لا يقتضي
وجود المطلوب حين التوجه اتفاقا بل عدمه مقدما لان المطلوب بها حصول المتوجه اليه لا الحصول

فيه فلا بد من عدمه قوله وحركته اما الى المقصد او عنه لما امتنع الحصر بان هناك قسما اخر وهو
الحركة في الجهة اشار الشارح الى جوابه اولا بان قال الجهة هي المقصد الذي تنتهي الحركة لا ما فيه فهذا
القسم بناء على ماهية الجهة قوله في داخل ثخن الجسم وهو ايضا صحيح لا دخال النقطة المركزية في داخل ثخن
الارض لان كونها جهة انما هو من حيث انها في غاية البعد عن المحدد متعين وضعها من حيث
انها جهة متقدمة على الارض فلا يكون من حيث انها في ثخن الارض قوله والاول يستلزم عدم
الاختلاف بل عدم التعيين ايضا ضرورة ان الحدود المفروضة في الملاء المتشابه اكثر من
الاثنين قوله والثاني يستلزم عدم تعينهما بل عدم اختلافهما ايضا سيظهر ذلك في ابطال كون
المحدد جسمين قوله متعين وضعهما انما يكون في اطراف فالمراد بمحدد الجهة ما يتعين به وضعها
فلا يرد ما قيل ان اريد بمحدد الجهة فاعلها جاز ان يكون مفارقا لا جسما ولا جسمانيا وان اريد
قابلها فمحدد الجهتين لا يكون واحدا ضرورة ان النقطة المركزية انما يقوم بالارض واعلم ان
طرف الامتداد بالنسبة الى الامتداد طرف وبالنسبة الى الحركة والاشارة جهة فهذا التغاير
الاعتباري لم يصح ان يقال يعني وضع الجهة في الطرف كما لم يصح ان يقال يعني وضع الطرف
في الطرف قوله لم يتحدد به الا جهة القرب وبحث لان الجسم الغير الكري يشتمل على حدود
اي سطوح بالفعل وتعين شيء منها لان يكون جهة قرب دون ما عداها ترجيح بلا مرجح كما مر وان
جعل مجموعها جهة قرب لزم تعدد الجهة والجواب انا نلتزم جواز تعددها لا اتحاد جميعها في كونها
قربا للجسم واحد مع تساوي بعضها البعض وترجيح طلب الجسم جهة منها دون جهة بالمحاذات
الى ابعد والاعكس التزام ذلك في الملاء المتشابه لان الحدود المفروضة فيها ليست متساوية
بل بعضها وراء بعض وان جعل جميعها جهة فوق لزم انتقال الجهة في امتداد ماخذ الحركة والا
لزم ترجيح بلا مرجح قوله ولا يتحدد به جهة البعد لا يقال لم ذلك بل البعد الداخل متحدد به
غايته ان يكون البعد عن كل من سطوحه قربا من السطح المقابل له واللازم تعدد جهة البعد
لا عدم تحددها لانا نقول هذا يؤدي الى اتحاد القرب مع البعد بالذات قوله متساوي بعدها
عن سطوحه وخطوطه وزيادة هذا انما تتصور في نحو المسدس واما المربع ونحوه فعدم تساوي
الزوايا مع السطوح ونحوه قوله كلها ابعد من الوسطية بالنسبة الى السطح المقابل له وبحث

وبحث لان المعتبر هو البعد من المحدد لا من السطوح كما في القرب والمحدد وليس له افراد
بالفعل كسطح الكري فالنقطة الغير الوسطية كلها اقرب اليه من المركز كما في الكرة وهذا بناء على ان
القرب من الشي ما يقرب بجزء منه والبعيد ما يبعد عن جميع اجزائه والجواب ان الواجب هو التنافي
بين الجهتين فيلزم اعتبار البعد عن جهة القرب لا عن المحدد قوله بخلاف الكرة دفع لما قيل
ان النقطة المائلة في كل طرف من الكرة كلها ابعد من الوسطية بالنسبة الى الطرف المقابل له
فلم يوجد غاية البعد فيه ايضا توجيهه ان طرف الكرة سطح واحد كري فليس فيه طرفان موجودان
حتى يكون النقطة المائلة الى احدهما ابعد من المركز بالنسبة الى ما يقابله نعم يمكن ان يفرض في الكرة
سطوح واطراف لكن لا عبرة بها لكونها غير متحققة قوله ومركز جهة البعد عنه فالمركز من حيث
انه مركز وطرف سبب يتحدد نفسه من حيث انه جهة وبحث لان ادني ما في داخل الارض حيط بالحقل
حتى يقع النقطة طرفا له والقول بالنقطة الموهومة بناء على كون الجهة موجودة ذات وضع فالاولى
ان يكتفي بكون الجهة ذات وضع ولا ندعي وجودها لكونها ذات وضع لا يتوقف على وجودها
بل يكفي وجود ما يتوهم هو فيه كما مر قوله والاولى ان يقال وجه الاولوية ان ما سبق يختص بالبعد
الخارج بما يكون في الامتداد الواصل بينهما وهذا يعم البعد الداخل والخارج في الامتداد الواصل
بينهما او غيره والصواب ان يقال ان المحدد على تقدير ان يكون جسمين لا يحيط احدهما بالاخر اما
اما ان يكون المحدد لكل جهة مجموعهما او يحدد كل منهما كلا من الجهتين او يحدد احدهما جهة والاخر
جهة اخرى فعلى الاول لا يتحدد به جهة اصلا اما البعد والقرب الداخل فلان قرب احدهما ليس
قرب الاخر ولا بعده واما البعد الخارج فلما مر وعلى الثاني يلزم تعدد كل من الجهتين القرب
والقرب على الثالث يلزم عدم تنافي الجهتين بالطبع سواء اعتبر قربهما او قرب احدهما وبعد
الاخر واما قول الشارح فالاولى ان يقال الخ فمحل بحث لانه اما ان يكون على الاول فلا يستقيم
قوله لزم ان لا يتحدد منهما الا جهة القرب وعلى الثاني فلا يصح قوله واما جهة البعد فلا يتحدد اذ
عدم اتحاد الجهة لا عدم تحددها قوله فان قيل لا حاجة لنا هذا مبني على الوجه الثالث فيه ظهر
بطلان ارادته حاصله ان اعتبار القرب كاف عن اعتبار البعد وان تحقق البعد في نفسه
فالجواب عنه بان البعد متحقق سواء اعتبره او لا يعتبره فتوجيهه ان غاية البعد اذا تحقق

في نفس الامر تعين ان يكون جهة تحت ولا يعتبر القرب لا الفوق لان الجهتين متباينتان بالذات
ولا تباين بالذات بين الجهتين القرب واما كون الجسمين مختلفين بالطبع على وجه لا يستلزم كون
جهتين بالطبع فمجرد احتمال لا يعبا به عند ظهور التباين بوجه آخر والاظهر ان يقال في بطلان
القسم الثالث اذا فرضنا جسما يتحرك الى احد المتحددين من الجانب الذي لا يلي المحدد الآخر فهذه
الحركة حركة مستقيمة الى جهة وليست من مقابلها والحركة المستقيمة لا يكون الا من مقابلها اي من
الفوق الى التحت وبالعكس **قوله** والبعد عن احد الجسمين دفع لما قيل البعد عن كل منهما وان تحقق
في الواقع فهو القرب من الآخر فينبغي اعتبار القرب عنه **قوله** لكن مركز المحاط ليس غاية البعد عن
المحيط ولا يجوز ان يتحدد المركز بالمحاط والقرب بالمحيط لما عرفت **قوله** وان كان المحيط كريا
فهو كاف فان قلت لم لم ينعكس الكفاية مع ان المحتاج الى التحديد للجهة هو العناصر والمحاط كاف
في تحديدها مع قربه والمحيط ليس بمعدوم على المحاط عندهم لتترجح سعة قلت جهة الفوق يمتنع
ان يكون وراءها ذو وضع والا لا متد الاشارة اليه فطرف تلك الاشارة هو الفوق لا ما تحته
واما جهة التحت فاذا امتد الاشارة لا يكون الا الى جهة الفوق **قوله** ويقع المحاط حشوا ففيه
ايهام حسن **قوله** وبهذا المقدمة تم الحجة ولا يخفى عليك ان هذا انما تم حجة على استناد المحدد
دون ما عداها لا يقال محدب الفلك الثامن مماس بمقعر المحدد فيكون كريا لئلا يلزم الفرج والخلاء
ومحدبه كمقعره في الكرية فتأملها في القطعة وهكذا ابرهن في الافلاك كلها لانا نقول انما تم هذا
ان لو لم يكن تلك الفرج مملوءة باجسام آخر ومنع هذا مبني على بساطة الفلك كما سيأتي وبرهان
البساطة لو تم فانما تم في المحدد لا ما عداه وقد يستدل على كرية الافلاك كلها ببساطة طبايعها
فان البسيط لا يفعل الا واحدا والمضلع له جوانب مختلفة بالنوع من الخط والسطح وههنا
اسولة احدها لو سلم بساطتها فاتحاد جهاتها ممنوع فباعتبار الجهات يمكن صدور الكثرة عنها
والثاني ان اختلاف الطبايع لا يوجب اختلاف الاماكن يلزم ان يوجب اختلاف الاشكال ايضا
والثالث ان الفلك مشتمل على المتمم وخارج المركز وعلى تقعر فيها تداوير وكواكب ولكل منها شكل
على حدة مع وحدة الطبيعة الفلكية والاول حق لا تخلص عنه واجيب عن الثاني بان العلة ملزوم
للمعلول والاشتراك في اللازم مع تباين الملزومات جائز بلا عكس وعن الثالث بان الكل مما ذكر صورة

صورة اخرى غير صورة الكل فتوجب له شكلا على حدة واما اختلاف تلك الصورة
فلا ثبات يعود الى العقل الفعال وقد بحثه اعترض على الاخير بانه يستلزم تركب
الفلك عن القوى فلا يكون بسيطا اجيب بانا نمنع تركيب القوى ان يكون لكل
من جزئي الجسم قوة غير قوة الآخر وههنا قوة الخارج المركز والكواكب وان لم يتعلق
بباقي اجزاء الفلك قوة باقي الاجزاء متعلقة بهما ولا استحالة في اجتماع الصورتين في محل
واحد كصور المركبات مع صور العناصر في المواليد الثلث **وفيه بحث** لان اختلاف
الصور كاف في اختلاف الشكل وان لم يكن هناك تركيب بالمعنى المذكور فلا يثبت
كرية الافلاك كلها **قوله** اورد هذا الفصل لاثبات ان الفلك بسيط بالمعنى
المذكور واما البسيط بمعنى ما يساوي جزؤه المقداري كله في الاسم والحد كالماء
مثلا فلا يصدق على الفلك اما الاول فظ واما الثاني فلان الاجزاء الوضعية للفلك
لا يصدق عليها اسم الفلك وحده وان صدق على الافلاك الجزئية كالمتممات والتداوير
على ان اسم الافلاك الكلية لا يصدق عليها ايضا **قوله** لانه طلب الجهة وتركها ورد عليه
بان اللازم تاخر طلب الجهة عن تحددها فيجوز ان تعدم الاجسام المستقيمة الحركة على الجهة وتاخر
طلبها عنها ثم استدل عليه بتأخر قابلية الحركة عن الجهة **فبحثه** لان القابلية بالفعل
وتحديد الجهة وصفان للجسم ولا يلزم من تأخر احد الوصفين عن الآخر تأخر الموصوف
عنه فالاولى ان يستدل بان المحدد لو قبل الحركة المستقيمة الى جهة القرب فطلبت الشيء
قربا نفسه او الى جهة البعد او البعد انما يتحدد بكونه في غاية البعد والمنافات
عن المحدد وقربه وطلب الشيء بمنافيه محال كطلب النار للمركز **قوله** مجموع كرات
متلاقية بينها فرج **وفيه بحث** لانه انما يلزم ان لو كانت الكرات بعضها تحت بعض واما
اذا احاطت ببعض كالمتممات فلا اللهم الا ان يدعى تساوي بسايطها في المقدار
في لا يمكن ذلك **قوله** ان قبول الحركة خلفا ايضا لتقدم الجزء على الكل فلو قبل الحركة
المستقيمة لتأخر عنه وعن الجهة **قوله** وحصول هذا الوضع له ليس من مقتضى الطبيعة
فان قلت لو كان حصوله من مقتضى الطبيعة يمكن اثبات المدعى ايضا بان يقال

لما اشتركت طبيعة الفلك بين الاجزاء كلها جاز ان يحصل لكل من تلك الاجزاء ما يحصل
الاجزاء الآخر من الوضع المعين فيصح انتقاله اما بالحركة المستقيمة او المستديرة والا
بطل فتعين الثاني قلت اللازم من كون الوضع المعين مقتضى الطبيعة اشتراك جميع الاجزاء
فيه معا لئلا يتخلف المعلول عن علته التامة وهو ضروري الاستحالة لا اشتراكها فيه
على التعاقب حتى يلزم صحة الانتقال فيتم الدليل فيه **قوله** فيكون زوالها جائزا
بالنظر الى نفس الطبيعة واما وجوب زوالها بالنظر الى نفس الطبيعة بان كان مخالفا
لمقتضاها فمدفوع بان الفلك ذا طبع وطبعه لم يكن له اثر من وضع معين فاذن حصوله
لو كان ممكنا لجوز زوالها وبقاؤها ولو فرض امتناع زوالها بالعوارض المشخصة
فلا ينافي ذلك جوازه بالنظر الى نفس الطبيعة المشتركة **قوله** وزوالها وتبدلها اما
ان يكون بالحركة المستقيمة او المستديرة ورد عليه بانه يجوز ان يمتنع حركته ويتزلزل
وصفه بحركة ما يحاذيه **قوله** وقد بينا بطلانه هذا البيان انما تم في المحدد لا غير
فالحجة التامة للكل ان اصحاب الرصد لما رأوا حركة الكواكب واعتقدوا انها ليست
للكواكب انفسها جزموا بان الافلاك قابل للحركة المستديرة وتحرك بها هذا في الافلاك
الكلية الملكوكبة واما المحدد فيدل على حركته الحركة الوضعية للباقي وهي الحركة اليومية من
المشرق الى المغرب **قوله** ان الفلك ذو مبدأ ميل المبدأ هو الصورة النوعية
وايراده مضافا الى الميل يشعر بان ميله ذاتي لا قسري وفيه اضافة بيانية وقيل
ان الميل آلة المبدأ لا نفسه لكن قوله بعد لو لم يكن في طبعه مبدأ ميل يؤيد هذا
المعنى **قوله** نفس الطبيعة بواسطتها الحركة **فتنبيه** على ان الميل امر مغاير
للطبيعة واقتضائها **وفيه بحث** لان المعلوم ضرورة من الحجر المرفوع باليد وجود
الاقتضاء الى السفل واما وجود حالة هي سبب الاقتضاء فلا والسر في الحاجة الى
الميل ان الطبيعة قارة الذات غير قابل للشدة والضعف والحركة غير قارة وقابل
للشدة والضعف والسرعة والبطء ومن المسلمات ان العلة لا بد ان يناسب
المعلول فلا بد من واسطة ذات جهتين وهي الميل لانه من حيث انه قار يناسب الطبيعة

الطبيعة ومن حيث انه قابل للشدة والضعف يناسب الحركة **قوله** ويعلم معنا
له اختلفوا في ان الميل هو المدافعة ام مبدؤها وهذا الوجه انما يدل على وجود المدافعة
لا على مبدئها لجواز ان يكون المبدأ نفس الطبيعة او قوة القاسرة وقد يستدل عليه
ان الحلقة التي تجاذبها المتساويان في القوة انما يقف في الوسط لان فعل كل واحد
منها فعلا يعاوق الآخر وليس ذلك المعاوق نفس المدافعة فانها غير موجودة في
تلك الحالة ولا قوة الجاذب ولا نفس الطبيعة لان كلا منهما لا يصير عايقا عن فعل
في المجذوب فعلا او لان الطبيعة انما تحركت الى العلو او السفل والحلقة المجذوبة
ليست كذلك **وفيه بحث** لان انتفاء اثر المدافعة لا يدل على انتفائها بل الظاهر
ان المدافعين يدافعان في الاثر فوقفت الحلقة ولذا نجد كل من المتجاذبين تدافعا
لنفسه من الآخر **قوله** وامتناع حدث المعلول **وفيه بحث** لان امتناع صدور الفعل
عن الفاعل لانتفاء آلته لا يدل على عدم قابلية الفاعل له بالنظر الى ذاته العدم
القابلية هو الامتناع الذاتي لا الامتناع بالغير **قوله** وكل مقدارين من نوع احترز
من نوع كلمة مع الخط حيث لم يثبت بينهما نسبة مقدارية لكونهما من نوعين
قوله وفيه نظر يمكن ان يقال ان انتقاص الميل مرارا لما اوجب ازدياد السرعة
فالمفروض انتقاص الثاني عن الميل الاول مرارا على نسبة زمان عدم الميل الى زمان
ذي الميل الاول فيتم البرهان لا يقال اذا لم يوجب انتقاص الميل مرة او مرتين ازدياد
السرعة لم تكن نسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة ذي الميل الثاني كنسبة الميل
الثاني الى الميل الاول ولا نسبة زمانيهما كنسبة ميليهما ايضا فلا يتم البرهان مثلا اذا
انتقص من الميل الثاني جزء آن ولم يزداد به السرعة ثم انتقص جزء آن آخر آن فازدادت
السرعتان كان انتقاص الميل الثاني على الاول اربعة اجزاء وانتقاص سرعة الاول
عن سرعة الثاني جزئين لانا نقول انتقاص الاول والثاني وان لم يوجبا ~~السرعة~~
~~اربعة~~ ازدياد السرعة عند انفرادهما لكن يوجبانه عند انضمام الثالث والرابع
اليه حتى يكون مجموع الزيادات السرعة اربعة **قوله** والاولى ان يقال حاصل الوجه

٢٢

الاول ان اسعاض الميل لو لم يوجب ازدياد السرعه لزم اسعاضه بالكليه مع بقاء
الحركه بحالها فورد عليه النظر بالفرق بين اسعاض مرة واسعاض مرارا وحاصل هذا الوجه
ان الميل المخالف معاوق من حيث انه ميل مخالف فلو لم يوجب اسعاضه ازدياد
السرعه لم يكن معاوقا فلا يرد عليه النظر المذكور لكنه محل بحث لانه مع امكان توجيه
الوجه الاول به مردود بان اقتضاء المعاوقه بحسب الطبع لا يوجب ثبوت المعاوقه
بالفعل حتى يلزم ازدياد السرعه باسعاضها لجواز تخلف مقتضى الطبيعه عند شيوع
ما يخالفها كالقطرة الواحدة لا يؤثر في نقر الحجر وان اثرت فيه القطرات المتتالية
قوله لانم انه يلزم من كون الميلين على نسبه الزمانين فان قلت تحرير البرهان
ان نسبه زمان ذي الميل الثاني الى زمان ذي الميل الاول كنسبه الميل الثاني الى الميل
الاول ونسبة الحركه زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول وحاصلها
كون الميلين على نسبه الزمانين فاذا اقتضى الحركه بنفسها قدرا من الزمان كانت
الصغرى مم بل يكون زمان ذي الميل الثاني مع زياده وهي مقتضى الحركه في نفسها وقوله
لانم انه يلزم من كون الميلين اه انما يدل على البرهان مسلم ولزوم تساوي زمانين مم
قلت اراد بكون الميلين على نسبه الزمانين كونهما على نسبه زماني عديم الميل وذي
الميل الاول وهو الكبرى وانما منع لزوم التساوي منها مع انها انما يلزم من مجموع
المقدمتين لان الكبرى لما كانت منافية للنتيجة مع استلزامها تساوي الزمانين يمنع
صدقها قوله لاستحالة وقوعها في الآن لا يقتضي الا الزمان كما ان الجسمية انما تقتضي
مكانا وخصوصية المكان انما تلزم من الطبيعة النوعيه قوله لا بد له من دليل وقد يستدل
عليه بان الحركه المنفكه عن السرعه والبطؤ غير موجودة فما لا وجود له لا يقتضي شيئا
فالمقتضي للزمان هو الحركه مع السرعه والبطؤ واختلافهما في الحركه الطبيعيه والقسريه
ليس من الطبيعه اذ لا تفاوت فيها ولا شعور ولا من القاسر لان المفروض تحريكه
بقوة واحدة فاختلافهما ليس الا من المعاوق فاذا لم يوجد المعاوق لم يوجدا فاذا لم
يوجدا لم يوجد حركه مقتضية لقدر من الزمان وهو المط ولا يخفى من هذا الاستدلال

الاستدلال ان للسرعة والبطؤ دخلا في اقتضاء الزمان والا لزم ان لا يقتضي
شيئا بحسب ذاته لان كل شئ فرض انما يوجد بالعوارض المكتنفة له ولا دخل
لتلك العوارض في مقتضاه وبحث لان الكلام في كون الفلك ذا مبدا ميل
مستديرة ولو كانت الفلكيه ارادية واختلاف السرعه والبطؤ الارادية لا يتوقف
على العايق بل على الارادة والشوق على انه لو تم لا يغني عن فرض الاجسام الثلثة
بان يقال لا حركه الا مع السرعه والبطؤ ولا هما الا مع العايق فيلزم منه امتناع
حركه عديم الميل اذ لا عايق فيه داخليا او خارجيا قوله دفع السند لا يوجب
دفع المنع فيه بحث لانه اذا ثبت ان السند لا يصلح سندا لم يتوجه المنع المجرد
على الدعوى المذكور لكونها مبرهنة قوله علمنا ان دفع السند مطلقا اي في كل
اذ لو اريد السند كليا اي مساويا كان او اخص كان المنع الآتي منافقا للتسليم
نعم هذا يجب ان يحمل قوله ودفع السند لا يوجب اه على السلبي الكلي اذ لو اريد به
سلب السند الاخص كان للمنع الآتي تكرارا له قوله لكن هنهنا سند اقوى
فيه بحث لان ابطال السند الاول ابطاله لان قوله اذا اقتضى عديم الميل
ساعه انما يتم ان لو اقتضى الحركه المجردة عن العايق قدرا من الزمان وقد بين بطلانه
قوله وانما يرد على التقرير الثاني لا على التقرير الاول اذ لو سلم ان الحركه بنفسها تقتضي
قدرا من الزمان بلا اعتبار الميل لكن كون الزمان زايدا بلا اعتبار الميل لكن
كون الزمان لا بحسب السرعه امر مسلم وقد يستدل عليه بان سرعتي عديم الميل
وذي الميل الثاني متساويان فيلزم زمانيهما ومسافتيهما معا فيه بحث اذ قد توجه
عليه ان الحركه اذا اقتضت بنفسها سرعه او بطاء معينين لا يلزم التساوي
ايضا لاسعاض سرعه ذي الميل الثاني عن سرعه عديم الميل بمقدار ميل فاذا
لم يلزم اتحاد السرعتين لم يلزم اتحاد الزمانين فلا يتم البرهان الاول ايضا
وقد برهن عليه اي على اقتضاء الحركه السرعه والبطؤ بان الحركه لو وجدت
لا مع السرعه والبطؤ في زمان لكانت تلك الحركه في نصف ذلك الزمان اسرع

٢٣

وفي ضعفه ابطا واذا لزم من فرض الحركه منفكه عنهما وجودهما كانا من مقتضيات
الحركه قوله لانم ان ضعف الميل هذا المنع انما يرد ان لو اريد بكلمه انما الحصر
الحقيقي اما لو اريد الحصر الاضافي اي الامور الداخله فلا وقد اشتهر فيما بينهم ان
اختلاف الميل اما بالشدة والضعف واما باختلاف مقدار الجسم وبالتخلخل
والتكاثف كالجمد مع الماء او بالاندماج والانتفاش كالقطن مع العهن فلا
معنى بحمل كلامه على الحصر الحقيقي مع هذا الاشتهار قوله لانه قد يبين من البرهان
ان الحكم المذكور انما لزم من فرض حركه عديم الميل اه ولا يخفى عليك ان لزوم الحكم
فيه موقوف على ان لا يكون هناك عايق خارجي اذ لو كان لم يلزم من كون الحركه مع
العايق كهي لا معه فلا بد من فرض عدم العايق الخارجي في اثبات لزوم الحكم فظهر
ان السؤال مع جوابه قد اصاب مخزهما نعم على البرهانين اعتراض آخر وهو انهما يستلزم
امتناع الحركه بالميل الطبيعي اذ لو فرضنا اجساما ذوي ميول متساويه فتحرك جسم
في خلاء وجسمان في ملائين مختلفين في الرقة بحيث يكون نسبة كثافة الثاني الى
الاول كنسبه زمان حركه الخلاء الى زمان حركه الجسم الاول فيلزم منه كون الحركه مع
العايق كلا معه والجواب مبني على امتناع الخلاء والحركه فيه وقد عرفت
ما فيه ولو ادعى امتناع الخلاء والحركه فيه لم يتم البرهان ايضا وهما مبنيان على انتفاء
العايق الخارجي قوله واما الحكم الثالث فالدليل عليه حاصله الاستدلال
بوجود الميل المستدير على انتفاء الميل المستقيم لان ايقاف الميل المستدير كان موقوفا
على قابليه الحركه المستقيمه المستديره وهي موقوفه على امتناع قابليه الحركه المستقيمه كما مر
فيدور لانا نقول نفرق بين الميل المستقيم وقابليه الحركه المستقيمه والمط هنا انتفاء
الاول والموقوف فيما مر انتفاء الثاني قوله فلو كان في طبعه مبدا ميل مستقيم
يقتضي به التوجه اه اي الميل المستقيم وان اقتضى الانصراف عن موضع يقتضي به
التوجه الى موضع آخر والميل المستدير يقتضي الانصراف عن ذلك الموضع المتوجه
فيلزم التنافي قوله وهما متنافيان اي التوجه والانصراف متنافيان وبهذا اندفع

اندفع ما قيل من ان لا تنافي بين الميلين لاجتماعهما في الحلقه المجذوبة الى الجانبين
بقوة واحدة وفي الحجر المرفوع الى العلو لكن يتفق عليه انا لانم ان الحركه الاستدارة
خارجه عن الجهه بل هي متصفة للتوجه اليها فيجوز ان يجتمع مع الاستقامه كما في الكره
المدحرجة فانها متحركه على الاستقامه والاستدارة معا وقد يستدل على ان لا ميل
مستقيم في طبع الفلك بان طبع البسيط لا يقتضي آثارا متعددة اي الميل المستدير
والمستقيم معا فلا يحتاج الى اثبات التنافي بين الآثار قوله يمنع لزوم التوجه
والانصراف بالنسبه الى شئ واحد انما يدعي المتوجه اليه غير المنصرف عنه بناء
على ان المنصرف عنه هو الموضع حال كونه في الموضع الطبيعي والمتوجه اليه هو
الموضع بشرط الخروج عنه قوله لكن الفلك لكونه محددا للجهات لا موضع له
هذا يصلح دليلا مستقلا على انه لا ميل مستقيم فيه بلا حاجة الى مؤنة الاعتراض
اصحاب السابقة قوله الكون هو حصول الخ والاولى ان يقيد الصورة
بالصورة النوعيه لان زوال صورة الجسميه وحدوث مثلها كما في الانفصال
لا يسمى الكون والفساد وقد يطلق الكون والفساد على الوجود بعد العدم والعدم
بعد الوجود والممتنع عن الفلك هو الاول لا الثاني لانه مسبوق بالعدم سبقا ذاتيا
ويمكن طريان العدم عليه لامكانه الذاتي قوله فانما يقتضيه بجميع ما يلزمه
اي بجميع لوازم الطبيعه من حيث هي قوله والا فالماء غير مقتضيه وفيه بحث لانه
مبني على ان لا يصح تعليل الواحد بالنوع بعلتين مستقلتين اذ لو صح ذلك جاز
ان يقتضي التحيز في حيز واحد طبيعيان مختلفان مع لوازمهما وصحته مسلمه اتفاقا وقد
يستدل على الدعوى المذكور بان الجسم لو اشتركا في حيز الطبيعي لا يحصلان فيه معا
لامتناع التداخل فلا بد من خروج احدهما وهو بالحركه المستقيمه ورد بان التداخل
انما يلزم ان لو حصل الصورتان في الماده معا وهو ممنوع بل يجوز ان يعدم احديهما عن وجود الآخر
والحق ان الصورتين مع اختلافهما في الماهيه لو اشتركا في الحيز فلا يجوز اختلاف
المادة مع اشتراك اللازم كاختلاف صور العناصر مع اشتراكها في الكره قوله

فلما تقرر عندهم انه لا قسر هناك لا يقال الا على المحدد يتحرك على احتلاف ببولها الطبيعة
بغير المحدد بالحركة اليومية لانها حركة لا قسرية عرضية **قوله** لان الفلك ذو طبيعة
واحدة لا يقتضي الاشياء واحدة غير مختلف فان قلت قد سبق ان طبيعة الفلك
الكلي تخالف طبيعة الفلك الجزئي كالتداوير والمتممات وهذا كاف في اقتضاء الاختلاف
وان لم يطلق تركيب قوى بناء على ان التركيب انما يطلق اذ كان الكل من جزئي الفلك
فوق غير فوق الاخر قلت الفلك الجزئي منفصل عن الكلي فلا تصور بينهما الحرق وليس
في الفلك الجزئي اختلاف قوى حتى يلزم الحرق **قوله** كان حال الوصول زمانا منقسما
فيه بحث لجواز ان يكون حال الوصول زمانا حاضرا فلم يكن منقسما اذ لو انقسم لم يكن حاضرا
لكون الزمان غير مجتمع الاجزاء اللهم الا ان يلزم الشيخ انكار وجوده لقيام البرهان عليه
وان لم يقبل به الحكماء **قوله** والا لم يكن ما يقع من الزمان زمان الوصول فيه بحث
لان الوصول لو كان زمانيا لكان منحصرا بان كل جزء منه في طرف من الزمان فيصدق
وعلى كل طرف منه انه زمان الوصول وتخوا ان الوصول ليس بمنحصر فاذا وقع في واحد
طرفي الزمان لم يكن الطرف الاخر من زمان الوصول فيه بحث لان هذا اي الوصول
ليس بضروري ولا يبرهن عليه وان شئت توضيح هذا المقام فاعلم ان ههنا ثلثة
امور متطابقة نفس الوصول اذ حالة لمن وقع منه من آن او زمان ومحلا الطرف الذي
يصل اليه الجسم فاذا انقسم احد منها انقسم الاخران وان لم ينقسم لم ينقسم لتطابقها تمام التطابق
السطح او نقطة او خط وعدم انقسام كل منها بديهي فالاولى ان يستدل بعدم انقسام
الطرف على عدم انقسامها كما فعله بعض الشارحين فظهر ان لا تعسف في كلام الشارح
ولا استدراك وان كان غير مطابق للمتن **قوله** اذ لا حركة مستديرة يحتمل الدوام سوى
حركة الفلك فان قلت هذا انما يدل على ان لنا حركة دورية دائمة واما انه حركة الفلك
الاعظم كما هو المطلوب فلم يثبت بعد قلت لما تقرر عندهم بان كل حركة بعين مقدارها
بالزمان كما يقال هذه الحركة في ساعة وتلك في ساعتين كان الزمان مقدارا للاسرع منها
لان مقدار الاسرع اقل والاقل يصلح ان يبين الاكثر بخلاف العكس كما يقال هذا

هذا الذراع كذا اصبعا واسرع الحركات حركة الفلك الاعظم لتمام دورها في قريب من
يوم وليلة بخلاف ما عداها كذا في شرح المواقف وفيه بحث لان الاكثر قد يبين
الاقل كما يقال الميل ثلث فرسخ والجواب ان الميل لم يبين باثني عشر الف
خطوة مثلا لم يبين الميل فالمبين في الحقيقة هو الاقل ويمكن ان يقال بيان الاكثر
بالاقل بناء على الشهرة وان جاز العكس على قلة **قوله** موجه لزيادة الاستدراك
هو الاستدلال على انقسام الطرف والزام الخلف فيه وكل منهما مستدرك على ما زعمه
قوله اذ لو كان زوال الوصول بالحركة تحريره ان زوال الوصول اذا كان بالحركة كان
هناك آنان آن هو مبدأ الرجوع والمفارقة وان يصدق فيه على المتحرك انه مفارق
فان اريد بان زوال الوصول الآن الاول نختار انه يتنه ان الوصول بان يكون
حدا مشتركا بين زماني الحركتين اي حركتي الوصول والرجوع فان طرف الحركة يجوز ان
لا يقع الحركة فيه اصلا وان اريد الآن الثاني نختار انه مغاير لان الوصول وان
بين الآنين زمانا لا زمان السكون بين زمان الحركة هو بعض حركة الرجوع فان كل آن
يفرض في زمان يقع فيه حركة الرجوع يكون بينه وبين ابتداء الرجوع بعض حركة الرجوع
واذا تمهد هذا فنقول طرف حركة الزمان اراد به الآن الثاني وانما قال كان زوال
الوصول بتصف هذه الحركة متقدما لما عرفت ان المتقدم على الآن الثاني بعض
حركة الرجوع فالاولى ان يذكر البعض بدل النصف وقوله على الزوال المعروض
اولا اي على آن الزوال الذي فرض اولا فيما سبق وان كان انه هو الآن الثاني هذا
توضيح هذا المقام على وفق ما في شرح المواقف وههنا بحث وهو ان آنية الوصول
يستلزم آنية اللاوصول اذ لو كان زوال الوصول زمانيا كان منقسما وانقسام عدم
المضاف انما هو بانقسام المضاف اليه فيلزم منه انقسام اللاوصول فظهر منه
ان تسليم آنية الوصول مع تجويز زمانية اللاوصول متناقضان **قوله** ولو صحت هذه
المقدمة اي كون زوال الوصول آنيا **قوله** والاولى في اتمام الحجة اي لما بطل الاستدلال
بآنية الوصول واللاوصول على آنية الميلين فالاولى ان يستدل على اصل الدعوى

وهو توسط السكون بآنية الميلين وقد يجاب عن هذه الحجة بمنع استحالة اجتماع الميلين
وتجويز تتالي الآنين وبمنع بقاء الميل الموصل حالة الوصول فانه حالة معدة للوصول
كالحركة فلا يجب بقاؤه مع المعلول مثلها وبمنع حدوث الميل في آن بل هو زماني وهذا لا
الشك ان الميل ليس مما لا يوجد الا في الزمان سلب بحر الوجود في الزمان ولا يلزم منه
حصر الحدوث في الآن لجواز ان يكون آنيا تارة وزمانيا اخرى فلا يتم الحجة المذكورة
قوله فالحركة بمعنى التوسط حاصلة للمتنقل في آن الملاقات لكونه آنيا وان لم يكن حاصلة
بمعنى القطع لكونه زمانيا **قوله** اما بمعنى القطع فلما ذكر من انقطاع الحركة الصاعدة
وعدم الحركة الثانية الهابطة لزمانيتهما **قوله** لعدم تنافيهما لذاته فيه بحث لجواز
ان يكون احد الميلين في البحث السابق ايضا عرضيا فلا يلزم الاستحالة من اجتماعهما
ثم انه لم يرد بالذاتية ما يقابل القسرية بل ما لا يكون عروضه له بواسطة عروضه لشيء
آخر كعروض الحركة لجالس السفينة بحركة السفينة **قوله** فيلزم ان يكون المهروب
عنه بالطبع مطلوبا بالطبع بل يلزم ان يكون المهروب بعينه عين طلبه وانه قد يرد عليه
بان الوضع المهروب ليس عين المطلوب مثلا لانعدامه بتركه وامتناع اعادة المعدوم
فالاولى ان يقال ان كل نقطة او وضع يطلبه بالحركة يتركها فيلزم ان يكون المطلوب بالطبع
بعينه مهروبا عنه وهو محال لان طلب الشيء المعين ثم تركه لا يكون الا باختلاف الاغراض
الموقوف على الشعور والارادة **قوله** واما انها ليست طلبا اعترض على هذه المقدمة
وعلى المقدمة السابقة بانه انما يتم ان لو كان المطلوب هو الوضع وهو ممنوع لجواز ان يكون المطلوب
بالطبع نفس الحركة قال القطب التحقيق ان حقيقة الحركة ليست الا التادي الى الغير فامتنع
ان يكون مطلوبة لذاتها وفي شرح المواقف الحركة عندنا كونان في آنين في مكانين فجاز
ان يطلب لذاتها ونحن نقول الظاهر المتبادر من ملاحظة ماهية الحركة اتصافها بالتادي
الى الغير وان لم يكن ذلك نفس حقيقتها ولذا لم يجعل الحركة فيما نحن فيه من الاجسام الا
وقد كانت مطلوبة لاخرى كالحصول في الحيز الطبيعي وايضا الحركة يشتمل على انتقالات
متعددة والفلك لكونه بسيطا لا يقتضي بخلاف ما اذا كانت حركته ارادية لان

لان هناك تخيلات متعددة يقتضيها وقد احتج عليه الشيخ بان المتحرك قار الذات والحركة
غير قار الذات فلا يكون من مقتضاها فيه بحث لانه انما يمنع الاقتضاء بالذات
فلا ينافي الاقتضاء بواسطة الميل مثلا **قوله** اذ من الجائز ان يكون اقتضاء الطبيعة
لا يقال هذا انما يفيد جواز كون حركة الفلك ارادية والمسألة مما يطلب التعيين فيها
لانا نقول لما جاز توقف اقتضاء الطبيعة على انضمام الارادة وقد تبين فيما سبق
ان لا شيء من الحركة الطبيعية بمستديرة جزمنا بان حركة الفلك ارادية لعدم القسرية
وانما قال من الجائز ولم يجزم لان من الاجسام ما لا يتوقف حركته على الارادة وان توقف
على شرط آخر **قوله** ثم يصح قوله لان القسر على خلاف الطبع والجواب ان مراد
المص بقوله القسر على خلاف الطبع ان ما ليس فيه ميل طبيعي لا يقبل الميل القسري
من خارج كما بين فيما سبق وليس مراده ان هناك ميلا طبيعيا كالف الميل القسري
في الجهة حتى يلزم خروج المحتمل المذكور **قوله** القوة المحركة للفلك يجب ان تكون مجردة
فان قلت القوة المجردة يباين الفلك ذاتا ووجودا فيكون حركة الفلك من خارج فيكون
قسرا قلت لما لم يتميز القوة المجردة عن الفلك في الوجود الحسي وكان الفلك مظهر
افعالها عد حركته بارادة نفس لا بامر خارج وهكذا الوضع منع الحركات الارادية **قوله**
ولا شيء من القوة الجسمانية كذلك واعلم ان الحكماء اجتمعوا على ان القوى الجسمانية لا تفيد
اثارا غير متناهية مدة او عدة او شدة والمتكلمون جوزوا الاولين بناء على دوام اهل
الجنة والنار فان قواهم الجسمانية مؤثرة في ابدانهم تاثيرا غير متناه مدة وعدة كذا في شرح
المواقف وانت خبير بان هذا لا يصلح محلا للنزاع لان الحكماء انما انكروا صدور
الاثار الغير المتناهية من القوة الجسمانية ابتداء وذاتا لا ينافي صدورها بواسطة
النفوس المجردة في الكيفيات **قوله** لا يقال هذا منقوض هذا السؤال غير مطابق
لمورده لان انقسام الجسم الى الاجزاء المقدارية توجب انقسام الصورة السارية فيه
الى اجزاء مقدارية ايضا فلا معنى للنقض عليه بان انقسام الجسم المركب الى البسائط
لا يوجب الصورة السارية فالصواب ان توجه النقض بان انقسام الاجزاء المركبة

كالحيوان مثلا الى الاجزاء المقداريه لا يوجب انقسام القوى الحاله فيه كالقوى الظاهرة
او الباطنه وان جاز انقسام بعض القوى كالقوى المحركه والنامية فيجاب بتخصيص الكلام
بالبسايط التى قواها متشابهة منقسمه بانقسام تلك البسايط الى الاجزاء المقداريه
او بانقسام محال تلك القوى بوجب انقسامها ايضا وهو مط قوله وانما يلزم ذلك ان لو
لم يقو على شئ بالنسبة الى اجزاء الجسم فان قلت اذا قوى الجزء على شئ بالنسبه الى جزء
الجسم وقد قوى على شئ بالنسبه الى كله لان الجزء شئ من تلك الكل فلا معنى لمنع ذلك
مع تسليم هذا فالجواب ان المراد بقوله ان الجزء من القوه بالنسبه الى كل الجسم لا يقوى
على شئ انه لا يقوى على تحريك الكل بعض تحريك فلا منافات بين المنع والتسليم قوله
قلنا قد سبق هذا مبنى على اراده تاثير جزء القوه في جزء الجسم حاصل جوابه انه لا يجوز
ان يكون تاثير جزء القوه في جزء الجسم مثل تاثير كلها في كله لكون كل القوه اقوى من جزء
القوه فلما ورد عليه المنع لجواز تفاوت القوه في اجزاء الجسم بان يكون في جزء اقوى
من في جزء آخر وبان كل القوه وان كان اقوى في نفسها عن جزء القوه لكن عايقها اقوى
من عايق الجزء فيجوز ان يكون تاثير جزء القوه في جزء الجسم مثل تاثير كلها في كله او اكثر
الا يرى ان القوه الحالة في اليد لا ينفعل بتحريكها مثل انفعال القوه الحالة في جميع
البدن بتحريكه اشار الى جوابه بتخصيص الكلام بالبسايط التى لا معاوق لها الطبايعها
فان قلت كما ان عايق جزء من القوه اضعف عن عايق الكل كذلك جزء القوه اضعف
من كلها فلا يجوز ان يكون تاثير جزء القوه مثل تاثير كلها وانما يجوز ذلك ان لو لم يكن للجزء
عايق قلنا لما وجدنا جواز ذلك في تحريك اليد والبدن حكمنا بجوازه فلعل السر
فيه ان كل القوه له دخل في تحريك الجزء لا جزء القوه فقط قوله لان الجزء منى قولا على
ما لا يتناهى الاوله لزم الزيادة على غير المتناهى فيه بحث لان تفاوت القوه بالشدة
والضعف انما يقتضى تفاوت افعالهما بالشدة والضعف وهو حاصل لان تاثير
جزء القوه تحريك الجزء وتاثير الكل تحريك الكل وتحريك اضعف من تحريك الكل فلا يضره
المساواة في عدم التناهى على انه منقوض بالحركات الطبيعية فان هذا البرهان قايم

قايم فيه مع جريانه في الكل والجزء كما لو فرض حركه حجر الى السفل في فرض بعد غير متناه
قوله المراد بكون غير المتناهى متسق النظام ان يكون امتدادا واحدا اى اتصالا واحدا
لا جزء له بالفرض ولا يخفى عليك ان الزيادة على غير المتناهى عددا كان او اتصاليا فاعتبار
الاتصال لح ضايع فالاولى ان يفسر اتساق النظام بان يكون النظم على نسق واحد وطريقة
واحدة كما هو المتبادر منه كالامتداد الواحد او الشهور او السنين فقط فان الزيادة
على الشهور زايد على السنين مع كونه غير متناهيه لعدم كونهما على نسق واحد ولا نظن
ان تجزية السنين الى الشهور تزيد على مقدار السنين شيئا بل انما يزيد عدد الاجزاء
كتجزية المائة الى عشرة اجزاء مثلا فانه لا يزيد قدر المائة شيئا قوله ويمكن ان
يراد باتساق النظام عدم الانقطاع هذا تفسير لما لا يفهم من اللفظ باحدى الدلالات
الثلث وغاية ما يقال فيه انه لما فسر اتساق النظام باتصالها والاتصال ينبئ عن عدم
الانقطاع وهو يقع على عدم الانقطاع الاجزاء اى انفصالها وعدم انقطاع السلسله
اى انتهائها والثانى هو المراد لكن يرد عليه ان تقييد غير المتناهى بعدم الانقطاع لا يفيد
سوى التكرار شيئا واما تقييد الزيادة على غير المتناهى بجهة عدم تناهيه فاما ان يفهم
من التكرار ولم يقل به احد او يفهم من اشعار الوصف بالتقيد للحيثية على ما علم الى
فح كان التكرار ضايعا لانه اذا قيل لزم الزيادة على غير المتناهى فهم منه الزيادة
في جهة عدم التناهى لوجود الوصف المشعر بالحيثية قوله ان نسبة آثار اجزاء القوه
الى آثار كلها اه هذا الجواب انما يتم ان لو لم يرد على الاجتماع امر زايد وهو مم كما في المركب
من العناصر ودعوى ذلك مبنى على الامتزاج في الفلك قياس الغايب على الشاهد
قوله احدهما ان الحركة الاراديه انما يوجد بارادة تابعة لشوق في تمهيد هو المقدمة
تنبيه على ان الفلك متصف بالشوق المسمى بالشهوة او الغضب ومنهم من منعهما
بناء على ان الحاجة اليهما طلب النفع او دفع الضر لحفظ الصور عن الفساد وصور
الفلك لا يقبل ذلك ورد عليه منع انحصار النفع والدفع في حفظ الصورة وبمنع
عدم قبول الفلك للفساد لان دليله لا يتم ومنع اتصاف الفلك بالحواس الظاهره

ايضا للدليل المذكور فورد عليه المنع المذكور ويرد عليه ايضا منع خلقة الحواس
طلب النفع او دفع الضر لحفظ الصورة بل خلقها لكونها من الكمالات للجسمانية واما
للحواس الباطنه فقد اضطرب مقاله ابن سينا في اثباتها ونفيها فليطلب في المطولات
قوله وثانيهما ان ما يوجد من الحركات الاراديه حاصل هو المقدمه ان صدور
الفعل الجزئى متوقف على الاراده الجزئيه المتوقفه على الشوق الجزئى الموقف الى ادراك
الجزئى فيه بحث لانا اذا قطعنا مسافة بحركة فلا شك انا نغفل عن تفاصيل الحركات
الواقعه فيها من تمديد الاعصاب والاعضاء وليس هذا ذهولا عن العلم بل لو
سئل لم يعلم قوله لا نسبة الكلى الى سائر جزئياته على السوية يرد عليه بان صدور
الفعل الجزئى لو توقف على الاراده الجزئيه وهو ايضا امر حادث يتوقف على
على الاراده الاخرى فيتسلسل اجاب عنه القطب بان الاراده علة حدوث الشئ مردود
ان اراده الفعل سابق على وجوده والتسلسل في العلل المعدة جايز فيه بحث لان
توقف الحركة الجزئيه على ارادات لا تتناهى مستبعد جدا ولو سلم ذلك في الفلك وفي
الحركات الصادرة عنا بديهى البطلان فالصواب ان يجاب بان صدور الارادات
الجزئية لا يتوقف على ارادات سابقة عليه بل الاراده الكلية تخصصها بحسب المحل وبحسب
الادراكات الجزئيه المتعلقه بالمنافع الجزئيه قوله البذل المعين للدرهم المعين فيه تنبيه
على ان تعيين الدرهم لا يكفى صدور بذله لان بذل الدرهم المعين يمكن ان يقع على
انحاء شتى فلا بد من تعيين البذل ايضا قوله اما لاختلاف حقيقتها اه فيه بحث
لان اختلاف الصور المرتسمة صغرا وكبرا يستلزم اختلاف ما ارتسمت فيه سواء
كان اختلاف تلك الصور لاختلاف حقايقها او ما حدها او محالها او محلها فالترديد
المذكور والتزام سلب البعض لا دخل له في هذا البيان قوله والثالث بالبرهان اه
فيه بحث لان البرهان المذكور على تقدير تمامه يدل على امتناع مساواة الجزء مع
الكل في التاثيرات الغير المتناهيه سواء كان بالذات او بالواسطة على ان القوى
الجسمانيه لما جاز بقاؤها مدة غير متناهيه وكونها واسطة في صدور ما لا يتناهى فليجز

فليجز مباشرتها مستقلا ايضا والمانع عنه مكابر والافعليه بيان التفرقة بينهما
اعلم بانك اذا تبينت ان الفلك له حركة ارادية دائمة دوام الحركة الارادية يدل على
فرط المحبة والمحبة المفرطة هو العشق تبين ذلك ان الفلك عاشق فالمعشوق اما
ان يراد نيل ذاته او صفاته او شبه ذاته او صفاته لان العاشق اذا لم يطلب
شيئا من ذلك لم يكن له تعلق بالمعشوق اصلا فالاولان باطلان لان المطلوب
مشابهة المعشوق اما ان يحصل اصلا فيلزم طلب المح او يحصل في الجملة فيقف الفلك
وكلاهما مح فتعين ان المطلوب شبه المعشوق اى الشبه النوعى الذى له افراد غير
متناهيه على وجه التعاقب وبيان ذلك ان الفلك يستخرج بالحركة الدائمة الاوضاع
الممكنة من القوه الى الفعل حتى يحصل له شبه بالعقول التى هى بالفعل من جميع الوجوه
فيفيض عليه من معشوقه انواع الخيرات ثم يرشح تلك الخيرات منه الى عالم الكون و
والفساد فيه كمل منها استعدادات المواد الناقصه هذا تنبيه اجمالى لمن اراد تفصيله
فليطلب في المطولات قوله لا يخرج عن الكيفيات الاربع لما كان كل من الكيفيات الاربع بديهى
التصور ومحسوسا بحس اللمس لم يلتفت الشيخ الى تعريفها لا يقال الحس انما يكفى في
معرفة الجزئيات والمفتقر الى التعريف انما هو الماهيه الكليه لانا نقول من انصف
من نفسه اعترف بان الاحساس بجزئيات الحار مثلا يعد النفس لتصور ماهيتها
الكليه بوجه لا يمكن تحصيل مثله من التعريفات قوله الفعليتين اعنى الحرارة والبرودة
لا يقال الامتزاج مبنى على تكاسر الكيفيات الاربع وتفاعل صور كل من العناصر
بواسطة كيفياتها في مادة الاخرى فالكل من الكيفيات دخل في الفعل والانفعال معا
فما معنى جعل بعضها فعليه وبعضها انفعالية لانا نقول فعليه الاوليين لما كان اظهر
من انفعاليتهما والاخريان بالعكس وصف كل منها باظهر آثاره قوله فالحار اليابس
هو النار لا يقال الرطوبة كيفية تقتضى سهولة الالتصاق بالغير وسهولة الانفصال
عنه واليبوسة كيفية تقتضى عكسهما فكون النار رطبا يابسا لانا نقول السهولة
الالتصاق بالغير وسهولة الانفصال عنه مم في النار البسيط وما عندنا من النار

مركب من الهواء ولو سلم فالمعتبر سهولة الالتصاق بالغير لا بعضها ببعض قوله والحار
الرطب هو الهواء استدل على حرارته فان الحار بعض الخفة واللطافة والبرودة
يقتضي الثقل والكثافة بالتجربة فلو لم يكن الهواء اسخن من الماء لم يكن اخف والطف
وهذا الوجه بعينه كون الارض ابرد من الماء لكن عدم ظهوره لعدم نفوذه لا كثافة ق
للطيفه واستدل على برودة الارض بانها اذا خليت وطبعها بردت قوله اما ان يكون
اكثر حركته الى جهة الفوق واعترض عليه بانه لم لا يجوز ان يكون كون كل من العناصر
فوق الآخر لصلابة ما تحته بالنسبة اليه لا لاقتضاء طبيعته فان الماء مثلا لا يمكنه ان
يجري في اعماق الارض حتى لو امكن ذلك لطلب تحته كما في الثقوب والجريان على المواضع
الغائرة والجواب ان الهواء مثلا كلما كان كثيرا كان طلبه فوق الماء اسرع ولو كان
بقسر الماء لكان بالعكس اما الثقوب فتجذب الارض اياه والجريان على المواضع
الغائرة فليس لطلب الماء تحت الارض بل لطلبه تحت الهواء وفيه بحث لكن اشتغال
الهواء حيز الماء عند فقد الماء ثم اندفاعه لوجوده شاهد بان حيز الماء يصلح حيز الهواء
لولا الماء فيه وايضا جريان الماء الى المواضع الغائرة يشهد بان الارض لو فرض
خارجا عن حيزه كان الماء شاغلا فيه وجود الارض كان قاسرا له عن حيزه ومنع
طلب كرة الهواء فوق الماء عند كبره يمكن بان يكون شرح تضيق مكانه قوله
والمشاهدة تكذبه هذا اي الشاهد بدل على ان لاجسام العناصر ميولا وحركات
طبيعية الى جهات مختلفة وفيه بحث لان الشاهد انما يدل على ثبوت تلك الحركات
لا على كونها طبيعية لجواز ان يكون قسرية اما بجذب العنصر الكل الذي يتحرك اليه او بدفع
العنصر الذي يتحرك فيه وقد مر تفصيله في فصل الحيز فلا يتم الاستدلال باختلاف الحيز
على اختلاف الصور النوعية قوله ان الاطراف لا يكون بعضها على بعض بلا واسطة
فيه بحث لان الصاعقة اجزاء نارية وعند مفارقة السخونة فسدت ويكون اجزاء
ارضية صلبة فلعل كلام الشارح محمول على الاكثري قوله وبقيت الستة لخلاصة
من ثنائيات ثلثة فقيل اما الاعلاب بين الارض والماء فلاشتراكهما في البرودة

في البرودة وان اختلفا في اليبوسة واما بين الماء والهواء فلاشتراكهما في الرطوبة
وان تخالفا في الحرارة واما بين النار والهواء فلاشتراكهما في الحرارة وان اختلفا في
في اليبوسة ومنه ظهر ان لو اختلفا في الكيفيتين لا ينقلب الى الآخر الا بواسطة
كالنار مع الماء والارض والهواء مع الارض كذا في المواقف لكنه يشكل بصورة
الصاعقة قوله فلان البخار المتصاعد من الماء المتسخن اجزاء هوائية يرد عليه
ان تلك الاجزاء الهوائية يجوز ان يكون مما يجاور الماء فتصاعد بسلوغ الحرارة واما انتقاص
الماء المتسخن فلتصاعده بالاجزاء الهوائية قوله ولا حرقت سقف البيوت رد عليه
ان عدم الاحراق يجوز ان يكون لغاية صغر بحيث لا يقوى الحرق فيفوت عن الحس
ولا يرى له اشتعال قوله وقوع الكون والفساد يدل على اشتراكهما في الهيولى
اي يدل على ان هناك هيولى واحدة تخلع صورة وتلبس صورة اخرى اذ لو تخالف
هيولياتها فاما ان ينقلب الهيولى الاولى عند انقلاب الصورة او يعدم ويحدث
اخرى وعلى الاول يلزم انقلاب الحقيقة وعلى الثاني حدوث الشيء لا عن شيء وهو لا يجوز — لو حج
وان قال به المتكلمون القائلون بالفاعل المختار وههنا بحث وهو ان هذا التوجيه
انما يدل على مشاركة في الجزء المنفعل لا في كل العناصر كما هو المطلوب قوله الرابع ان
الكيفيات الحاصلة امور زائدة على صورتها النوعية ومغايرة لها قال القطب انما احتيج
الى اثبات المغايرة بينهما لان المزاج انما يحصل اذا بقي له العناصر مع بقائها
ولولا المغايرة بينهما لما ثبت ذلك وذكر الشيخ انه لو فسد الصور لم يكن هناك
مزاج بل كون وفساد وفيه بحث لان المزاج هو الكيفية المتوسطة الحاصلة من تكاسر
العناصر وهو انما يتوقف على وجود الصدر والكيفيات وقت التكاسر لا على بقائها
فيجوز ان يحصل المزاج عند التكاسر فيفيض عليه صورة هي مبدأ الآثار المختلفة
وان لم يكن هناك تركيب بالفعل لان فيضان تلك الصور تابع للمزاج لا التركيب
وقد يستدل على بقاء الصور بان المركب اذا تحلل يعود كل جزء منه الى جنسه ولو لا بقاء
الصور لكان عند تمام تفرقا او فاض على المجموع صورة نوع واحد لبساطته بالفعل

وبحث لجواز ان يكون فيضان الصور المتعددة للاستعدادات السابقة ولا دليل
على امتناعه قوله ان ادعى مطلقا اي ان ادعى الدائمة المطلقة بحيث يعم حالتي
البساطة والتركيب فهو غير مسلم اذ حالة التركيب ليس كذلك اي حالة التركيب لم تثبت
زوال الصورة مع زوال الكيفية وليس مراده ان الصورة باقية حالة التركيب
مع زوال الكيفية لانك قد عرفت ان المطلوب من اثبات المغايرة اثبات بقاء الصورة
حالة التركيب فلو اثبت المغايرة ببقاء الصورة حالة التركيب لزم الدور قوله
وان ادعى في حالة البساطة اي ان ادعى المطلقة العامة فمسلم لكن لا ينافي بقاء
الصورة في بعض الاوقات وهي الاوقات حالة التركيب قوله وانما يكون موجها ان لو اورد
بطريق المعارضة لان المعارض مستدل فيمكن توجه المنع عليه ان ادعى الدائمة
وان ادعى المطلقة لا يصح معارضة لعدم التنافي بين المطلقتين واما اذا اورد
بطريق المناقضة كان كلاما على السند وهو غير موجه قوله بل الجواب ان يقال
المدعى هو الاطلاق في المقدمة المذكورة والمنع مندفع عنها العام الخ لما ذكرنا من
المثال وهو تسخين الماء وفيه بحث لانه ان اراد بالاطلاق ان الكيفية تغاير الصورة
ولو في بعض العناصر كالماء وهو ذا غير المدعى بل المدعى مغايرة الكيفية لجميع صور العناصر
والمغايرة في بعض الصور لا يفيد ذلك وان اراد بالاطلاق ان الكيفية تغاير
الصور جميع العناصر ولو في بعض حالاته كما هو معنى الاطلاق فالمثال المذكور
لا يقوم حجة عليه نعم يتم الحجة ان لو ثبت بقاء الصورة النوعية في جميع العناصر حالة
التركيب وهو ممنوع وقد عرفت ان اثبات بقاء الصورة النوعية حالة التركيب موقوف
على اثبات المغايرة فاثبات المغايرة به دور ظاهر قوله حصلت من ذلك
التفاعل كيفية واحدة ظاهر هذه العبارة يدل على ان العناصر عند الامتزاج
تخلع كيفياتها المتضادة وتحصل لها كيفية اخرى متوسطة كما هو راي الحكماء واما
الاطباء فقد زعموا ان العناصر تنكسر كيفياتها ويصير بحيث كانها كيفية واحدة
وهي ملتئمة من تلك الكيفيات المنكسرة قوله وسمي هذه الكيفية المتوسطة بالمزاج

بالمزاج لان المزاج في اللغة عبارة عن اختلاط اجزاء العناصر وهو لما كان سببا
لكيفية المتوسطة سمي المسبب باسم السبب والمتعاقب على الموضوع انما هو الوضع
لان الموضوع محل مقوم للحال والهيولى وان كان محلا للصورة ليست بمقومة لها
بل بالعكس قوله والمراد بكون العناصر فاعلا بالصورة فاعلية الصورة
فان قلت هذا يدل على بقاء الصورة بعد التركيب ضرورة ان المعلول يحتاج
الى علة الفاعلية حالة البقاء وان استغنى عن معدات وجوده قلت لما كان
فاعلية الصورة في الكسر واعدام شدة الكيفيات لم يحتج الى وجودها في البقاء
لان بقاء العدم يكفي فيه عدم علة الحدوث وهو حاصل قوله ان المنفعل اولا هو
المادة ثم الكيفية والظاهر من هذه العبارة ان هناك انفعالين لكن التحقيق ان
ان انكسار المادة ليس في ذاتها بل في كيفياتها فهناك انفعال واحد مستند الى الكيفية
اولا وبواسطتها الى المادة قوله وان صورة كل من العناصر تفعل بواسطة اصل
الكيفية اي الكيفية الشديدة اعترض عليه بانه اذا كان اصل الكيفية شرطا التأثير
يعود المحذور السابق لان الانكسارين لا يجوز ان يكونا متعاقبين والا لا تغلب
المغلوب غالبا بل يكونان معا وجودهما معا يستلزم وجود الكسر معا وهو يستلزم
وجود الكيفيتين معا على شدتها لكون الشدة شرطا للكسر فيلزم وجود انكسار
الكيفيتين مع شدتهما وايضا يلزم ان يكون الكيفية الواحدة في حالة واحدة غالبا
ومغلوبا معا قال القطب لعل التخلص عن هذا بالتزام ان كيفية واحدة تكون غالبة
ومغلوبة معا من جهتين غالبة من جهة الصورة ومغلوبة من المادة وفيه بحث لان
غالبية الصورة ليست الا لغالبية الكيفية وكذا مغلوبية ليست الا لمغلوبية
الكيفية لما ثبت ان فاعلية الصورة ليست الا بالكيفية وانكسار المادة ليس
في ذاتها بل في كيفيتها فلو انعكس الحال يدور ومن الافاضل من التزم
ان الكيفية تكون فاعلة باعتبار ذاتها ومنفعلة باعتبار مادتها وانت خبير
بان انفعال المادة هو انفعال كيفيتها في الحقيقة فيبقى المحذور والصواب

وكذا مغلوبية المادة الخ

ان يقال ان فاعلية كل من الطرفين للاخر بمعنى اعداده ممكن بل واقع كما في اتصال الحلقين
لان اللازم منه حصول العدمين معا اللازم لحصول الاعدادين معا اللازم لحصول
المؤثرين معا بلا توقف وجود احدهما على الاخر ولا استحالة فيه نعم يلزم وجود الكسار
الكيفيتين مع شدتها لكن المعية الزمانية لا ينافي التاخر الذاتي اللازم من كون
شيء الكيفية شرطا للكسر واما فاعلية كل واحد من الطرفين للاخر بمعنى ايجاده فمج
مردود ان الموجد سابق في الوجود على الموجَد فلزم من فاعلية كل منهما للاخر سابقية
كل منهما على نفسه في الوجود وهو دور ظاهر فظهر ان المغالطة انما وقعت من
اشتباه احدى الفاعلين بالاخرى قوله لان اكثر هذه الاشياء تحدث في الجو العالي
المراد بالجو ما بين سطح الارض ومقعر فلك القمر انما قيد بالاكثر لان منها ما يحصل
في بطن الارض كالزلزلة وانفجار العيون ومنها ما يحصل في وجهها كالدخان
والضباب والبخار قوله ولما كان الاشياء المبحوث فيها في هذا الفصل اه اعلم
ان المطر قد يكون من الهواء لكن البحث في هذا الفصل ليس الا من المتكون
من بخار او دخان قوله لصعود الاجزاء اه هذه العبارة توهم بان الدخان هي الاجزاء
الهوائية لكن يختلط بالاجزاء الارضية والاصطلاح على ان المركب منهما يسمى دخانا
وكذا البخار هو المركب من الاجزاء الهوائية والمائية لا الهوائية فقط قوله
فالبخار المتكاثف هو السحاب والقطرات النازلة هي المطر قيل كثر المطر في بلاد
الحبشة مع غلبة الحرارة ولم كانت الامطار الصيفية كبار الحب والشتوية
صغارا اجيب اما الاول فلاندفاع الابخرة وانضغاطها بسبب الجبال المانعة
من الرياح واما الثاني فلان الابخرة في الاكثر لا تخلو عن الادخنة التي هي مادة الرياح
فيتصل القطرات بعضها ببعض فتكبر وفي الشتاء يكون الهواء ساكنا فلا يتصل
القطرات قوله وان اثر فيها بعد صيرورتها قطرات تحصل منها البرد فان كان
بعيدا من الارض يكون صغير الحب مستدير الذوبان زواياه بالحركة الشديدة
في الجو وان كان قريبا منه فلسرعة نزوله لا يذوب فيكون كبير الحب وغير مستدير

مستدير ثم السبب في كثرة البرد في الربيع والخريف في البلاد البارزة دون
الشتاء ان اجزاء البخار اذا تم تكاثفها ثم احاطت به حرارة الهواء او ريح حارة
احتبس البرد الى باطن السحاب دفعة فاستحكم البخار وانجمد دفعة واحدة لتخلخل
الحار فيها والى الكان الماء الحار اسرع جمودا قوله ويسمى ضبابا وقد يحدث
الضباب من الهواء اذا اصابه البرد القوي قوله الا ان انعكاس الاشعة
المستخنة من وجه الارض يسخن منها ما قرب من كرة الارض وكذلك يختلف احوال
الارض باختلاف وضاعها فان المنخفض من الارض احر من المرتفع لهبوب
الرياح فيه دون المنخفض وكذا الجبل المجاور للبلد وقد يشتد انعكاس الاشعة
كما اذا كان في المغرب وفي احد جانبي الشمال والجنوب وقد يمنعه كما اذا كان في
جانب المشرق وبذلك يختلف حال البلدان في الحرارة والبرودة قوله فيحرق ما لا
ما يلاقيها في مسافة حركتها من الاجسام اي الاجسام الصلبة دون الرخوة حتى
لو وقعت على كيس فيه ذهب او فضة لا يحرق الكيس ويذيب الذهب والفضة
قوله وما لها يتخلل الهواء فان الهواء اذا تسخن باشعة الشمس او غيرها تخلخل
وكذا اذا ابرد تكاثف وصغر حجمه فيتحرك الهواء المجاور الى جهته لئلا يلزم الخلاء واما
الرياح الدايرة على نفسها التي يكون مثل المتابعة فانما تحدث من التقاء ريحين
قويتين مختلفي الجهة فتلقيان فيستديران قوله منها قوس قزح وقزح اسم
جبل بمزدلفة ثم ركب للعلمية وهو غير منصرف للتركيب والعلمية سواء قرا باضافة
الاول الى الثاني اولا لان الاضافة بعد العلمية انما هي للشبه اللفظي بالتركيب
الاضافي تعقب احد الاسمين للاخر فلا ينافي في منع الصرف كما في بعلبك وانما المنافي
هو الاضافة قبل العلمية لاشتماله النسبة التي هي من معاني الحروف قال الرضي
كل مركب من عربيين اذا كان تركيبه للعلمية فالاولى ان يبني الجزء الاول لكونه كجزء
زيد وجعل الثاني غير منصرف ولبنائه وجه ايضا لمشابهته نحو خمسة عشر في كون
كل منها اسمين يعقب احدهما الاخر وقد يضاف صدر هذا التركيب الى عجزه فسايره

الصدر بالعوامل والعجز على ماله مؤدا من الصرف وعدمه وبعضهم لا يصرف العجز
وان كان منصرفا قبل التركيب اعتدادا بالتركيب الصوري قوله وبسبب الاحساس
اختلف الحكماء في الاثار الظاهرة في الجو كالهالة وقوس قزح هل هي خيالات ام لها
تحقق خارجي ذهب المشاؤن الى الاول والاشراقيون الى الثاني فقول المص ساكتا
عن بيان ثبوته يشير الى الاول تسهيل من الخيال ان يرى صورة شيء في منظر
كالمرآة فيظن ان الصورة حاصلة فيه وهي معدوم فيه لان المعدوم في الخارج
بالمرآة لا يمكن ان يحس بخلاف الدايرة المحسوسة من الجمرة المتحركة على الاستدارة
فان لها وجودا في الجملة فلعلهم ارادوا بقولهم الصورة ليست حاصلة فيه ان حصه
ذي الصورة ليست حاصلة فيه بل مثاله يدل عليه التمثيل بالمرآة فان المحسوس
في المرآة موجود خارجي لكن ليست حقيقة ذي الصورة قوله بحيث ينطبق زاوية
الانعكاس اه وهذه العبارة يوهم بان هناك زوايا ثلث اثنان متساويان
واثنان منطبقان لكن اذا تاملت فوجدت المنطبقين بين احد المتساويين
توضيح ذلك ان الشعاع اذا انعكس من الاجزاء الرشية الى سطح الشمس
حصل بين خطي الشعاع والانعكاس زاوية فتسمى زاوية اولى وهي ليست
من الزوايا المذكورة في هذا الكتاب واذا توهم خط الزاوية قاطعا لتلك
الاجزاء تحدث من جنبي الزاوية الاولى زاويتان فما يلي الشعاع البصري منهما تسمى
زاوية الشعاع وما يلي الشعاع الانعكاسي تسمى زاوية الانعكاس فزاوية الانعكاس
المساوية لزاوية الشعاع منطبق على الزاوية التي يحيط بها الخط المذكور مع
الضلع الاخر لزاوية الانعكاس وهو طرف السطح القاطع للاجزاء الرشية
ولما كان زاوية الانعكاس هي شعاع الانعكاس المنطبق على الخط المذكور وهي
الضلع المذكور ظهر ان زاوية الانعكاس والزاوية التي يحيط بها الخط المذكور
مع الضلع الاخر متحدان بالذات متغايران بالاعتبار قوله فاذا دار على قطب
الافق القطب هو البعد المنصف للفلك فقطب الافق هو البعد النافذ من افق الى

الافق يقابله قوله بدايرة ارتفاع الشمس وهي دايرة عظيمة تنصف العالم وتقطع
دايرة الافق على زوايا قائمة وتمر بمركز الشمس اينما كانت وقطب الافق المار
بدايرة ارتفاع الشمس هو البعد النافذ من المشرق الى المغرب ان كانت الشمس
في الغرب وبالعكس ان كانت في المشرق واذا وقعت الاجزاء الرشية
في مقابلة الشمس كانت تحت تلك الاجزاء قطر نافذ الى دايرة ارتفاع الشمس
وكانت تلك الاجزاء مع دايرة ارتفاع الشمس كانهما حلقتان والقطر محورهما
فاذا ادرنا الخط الواصل الى واحد من تلك الاجزاء على قطر الافق المار من تحت
تلك الاجزاء الى دايرة ارتفاع الشمس فحدث تلك الدايرة على جميع تلك الاجزاء والغرض
من هذا الكلام بيان وضع الاجزاء اذ لو وقعت الاجزاء المنتشرة بحيث
لم يمر الدايرة على جميعها لم ير هناك قوس قوله لاستدارة هيئة ملاقيها ولا استدارة
جرم الشمس ايضا وانما لم يرى الدايرة تمامها اذ لو تمت لكان تمامها تحت الارض قوله
يختلف الالوان بحسب اختلاط ضوءها الشمس مع اللون الظاهر في تلك الاجزاء وهي
لون الجبل او السحاب وذلك لان الطرف الاعلى لما كان قريبا من الشمس كان انعكاس
الشعاع منه اقوى فيرى حمرة خالصة والطرف الاسفل ابعد منه فيرى حمرة مايلة
الى السواد ثم يتولد من امتزاجهما لون كراثي بينهما قوله ومنها الهالة وهي دايرة
بيضاء اما تامة او ناقصة يرى حول القمر وغيره وسببها انه اذا توسط بين الرائي
والقمر اجزاء صقيلة كان هناك سطح كري محاذات القمر ودايرة كرية يحيط بذلك
السطح فاذا وقع الشعاع البصري على تلك الاجزاء ما وقع على السطح المذكور نفذ
على الاستقامة الى جرم القمر فيرى به جرمه لا شبحه لان الشبح انما يرى لا على الاستقامة
وما وقع على تلك الدايرة فينعكس منها الى القمر فيرى كل من تلك الاجزاء ضوء القمر
لا شكله فيرى هناك دايرة حول القمر هي الهالة قوله تقدم السهم الشعاع المخروطي مع
ما يقرب منه اي من ذلك السهم اراد به الشعاع الواقع على السطح المذكور وكونه
قويا لكونه محاذاه ما الصدر ونه اي واراد بقوله ما وراء ذلك الشعاع ما وقع على تلك

الدايره انما لا يرى ما هي بمحاذات القمر من تلك الاجزاء الصقيلة لان الشعاع القوي
يخفي الحجم الذي لا يستر للطافته قوله ان الدخان المتصاعد اذا وصل في تصاعده
اي الدخان قد يصل في تصاعده الى كرة النار لكونه اجزاء ارضية يابسة فيحفظ
الحرارة الى ان يتصاعد كرة النار بخلاف البخار فانه اجزاء مائية فيتبرد سريعا
قوله ينقلب كل بعد الاشتعال نارا شفافة وان بقي الاشتعال بان كان
طويلا اشتعل راسه اولا ثم انتهى الى آخره يرى كوكب يعرف به قوله
ويسمى هذه النار النازلة حريقا والفرق بين الحريق والصاعقة ان مادة الحريق
من الدخان متصل بالارض ومادة الصاعقة غير متصل بل هي لغلظها نزلت
مشتعلة قوله واما انفجار العيون لا يقال باطن الارض في الصيف ابرد
منه في الشتاء فلو كان السبب استحالة البخار ماء بالبرد لكان العيون في الصيف
ازيد منه في الشتاء والامر بالعكس لانا نقول ازديادها في الشتاء لسيلان الثلوج
والامطار فيها وذا الاتفاق سببه استحالة الاخرة لذا لا ظهر فيه قوله من جهة
الفواعل وهي البرد والعوامل وهي الاجرة قوله واما لاستحصاف ظاهر الارض
ولذا لا يوجد الزلزلة في الارض الرخوة ولو حفرت الآبار الكثيرة في البلاد التي
كثر فيها الزلزلة قلت زلزلتها قوله وربما يظهر من موضع الانشقاق نار محرقة لشدة ق
الحركة قوله كل جسم مركب فمن شان صورته النوعية حفظ تركيبه ومزاجه ولذا
استدل الشيخ بوجود المزاج وبقائه على وجود النفس لان العناصر لما تداعت
الى الانفكاك احتاج المزاج المستمر الى جامع يجمعها وحافظ يبقيها وهو النفس
وبه ظهر ثبوت النفس ومغايرتها للمزاج واعترض عليه بان هذا الاتفاق قولهم
ان المركبات انما تستعد لقبول صورها من مبديها بحسب امزجتها المختلفة اذ
اللازم من ذلك تقدم الامزجة على الصور اجيب بان نقل الى ...
من الغذاء مادة المني ويجعلها مستعدة لقبول صورة حافظة المزاج المني ثم
يتكامل في الرحم الى ان يستعد لقبول النفس النباتية ثم لقبول النفس الناطقة فمادة

فمادة البدن يخلع صورة ويلبس صورة اخرى الى ان تستعد لتدبير الناطقة فليس
في البدن نفوس متعددة بالفعل كما توهم قوله وعدم كون ازدياد المرجان في — الاقطار
طريق التنمية بل بطريق انضمام الآخر اليه ليس بمقطوع به وكذا عدم كون حركات
العروق بالارادة بل بالميل الطبيعي وحركات النخيل بمناسبة تعصيه من الذكور
والاناث وان لم تطلع عليه قوله اما الرصاص فلانه من الاجساد السبعة هذا
انما يرد ان لو انحصر سبب تولدها في امتزاج الزيبق والكبريت قوله الاجساد
السبعة المنطرقة اي القابلة لضرب المطرقة بحيث لا ينكسر بل تلين وغير المنطرقة
اما لغاية لينها كالزيبق او لغاية صلابتها كالياقوت قوله الخارصيني ذهبي
اصابه برد قبل استكمال النضج قوله النبات جسم مركب اعلم انا نشاهد
اجساما لها آثار مختلفة كالحس والحركة والتغذي والنمو وتوليد المثل وليس ذلك
للجسمية المشتركة والا لزم عدم التخلف في بعض الاجسام فلها مباد غير الجسمية فتلك
المبادي قوى باعتبار كونها مبدا الآثار المختلفة وصورة بالقياس الى المادة التي
تقومها وكمال بالقياس الى الطبيعة التي بها يتحصل قوله ذكرنا منه الا التقسيم
المذكور المشهور وهو التقسيم مع القطع بان لا شعور للنبات قوله وهذه الصور — ق
النوعية هي النفس النباتية واعلم ان الصور النوعية اما ذات ارادة اولا والاول
اما ان يصدر عنه الفعل على جهة كما للافلاك او على جهات كما للحيوان والانسان وكذا
الثاني اما ان يفعل على جهة كالبسائط والمعادن ويسمى هذه قوى سحرية او على
جهات كما للنبات والقوى السحرية تخص باسم الطبيعة والاربعة الباقية باسم
النفس ولما اشكل تعريف النفس بحيث تشمل النفوس الاربعة عرف كل منها على
حدة قوله المعرفة بانه كمال او ذكر الكمال اولى من ذكر الصورة اذ الصورة
ما يحل في المادة فلا يتناول النفس المجردة الا بناء على تعلقها بالبدن ومن ذكر
القوة ايضا لاشتراكها اللفظي بين قوتي الفعل والانفعال والنفس لها القوتان — ن
معا وليس اعتبار احدهما اولى من اعتبار الآخر فلا بد من ذكر الكمال ليشملهما معا

قوله من جهة ما يتولد اه والاولى ان يقال من جهة ما يتولد لان القوة المولدة التي
التوليد لا التولد قوله ومنه الصورة النوعية اي بكلمة من التبعيضية لشمول
الكمال بالفصول المنوعة للمجردات وليست بصور ويخرج هي عن تعريف النفس بقيد الجسم
ثم الصور النوعية للنبات هي النفس النباتية وللحيوان النفس الحيوانية وللانسان
ما يحل في المادة وتنوعه وهي فائضة من النفس الناطقة والالهام في تعريفها في البدن
واما النفس الناطقة وان كانت منوعة في الحقيقة لكنها ليست حالة في البدن فلا يسمى
صورة الا مجازا قوله لان الصورة الجسمية مع الهيولى طبيعة جنسية والصواب ان يقال
لان الجسمية طبيعة جنسية والصورة النوعية نوعها لان الصورة الجسمية طبيعة نوعية في جميع
افرادها يحتاج في الوجود عن الصورة النوعية وكذا الهيولى يحتاج عنها في الوجود
فلا معنى لتحصيل احدهما بالآخر وليس هذا مثل الحيوان مع الناطق لاتحادهما في الجعل والوجود
قوله وقوله اول يخرج الكمالات الثانية وقد يطلق الكمال الاول على الحركة باعتبار كونها
مقصودة للكمال الثاني وعلى الاستعداد لكونه اول بالنسبة الى الفعل لكن كل منهما من
الكمالات الثانية ههنا لتاخره عن تحصيل النوع قوله الى اي ذو آلة احتراز عن
صور البسائط العنصرية فان الصورة النارية انما يفعل الاحراق بلا آلة وعن صور
الافلاك ايضا عند من يرى ان الفلك يفعل بلا آلة واما من قال ان كل فلك يشتمل على
عدة كرات ليس لها نفوس متعددة بل النفس للفلك المشتمل عليها وهي كالآلات له
يقيد ذلك القائل الاحتراج بالقيد الاخير قوله ان النفس النباتية لها قوى اه هذه
القوى وان اشتركت بين النفس النباتية والحيوانية والانسانية لكنها تنسب الى
النبات لانحصار قواه فيها واثبات هذه القوى مبني على ان الواحد لا يصدر عنه
الا الواحد وان المبدا الاول موجب بالذات وكل ذلك لا يتم عند المحققين قوله
وثانيها النامية والعكس هو الاولى لانه التنمية الا انه روعي المراوحة بالعادية فعبر
عن السبب باسم المسبب قوله فالغاذية هي التي تحيل الجسم الغذائي اي تغير صورته
الى صورة اخرى فلازم الكون والفساد فيلزم ان الجسم الغذائي يخلع الصورة الغذائية

الغذائية ويلبس صورة محله قوله لان الزيادة الصناعية في بعض الاقطار يوجب
النقصان قيل اذا اخذ قدر من طول المادة فزيد في عرضها بعض الطول وبالعكس
فبحثه لان الغذاء انما يصل المغتذي من خارج فيجب فرضها في الزيادة الصناعية
كذلك بل الصواب انه اذا زيد في جسم طوله ضعف عرضه مثلا فان اشتد طوله بزيادة — ده
بعض عرضه على النسبة الاولى وبالعكس والزيادة في المغتذي كان على السواء في جميع
جهاته ابتداء ولا يخفى عليك ان الزيادة الصناعية اذا فرضت في جميع الجهات
ابتداء لا يخرج عنه فالاولى ان ينسب خراجه الى قيد التناسب الطبيعي لان معناه ان
ان يقتضي طبيعة النامي تلك الزيادة وليس الزيادة الصناعية كذلك قوله
احتراز عن السمن هذا بناء على ما قالوا ان السمن قد يزيد في الطول والاكثر انه انما
يزيد في العرض والعمق فيخرج بقيد الاقطار الثلثة قوله والمولدة هي التي تفرز من
المحل جزءا بعد الهضم الاخير وهي في كل البدن كما ذهب اليه بقراط فان المني يخرج عن
جميع الاعضاء من العظم مثله ومن اللحم مثله ولذا قيل انه يخالف الحصة قوله
فلا بد من قوة يجذب الغذاء لان حركة الغذاء من الفم الى المعدة مثلا ليست طبيعية
والا لامتنع تحركه في المنتكس الذي يبلغ الغذاء ولا ارادية من الغذاء فلعدم
شعوره واما من المغتذي اذ قد يريد الانسان منعه ليتمضغه فيجذب الغذاء
الى داخل فتعين بان يكون بالجذب من المعدة وكذا حركة الغذاء من المعدة الى — حال
ساير اجزاء البدن قوله فلا بد من قوة اخرى اه اعلم انه اذا اجذبت جاذبة عضو — ية
شيئا من الدم وامسكه ماسكة استعدت المادة الدموية لقبول الصورة العضوية
فهذا الاستعداد فعل الهاضمة والغاذية اعترض عليه بان القوة الهاضمة
محركة للغذاء في الكيف الى الصورة المشابهة بصورة العضو مثلا وكل ما حركه
شيئا الى شيء فهو الموصل الى ذلك الآخر لان الغرض الاصلي من الحركة حصول المتوجه
اليه فيكون الفاعل للفعلين قوة واحدة لذلك ترك جالينوس القوة الغاذية
قوله وهي المصورة وهي التي توجد في المني عند كونه في الرحم خاصة فيفيد تلك

34 الاجزاء الصور والقوى والمعادير قوله من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارا ده
ومن ههنا اخذوا الحساس والمتحرك بالارادة فصلين للحيوان في مرتبة واحدة تطبيقا
للماهية الذهنية بالطبيعة الخارجية ومن انكر الماهية الذهنية من الخارج فادعى ساطتها
فيه وقال لما اشتبه تقدم احدهما على الآخر وضعا معا موضع الفصل فيه بحث
لان الحركة الارادية متوقفة على الادراك قطعا على ما ذهبوا اليه فلا معنى للاشتباه
في تقدمه وما قيل ان الحركة الارادية انما يتوقف على الادراك لا الاحساس
فيه لكن المراد بالحس في تعريف الحيوان هو المدرك مطلقا والا لوجب وصفه
بدلها للقطع بتقدمه وقد يقال الانسان قد يتحرك الى الشيء ليدركه فالحركة سابقة
على بعض الادراك كما سبق بعض الادراك عليها فاشتبه في التقدم فيه بحث
لان المعتبر هو السبق المطلق ولا اشتباه فيه قوله الا المدركة اي ماله دخل في الادراك
مدركا اولا ليدخل فيه الحافظة والمتصرفة قوله الصوت كيفية تحدث في الهواء
من تموجه فاذا وصل هذا التموج الى الصماخ ادرك الصوت ومعنى وصوله ان يتموج
الهواء المجاور له واحدا بعد واحد الى الهواء الذي في الصماخ كتموج ماء الحوض اذا القي
الحجر فيه لا ان يصل هواء واحد بعينه الى الصماخ قيل سببية التموج للصوت انما علم
بالاستقراء بعض الجزئيات مع الحدس القوي لا بمجرد دوران الصوت على التموج لان
الدوران لا يفيد الا الظن والمسئلة مما يطلب فيه التعيين فيه بحث لانا نسمع الصوت
من وراء جدار لا ينفذ فيه اصلا ضيقا او غير ضيق فالصواب ان يحمل التموج سببا
اكثريا كما فعل بعض العقلاء قوله والحرف هيئة عارضة للصوت واعترض الامام
عليه بانه لا يتناول الحروف الآنية كالباء والقاف والطاء والدال فانها لا يوجد الا في
الآن الذي هو بداية زمان الصوت ونهايته فلا يكون عارضة للصوت الذي هو
زماني لان العارض يجب اجتماعه مع المعروض واجيب بان عروضها للصوت كعروض
الآن للزمان والنقطة للخط والعارض انما يجب اجتماعه مع المعروض بمعنى اتصاله
لا بمعنى احاطة ذاته بذاته او بقائه ببقائه قوله تميزا في المسموع اراد به كون

كون الامر المميز مسموعا والطبيب وعدمه ليسا بمسموعين واما الحدة والثقل وان كانا
مسموعين الا انه لا يمتاز بالحدة صوت عن صوت يماثله في الحدة بل عما يخالفه فيها وكذا
الثقل فان قلت كذلك الحروف قد لا يمتاز بها صوت عما يماثله في الحدة والثقل
فان التاء اذا تلفظها شخصان بنوع واحد كان هناك صوتان متماثلان في الحدة
والثقل لا يمتاز احدهما عن الآخر في الهيئة الثابتة قلت انما نعد مثل ذلك صوتا واحدا
فانا لمحلين لا صوتان متماثلان لخفاء تمايزهما وان كان التحقيق انهما صوتان لامتناع
قيام الوصف الواحد بمحلين قوله لكان المسموع عند سماع الحرف شيئين فيه بحث
لان من فسر الحرف بالهيئة لعله لم يقل بسماع الحرف مستقلا فلا يلزم التعدد في المسموع
ولعل الشارح اشار الى هذا الوجه حيث صور الصواب كلمة لعل قوله المتقاطعان
على هيئة الصليب في عبارة بعض الشراح انما يلتقيان ثم يفترقان وظاهر هذا
يدل على انهما لم يكونا متقاطعين بل كهيئة دال بين بحيث يكون طرف احدهما يظهر الآخر
وقد صرح به بعض المحققين لا يقال ذكر اصحاب التشريح ان ملاح العين اليمين انما
هو في العصبة اليسرى وبالعكس وهذا يدل على التقاطع لانا نقول التلاقي
كاف قوله من شانها ادراك الالوان والاضواء قيل سبب الابصار
خروج شعاع من العين على هيئة مخروط رأسه في العين وقاعدته في المبصر ورد عليه
بانه لو كان كذلك ليحترق الافلاك عند رؤية ما فيها من الكواكب ويوجب ان يرى
الانسان ما لا يقابله عند هبوب الريح لانتقال شعاع اليه كما ان الصوت لما كان
كيفية الهواء يميل بسبب الريح من جهة الى جهة كذا في المواقف ويمكن الجواب عن الثاني
بان شرط سماع الصوت وصول الهواء المتكيف الى الصماخ فاذا انحرف الهواء
الى جهة يدرك الصوت من تلك الجهة واما شرط الابصار فمقابلة المرئي مع الشعاع
فاذا امالت الشعاع الى جهة لا يقابل الرائي لم ير لانتفاء شرطه بل يرى ما يقابل ع
بحدوث شعاع بدله على ان تحمل الهواء للجسم الشعاعي ثم تحمله للصوت وذهب
ارسطو واتباعه الى ان الابصار بانطباع صورة المرئي في الرطوبة الجليدية

35 فيتخيل هناك هيئة مخروطة كما سبق لكنه متوهم لا محقق اعترض عليه جالينوس
بان الجسم لا ينطبع فيه الا ما يساويه في المقدار فوجب ان لا يرى الا قدر السواد الذي
في انسان العين اجيب بان هذا انما يرد على من يعتقد ان المبصر نفس الشبح المنطبع
في الرطوبة الجليدية واما عند من جعله شرط الابصار وان المبصر هو الامر الخارج
كما هو الحق فلا قوله من شانها ادراك الروائح اما بتحلل اجزاء ذي الرائحة او بتكيف
الهواء المجاور له واحدا بعد واحد الى ان يصل الى الشم ومن حصر السبب في الاول رد عليه
بان قدرا من المسك لا يمكن ان يعطر المواضع الكثيرة مع بقاء وزنه قوله من شانها
ادراك الطعوم الحالة في المطعومات بمخالطتها الرطوبة اللعابية وقيل انما تدرك
الطعوم عند وصول حامله الى العضو الذائق وكذا سائر الكيفيات انما تدرك عند
الوصول الى اللامسة هذا سفسطة لا يستحق الجواب فان الحار لو حدث عند
اللامسة لما احرقت النار ما يقارنه من الخشب كذا في المواقف فيه بحث لان
هذه الملازمة انما تتم ان لو كانت ذكر اللامسة بخصوصها واما لو ذكرت لكونها ما يتعلق
الحار فلا قوله في الجلد كله والاولى ان يقال في اكثر البدن كيلا يتوهم اختصاصه
بالجلد وانما قلنا في اكثر البدن اذ لا لمس في الكلية والكبد والطحال والرئة والعظم
على تبين في موضعه قوله اللزوجة كيفية من شانها سهولة التشكل وصعوبة التفرق
بل يمد منفصلا عند التفرق والهشاشة كيفية من شانها صعوبة التشكل وسهولة التفرق ف
قوله والحواس الباطنة ايضا خمس لا دليل لانحصار الحواس في العشرة سوى
الاستقراء قوله والحس المشترك انما سمي به لاشتراك الحواس الظاهرة فيه بانتهاء
صورها اليه قوله فهذان الخطان ليسا في الخارج اي ليس رؤيتهما بانتقال
ارتسامات القطرة في حدود المسافة بان يحدث الارتسام الثاني قبل زوال الارتسام
الاول لتبين استحالة ارتسام امر واحد في امكنة مختلفة قوله ولان حاسة البصر
اذ هي لا تدرك الا المقابل والمقابل في كل حد من حدود المسافة يزول عند
المقابلة في حد آخر فاذن لا يبقى الارتسامات المتتالية في البصر حتى يحس فيه خط مستقيم او

او مستدير فيه بحث اذ يمكن ان يكون المقابلة شرط الابصار ابتداء لا بقاء فيجوز
ان يزول المقابلة مع بقاء الارتسامات المتتالية في البصر ولا بد لنفي ذلك من دليل
ومنهم من استدل على اثباته بانا اذا نظرنا الى الشمس والحمرة ثم اغمضنا العين فبقي
الاحساس بهما وان زال المقابلة فيه بحث لان هذا امر تخيلي وما نحن فيه من قبيل
المشاهدة قوله اذ ليس واحد منها يشاهد بالارتسام فيه بحث لان الحفظ
هو الارتسام والادراك ارتسام مع الالتفات اليه الا يرى ان من يتكلم على مع
عني وقلبه مشتغل بغير لا يدركه حتى لو سئل عنه لم يعلمه فيعني هذا يجوز ان يكون
نوع واحد مدركة وحافظة معا قوله لا يمكن ان يبصر شخص بباصرة غيره فيه بحث
اذ فرق بين الحفظ والادراك فلو سلم امتناع الادراك بنوع الغير فامتناع الحفظ
به لم كيف وقد صرحوا بان العقل الفعال خزانة للنفس الناطقة يحفظ ادراكها
الكلية لعلاقة بينهما فيجوز ان يكون بين الشخص والنوع القائم بالغير علاقة مجوزة للحفظ
فالاولى ان يقال لما جاز قيام النوع الحافظ بما يقوم به النوع المدرك من البدن فلا حاجة
الى اثبات بدن آخر لها قوله حتى انه يحكم في الشاة ليس المراد ان يحكم على الذئب
المعين بالعداوة قياسا على ذئب آخر ظهر عداوته عنده والا لكان مدركا للكلي بل
المراد ان يحصل في طبع الشاة نفرة عند رؤيته فيحكم عليه بالعداوة اعترض عليه
في شرح المواقف بان الحاكم لا بد وان يدرك الطرفين فكيف يحكم عليه فيه بحث
لان الوهم سلطان القوى الحسية فيدرك مدركاتها بواسطتها قوله استخدام العقل
القوى العقلية من الهيولانية والملكة وغيرهما وهذا بناء على ان تلك المراتب قوى زائدة
على النفس الناطقة على ما زعم البعض قوله فهي خزانة للوهم كالخيال للحس المشترك
فيرد في اثباته ما يرد فيه قوله بالهيولى التي في نفسها خالية احتراز عن الهيولى
التي ليست خالية عن الصور كخشب السرير ويسمى بالهيولى الثانية ومعنى خلو الهيولى
الاولى عن الصور ان لا يوجد الصورة في مفهومها والا فامتناع تجرد الهيولى عن
الصورة مما تقرر عندهم قوله لما حصل هي ملكة الاستعمال لم يرد به ان الانتقال صار

ملكة كما هو المشهور في اضافة الملكة اي صفة وذلك لان الانتقال لم يحصل بالفعل فكيف يصير ملكة بل المراد حصول لها راسخة تتمكن بها من الاشتغال **قوله** الرابعة ان يعتبر المعقولات اه والمتبادر من كلام المعرف باللام ان يحضر جميع المعقولات حاضرة وهذا وان استبعد مادامت النفس في البدن لكن يجوز ان يتجرد بعض النفوس الكاملة عن العلائق البدنية تجردا تاما بحيث تشاهد جميع المعقولات وهل يجوز ان يكون بعض النفس بالنظر الى بعض المعقولات في مرتبة المستفاد والى بعضها في مرتبة العقل بالفعل او الملكة او الهيولاني فالهيولاني ادنى لا يلزم ان يكون في مبداء الفطرة فتقييده بمبداء الفطرة بناسب الموجه الاول **قوله** ان لو كان الحلول سريانيا والاولى ان يقال في الانقسام انما يلزم ان لو كان حلوله في جهة انقسامه جاريا كان او سريانيا فان الماء الحال في احد طرفي الكوز غير الحال في الطرف الآخر مع ان الحلول جواري اما اذا كان في جهة عدم انقسامه كحلول النقطة في الخط والخط في السطح فانقسام المحل لا يوجب انقسام الحال **قوله** او ينتهي المكاشفة بديهية والظاهر ان يقال او ينتهي الى خاصة معقولة بذاتها ضرورة انها قسيمة للمعقولة بغيرها ثم يقال وتلك الخاصة اما بسيطة فيلزم انقسامها او مركبة فيلزم انقسام بسائطها **قوله** وكانا قد اشرنا الى ذلك حيث قال لان كل ماله وضع من الجواهر **قوله** وهي مختلفة متعددة بحيث يجوز ان يكون النفس واحدة مع تعدد متعلقاتها لا يقال لو اتحدت النفس لاشترك الافراد الانسانية في الصفات النفسانية من العلم والقدرة وغيرها لانا نقول يكفي في تعدد الصفات تعدد التعلقات الا يرى ان نفس زيد واحد بالاتفاق مع اختلاف صفاته باختلاف قوى الظاهرة والباطنة فانها لا تسمع حيث يرى ولا يرى حيث يسمع وكما ان اعمال القوى مجتمعة في ذات واحدة باعتبار جهات فلتكن الصفات النفسانية كلها مجتمعة في ذات واحدة ايضا وان لم يطلع عليها **قوله** لا نم ان النفوس المجردة المتعددة مندرجة تحت حد كيف وقد ذهب بعضهم الى انه حقائق مختلفة **قوله** والكلي امر واحد مشترك هذا يحتمل ان يراد بامر واحد بالشخص موجود في الخارج او حصة واحدة موجودة في العقل اه

بذاته او بمائل والاول بين البطلان ضرورة استحالة حصول الشخص الخارجي في امكنة مختلفة بصفات متضادة والمختار عند الحكماء هو الثاني ولما اعترض عليه بان الصور العقلية صور شخصية في نفس شخصية فلا يكون مشتركة بين الكثيرين اجاب الشارح بان شخصيته باعتبار الوجود الذهني فان سخصيتها باعتبار الوجود الذهني لا ينافي اشتراكه في تكثره باعتبار الوجود الخارجي ثم لما ورد عليه ان الصور الشخصية لازمة الحلول في محل معين فيستحيل ان يوجد بامور متكثرة في الخارج عدل عنه الشارح الى الثالث فقال كليته باعتبار انه مثال للموجودات الخارجية لا انه موجود لموجودات متعددة في الخارج واجاب عنه بعض الافاضل بمنع حلول الصور العقلية في النفس بناء على ان الماهية من حيث هي هي لها وجودات فاذا عرى عن احدهما كان موجودا بالآخر **قوله** بل هو المعنى المعلوم المتميز عند النفس فيكون الكلي والمعلوم مغاير للعلم الذي هو الصورة الذهنية وعلى مختار الحكماء يكون العلم منهما بالذات اورد عليه بان المعلوم اذا غاير للعلم فلا بد من ثبوته في نفسه لتحقق النسبة بينه وبين العالم فثبوته اما في الذهن فيكون عين المعلوم او في الخارج فيكون امرا شخصيا لا كليا كذا في المواقف وفيه بحث لان تحقق النسبة لا يقتضي تحقق المعلوم بالذات بل يكفي تحققه ولو بظله ومثاله في الذهن **قوله** فيستحيل ان يكون عين الافراد في الوجود بحيث لان استحالة المطابقة بهذا المعنى لا ينافي صحته بمعنى كونه شاملا للموجودات الخارجية كلها فلا بد من رد ذلك التفسير حتى يتم الكلام **قوله** والتشخص من انه تشخص فاعلم ان التغاير لوقوع الشركة وعدمه انما يفيد زيادة التشخص على الماهية في الذهن فلا ينطبق دليله على دعواه التي هي زيادة العوارض المشخصة على الطبيعة في الخارج اللهم الا ان ينتهي كلامه على مطابقة الصورة الذهنية بالخارجية وابن ما ثبت في احد ثبت في الآخر **قوله** انما يعلم ان الواحد معول عليه ان لو عرف مفهوم الواحد وفيه بحث لانه ان اراد توقفه على معرفة مفهوم الواحد بوجه ما فلم فلا دور وان اراد توقفه على معرفته بنفسه فمم الا يرى ان كل احد يعرف فقيها والبليد ولا يعرف مفهوم الفقه

قوله تلك الواحدة العارضة اما محمولها وقوله او موضوعها يشير الى ان جهة الوحدة ليست نفس الموضوع في الاول ونفس المحمول في الثاني بل صفة حاصلة من وصف الموضوع والمحمول فلعل الداعي الى هذا الاعتبار ان جهة الوحدة يجب قيامها بالواحد والموضوع غير قايم بالمحمول فاحتيج الى اعتبار المحمولية فلما اعتبر المحمولية اعتبر الموضوعية ايضا وان لم يحتج فيه الى هذا الاعتبار **قوله** بل عارضة للنفس والملك فلو اعتبر الوحدة بينهما في التدبير كان من قبيل الواحد بالمحمول **قوله** مقارنته لكل منهما اذ لولا مقارنته بينهما لم يكن للتدبير تعلق بالنسبتين فلا يصح اخذه جهة وحدة لهما **قوله** فيه نظر قيل في توجيهه لما اعتبر في كون التدبير جهة الوحدة مقارنته للنسبتين كان واحدا في المحمول ضرورة صدق مقارنة التدبير على كل واحد من النسبتين والجواب ان القصد في اعتبار مقارنة التدبير نفس التدبير لا المقارنة وكذا الحال في كل ما اعتبر فيه مقارنة لشيئين ولو اعتبر اتحاد النسبتين في كونهما تشبه او في مساوية التدبير كان واحدا بالمحمول وذا لا ينافي صحة التمثيل باعتبار مقارنة التدبير **قوله** لكنهم صرحوا بالتقابل بالايجاب وفيه بحث لان الايجاب والسلب من الكيفيات النفسانية فيكون التقابل بين العرضين لا بين الجوهر وعدمه والحق ان لا تقابل بين الجوهر وعدمه ما لم يعتبر ثبوته لشيء وانتفاؤه عنه واذا اعتبر كان راجعا الى الايجاب والسلب فلعل هذا مراد من التقابل بين الجوهر وعدمه ومنهم من قال بالتقابل بينهما بمعنى غاية التباعد بين مفهوميهما وهو غير التقابل بالايجاب والسلب **قوله** فان الاجتماع معنى عنه وقد يطلق الاجتماع على الاتحاد في المحل وان اختلف الزمان فمن اعتبر اتحاد الزمان نظر اليه لكن المتبادر من الاجتماع هو الاتحاد في الزمان **قوله** كالعمى مثلا مع نقيضه رد عليه بان العمى سلب البصر عن القابل له فان اريد باللاعمى سلب سلب البصر فهو البصر بعينه فالتقابل بينهما تقابل العدم والملكة وان اريد سلب قابلية البصر فالتقابل بينهما بالسلب والايجاب واجيب بان مفهوم اللاعمى اعم من كل واحد من سلب السلب وسلب القابلية

فثبت التقابل بين العدميين بالايجاب والسلب **قوله** بتعدد ما اضيف اليه وتقابله لا بالذات وفيه بحث لان التقابل بالذات انما هو بين السلب والايجاب واما غيرهما فانما يتقابلان باستلزام كل منهما سلب الآخر والاولى ان يقال التعدد في المضاف فان المتشيئين انما يتقابلان لتضادهما في شيء ثالث كعدم في السواد والبياض يصدقان على الحجر **قوله** لا مطلقا بل عن موضوع قابل له اما بحسب شخصه كعدم البصر عن زيد كان بصيرا او بنوعه كعدمه عن الاكمه او بجنسه القريب كعدمه عن العقرب او بجنسه البعيد كعدمه عن الجسم **قوله** ولما كان احد المتشبثين اي السلب انما يتحقق في الذهن وكذا الايجاب الا انه لما تحقق متعلق الايجاب في الخارج عد كالمتحقق في الخارج **قوله** المتقدم بالعلية في مقابلته هو العلة التامة الكافية في حصول المتأخر فعلى هذا يدخل الفاعل في الطبيعي وقد يفسر الطبيعي بما يكون المتأخر المتقدم جزءا من المتأخر كالواحد من الاثنين فلو حمل كلام الشارح عليه كما يشعر تمثيله بعدم الواحد على الاثنين لخرج الفاعل عن الطبيعي ويرد عليه خروج تقدم باقي العلل الناقصة عن اقسام التقدم اللهم الا ان يعد جميع ذلك من تمام العلة الفاعلية **قوله** هو العلة الفاعلية الموجبة اي المستجمع لجميع شرايط التاثير فظاهر هذه العبارة يدل على تفسير المتقدم بالعلة التامة كما في التوجيه المشهور المذكور وقد نص نقل عنه ان قيد الايجاب لتمييز المتقدم بالعلية عن المتقدم الزماني لان العلة الفاعلية الغير الموجبة انه متقدم بالعلية تتقدم بالزمان ايضا فعلى هذا التفسير الطبيعي بما يكون المتقدم جزء من المتأخر كما في الوجه الثاني **قوله** وبيان الملازمة انه لا فرق هذا البيان منقوض بان يقال لا فرق بين قولنا امتناعه لا ولا امتناع له فلا يكون المنع ممتنعا حتى فيلزم ان يكون الامتناع صفة ثبوتية وهو باطل وكذا قولنا عدمه لا ولا عدم له سواء فيلزم ان يكون العدم صفة ثبوتية وهو باطل **قوله** بل المراد ان كون الامكان صفة سلبية اه هذا التوجيه يستلزم ان لا يكون للحادث قبل وجوده امكانا وجوديا كان او عدميا ولو اكتفى في الامكان في الامكان الوجودي تحقق مادة الموصوف قبله فليكف ذلك في تحقق الامكان العدمي فلا دخل للبيان المذكور في نفي الامكان العدمي واثبات الامكان الوجودي

تمت بعون الله وحسن

السوفسي وصلى

الله على سيدنا

محمد

م

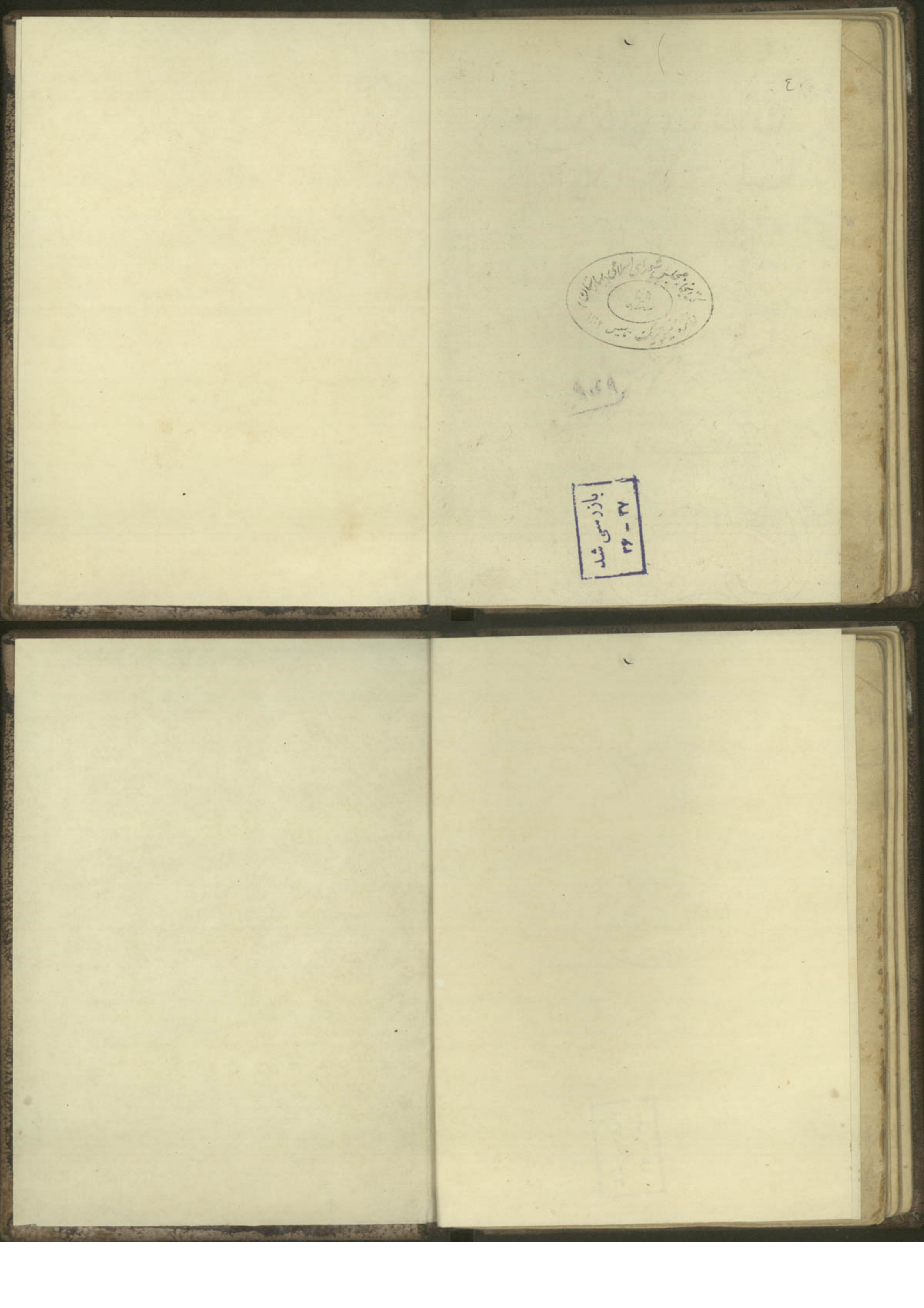
٣٨

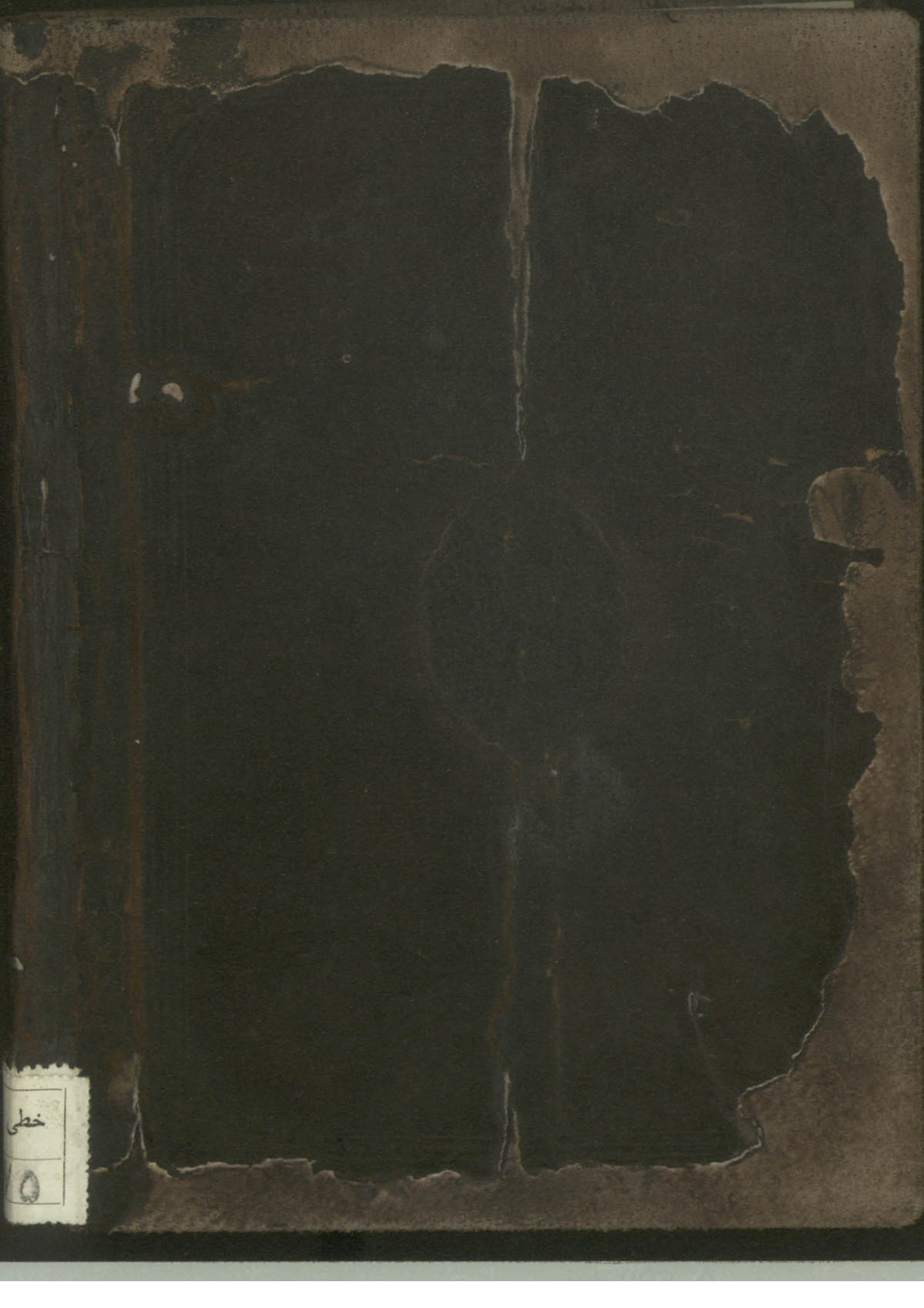
بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان الاحساس بقوس قزح على ما قالوا متوقف على امور كون الاجزاء الرشية الشفافة فوق الافق في مقابلة الشمس حال ما يكون الشمس قريبة من الافق وكونها متقاربة يرى متصل غير متصلة لئلا يتنزل وكونها قدام جسم كثيف لينعكس عنها الاشعة الواقعة عليها وكونها بحيث ينعكس الشعاع البصري من كل واحد من تلك الاجزاء الى الشمس بحيث يتساوى زاويه الشعاع والانعكاس وهذه الامور ظاهره يعلم بادنى تامل بل بدونه الا هذا والامر الذي سنذكره فانهما يحتاجان الى التامل ولكن بعون الله وحسن توفيقه كلامنا على وجه لا يبقى معه للناظر من حجاب ولا للمبصر من نقاب اما الذي سنذكره فسنذكره واما هذا فاعلم ان الناظر اذا نظر الى كل واحد من تلك الاجزاء ووصل منهم الشعاع البصري الى جزء منه حصل هناك زاوية اذ كل جسم وان كان قطرة كان فيه نقطة فاذا وصل الخط اليه ولا بد وان ينطبق على نقطة منه وبقي نقطة اخرى فوقه وتحته فيحصل زاويه لا محالة يحيط منهما احد ضلعيها هذا الخط والاخر نقطة ذلك الجسم فهذه الزاويه الحاصله هي زاوية الشعاع وكذا بين كل جزء وبين الشمس خط مستقيم ضرورة تقابلهما ولا شك في وقوع زاويه بين هذا الخط وبين نقطة ذلك الجزء ايضا فوقه وفي وقوع زاويه اخرى بينه وبين الخط البصري وهذه لا حاجة لنا اليها واذا عرفت ما ذكرنا فاعلم ان الشعاع البصري الواقع على كل جزء من تلك الاجزاء اذا انعكس الى الشمس فعلى ما عرفت يلزم حصول زاويه بين الخط المنعكس وبين نقطة ذلك الجزء بلا شبهة فهذه زاويه الانعكاس فيجب ان ينطبق الخط المنعكس على الخط المستقيم الشمسي وزاويته وان تساوى هذه الزاويه زاويه الشعاع وكونها واقعة على هيئة الاستدارة بحيث لو اردنا الخط الشمسي الواصل الى واحد منها على قطر الافق المار بدايرة ارتفاع الشمس لوقع لوقع طرفه على جميعها ومعرفته متوقفة على معرفة دايره ارتفاع الشمس والافق وقطره ومروره بدايره الارتفاع فالافق دايرة عظيمة يفصل بين ما يرى من الفلك وبين

وبين ما لا يرى وقطباها سميا الرأس والقدم ودايره ارتفاع الشمس وتسمى الدايره السمتية ايضا دايره عظيمة تمر بسمتي الرأس والقدم وبطرف الخط الخارج من مركز العالم الى سطح الفلك الاعلى مارا بمركز الشمس فما بين طرف الخط والافق منها يسمى ارتفاع الشمس اذا كانت فوق الافق وانحطاطها اذا كانت تحته ولذا سمي دايره الارتفاع ويقطع هذه دايره الافق بنقطتين منتقلتين من حسب انتقال الشمس يتسمى كل واحد منها نقطة السمت وما بينها وبين احد نقطة المشرق والمغرب من الافق يسمى قوس السمت ولظهورها بها يسمى الدايره السمتية والقطر خط تنصف الدايره وما يقسمها منصفا اولا هو قطر الافق المار بدايره ارتفاع الشمس للخط الواصل من نقطة السمت الى نقطة السمت واذا عرفت هذا عرفت ما قلنا بحيث لو اردنا الخط اه فاذا تمت الامور ونظر الانسان الى تلك الاجزاء وانعكست الاشعة منها الى الشمس فيؤدي كل منها ضوءها دون شكلها لصغرها فيرى قوسا قريبة من نصف الدايره بخلعه الالوان لاختلاط ضوء الشمس مع اللون الظاهر في تلك الاجزاء كما هو معلوم من النظر الى المرآة الملونة فهذا هو البيان الاجمالي الكافي المناسب بما التمسه الاخوان ومن اراد الزيادة فعليه بممارسة الكتب وان اردت ان ترى ما ذكرنا باي عين فعليك مطالعة هذه الصورة يقف عليها بقدر ما يمكن ان يتصور في السطح وادم النظر اليها فانك كلما ازددت نظرا وامعانا زادت حسنا واحسانا هذا ما قاله الحكماء على ما اشرنا اليه واما نحن فالاوليا بنا انها المشرعة لن نعزب عن امثال ذلك صفحا مع انهم قالوا لا ينبغي ان يقال للقوس السماء قوس قزح لان قزح اسم الشيطان والله الهادي الى سواء السبيل لمولانا حسام الدين تمت بعون الله

٣٩


بازرسی شد
۳۷ - ۴۶


خطی